



المفعول المطلق

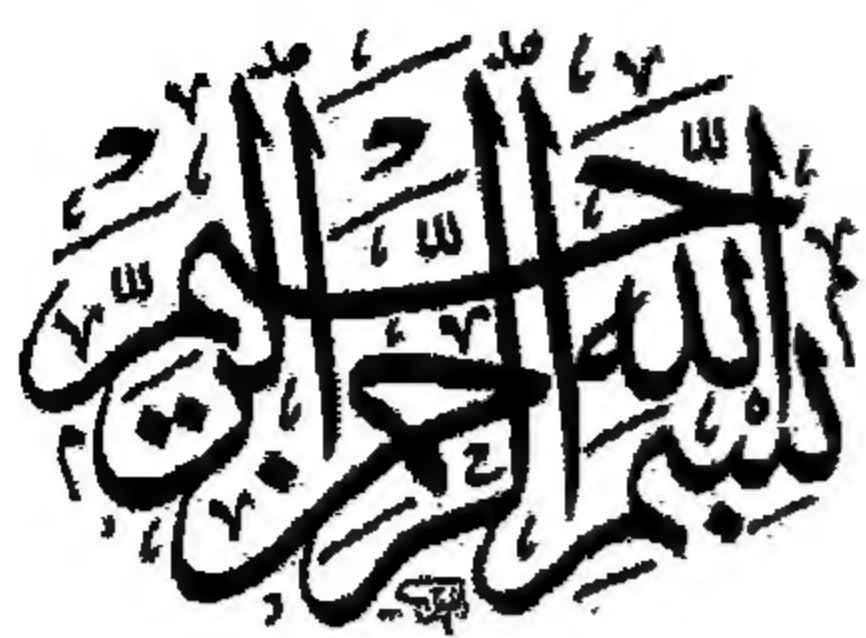
فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح أحمد الحموز

كلية الآداب / قسم اللغة العربية
جامعة الكويت

دار جرير
للنشر والتوزيع





المَقْعُولُ الْمُطْلَقُ

فُضِّلَتْ تَحْوِيَّةُ ذَاتِ وَظِيْفَةٍ دَلَالِيَّةٍ

المفعول المطلق فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/9/4151)

رقم التصنيف : 415

الواصفات: /قواعد اللغة// اللغة العربية//

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

All rights reserved

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص.ب. : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978-9957-38-311-4

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو
تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو وضعه على مواقع
الإلكترونية أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

المفعول المطلق

فضيلة نحويّة ذات وظيفة دلاليّة

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كلية الآداب / قسم اللغة العربيّة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2015 م



الفهرس

التقديم	١٣
نَصُّ يَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ مَسَائِلِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَصْدَرِ	١٩
الغرض من استعمال المفعول المطلق	٢٣
(١) توكيد وقوع العامل فيه النصب فعلاً كان ، أو مشتقاً ، أو مصدراً	٢٣
(٢) تبين نوع العامل فيه فعلاً كان ، أو ما يشبهه كالمشتقات ، والمصدر	
فضلاً عن توكيد معنى هذا العامل	٢٦
(٣) تبين عدد مرات حدوث العامل فيه النصب فضلاً عن توكيد معنى	
هذا العامل :	٣٠
(٤) تبين عدد مرات الحدوث ، و توكيد دلالة العامل ، وبيان النوع في	
المثال الواحد :	٣٢
العامل النصب في المفعول المطلق	٣٢
(١) الفعل	٣٢
(٢) ما يعمل عمل الفعل	٣٢
(٣) المصدر	٣٢
ما يشتمل عليه الحديث عن المفعول المطلق فضلاً عما مر	٣٢
(أ) حذف العامل فيه	٣٢
(١) أن هذا العامل لا يصح حذفه إذا كان المفعول المطلق مؤكداً لعامله	٣٢
(٢) أن حذف هذا العامل يخضع للسياقين اللغوي ، وغير اللغوي (التداولي)	٣٣
(١ / ٢) أن يكون جائز الحذف للتخفيف لتوافر قرينة معنوية بقيد كونه مبيناً	
للنوع ، أو العدد	٣٣
(٢ / ٢) أن يكون واجب الحذف	٣٤

٣٤ (١ / ٢ / ٢) التراكيب اللغوية الإنشائية
٣٤ - الأمر
٣٥ رويداً
٣٨ - النهي
٣٩ - الدعاء
٤٠ المصادر المسموعة عن العرب في هذه المسألة نوعان
٤٠ O نوع له فعل من لفظه في الغالب
٤١ بُعداً
٤١ سقياً
٤١ رغياً
٤١ خيبة
٤١ جذعاً
٤١ عقراً
٤١ سُحقاً
٤١ تغساً
٤١ لعاً، ولعلعاً
٤٢ دعاً، ودعدعاً
٤٣ بهراً
٤٤ بُؤساً له
٤٥ بُؤساً له
٤٥ جُؤساً له
٤٥ جُوعاً له

٤٥	نُوعاً لَهُ
٤٦	جُوداً لَهُ
٤٦	مَرْجِباً بِهِمْ ، وَأَهْلاً ، وَسَهْلاً
٤٦	يُنْدَرِجُ تَحْتَ مَا مَرَّ
٤٧	هَيْئَةً مَرِيئاً
٤٨	تُرْباً لَكَ ، وَجَنْدَلاً
٤٨	فَاهَا لِفَيْكَ
٤٨	O نَوْعٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ مِنْ مَعْنَاهُ
٤٩	أَفَّةً لَهُ
٤٩	تُقَّةً لَهُ
٥٠	دَفْراً لَهُ
٥١	- الاستيفهام ذو القوة الإنجازية التوينخية التعجبية ، والتحسرية ، والذمية
٥٢	(٢) أساليب إنشائية غير طلبية
٥٧	مصادر مسموعة تستعمل في الدعاء
٥٧	وَيْلٌ
٦٧	وَيْحٌ
٧٤	وَيْسٌ
٧٦	وَيْبٌ
٧٨	عَوْلٌ
٨٠	وَيْكَ
٨٢	وَيْهٌ
٨٥	بَلْهُ

٨٧	سُبْحَانَ اللَّهِ
٩٢	مَعَاذَ اللَّهِ
٩٤	رَيْحَانُهُ
٩٥	سَلَامًا
٩٦	حِجْرًا
٩٨	عَمْرُكَ اللَّهُ، عَمْرُكَ اللَّهُ، عَمْرُكَ اللَّهُ
١١١	قَعْدَكَ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ
١١٤	مَصَادِرُ خَيْرِيَّةٍ لَا تَتَصَرَّفُ
١١٤	لَيْتَكَ
١١٧	حَنَانِيكَ
١١٩	دَوَالِيكَ
١٢١	سَعْدِيكَ
١٢٢	هَذَاذِيكَ
١٢٢	حِجَارِيكَ
١٢٣	حَذَارِيكَ
١٢٣	حَوَالِيكَ
١٢٣	هَجَاجِيكَ
١٢٤	(٣) أَسَالِيْبُ خَيْرِيَّةٍ مُحْضَةٌ لَا تَحْمِلُ الدَّلَالَهَ عَلَى الدُّعَاءِ
١٢٤	٥ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ وَاقِعًا فِي سِيَاقِ التَّفْصِيلِ لِمَا قَبْلَهُ بَعْدَ (إِمَّا)
١٢٥	٥ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ مُحْضُورًا بَعْدَ أَدَاتِي الْحَصْرِ (إِلَّا)، و (إِنَّمَا) فِي الْمَعْنَى
	٥ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ مُكَرَّرًا، أَوْ مُؤَكَّدًا تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا، وَمَسْبُوقًا بِمُبْتَدَأٍ مِنْ بَابِ
١٢٧	اسْمِ الذَّاتِ

- ١٢٨ ٥ أن يَكُونَ المَبْتَدَأُ مَسْبُوقاً باستفهام
- ١٢٨ ٥ أن يَكُونَ المَصْدَرُ مُؤَكِّداً لِمَضْمُونِ الجُمْلَةِ ، أو مَعْنَاهَا
- ٥ أن يَكُونَ المَصْدَرُ المَنْصُوبُ يَدُلُّ على التَّشْبِيهِ وَقَبْلَهُ جُمْلَةٌ تَشْتَمِلُ إجمالاً
- ١٣٦ على فِعْلِهِ ، وفاعِلِهِ مَعْنَى لا لَفْظاً
- ١٤٠ (ب) ما يَنْتَوِبُ عَنِ المَصْدَرِ في بابِ المَفْعُولِ المُطْلَقِ
- ١٤٠ (١) أسماءُ العَدَدِ
- (٢) بَعْضُ الأَلْفَاظِ : كُلُّ ، وَبَعْضٌ ، وَمِثْلٌ ، وَغَيْرٌ ، وَسَوَى ، وَأَيُّ اسْمٍ شَرْطٍ ،
- ١٤١ أو اسْتِفْهَامٍ ، وَجَمِيعٌ ، وَنِصْفٌ ، وَثُلُثٌ ، وَرُبْعٌ ، وَشَيْءٌ ، وَأَضْرَائِبُهَا
- ١٤٢ (٣) صِفَةُ المَصْدَرِ
- ١٤٣ (٤) ما ، وَأَيُّ الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ ، والشَّرْطِيَّتَيْنِ ، وَكَمْ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَخَبَرِيَّةً
- ١٤٣ (٥) اسْمُ المَصْدَرِ
- ١٤٤ (٦) مُرَادِفُ مَصْدَرِ الفِعْلِ العَامِلِ المَحذُوفِ في المَفْعُولِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لِعَامِلِهِ
- ١٤٥ (٧) آلَةُ مَصْدَرِ الفِعْلِ العَامِلِ
- ١٤٥ (٨) اسْمُ الإِشَارَةِ
- ١٤٦ (٩) ضَمِيرُ المَصْدَرِ المَحذُوفِ
- ١٤٦ (١٠) بَعْضُ الأَلْفَاظِ مُضَافَةً إِلَى مَصْدَرِ الفِعْلِ العَامِلِ
- ١٤٦ (١١) مَصْدَرُ الهَيْئَةِ
- ١٤٦ (١٢) وَقْتُ المَصْدَرِ
- ١٤٦ (١٣) نَوْعُ المَصْدَرِ
- ١٤٧ التَّدَارِيْبُ
- ١٤٧ أَوَّلاً : شَوَاهِدٌ ، وَأَمَثَلَةٌ مُعَرَّبَةٌ
- ١٥١ ثانياً : نَصٌّ تَتْلُوهُ أَسْئَلَةٌ

- ١٥٢ ثالثاً : اكتب في كُلِّ فراغ المطلوب مضبوطاً نحوياً
- ١٥٢ رابعاً : اختر الإجابة الصحيحة في كُلِّ مثال مما يأتي
- ١٥٤ خامساً : شواهد على المفعول المطلق من المثل العربي
- ١٥٧ سادساً : شواهد من القرآن الكريم على المفعول المطلق
- ١٦٥ بحث ، وكتب للمؤلف

التقديم

التقديم

لَعَلَّ مَا فَرَضَ عَلَيَّ سُلْطَانُهُ فِي أَنْ أُفْرِدَ لِلْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَصْدَرِ (الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ)
مُؤَلَّفًا خَاصًّا أَنَّنِي كُتِّفْتُ بِتَأْلِيفِ كِتَابٍ يَجْمَعُ فِي أَثْنَائِهِ ، وَحَنَائِهِ مَوْضُوعَاتِ النَّحْوِ لَطَلَبَةِ
جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ غَيْرِ الْمُخْتَصِّينَ بِحِمْلِ الْعُنْوَانِ الْآتِي (مَهَارَاتُ الْإِتِّصَالِ اللَّغَوِيِّ) ، وَبَعْدَ
أَنْ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتَابَةِ بَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ بِإِيجَازٍ أَثَرْتُ الْإِعْتِدَارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ فِي مُوَاصَلَةِ
هَذَا الْعَمَلِ رَغْبَةً فِي أَنْ أُفْرِدَ كِتَابًا شَامِلًا مَسَائِلَ ، وَشَوَاهِدَ ، وَتَدْرِيبَاتٍ لِكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ
الْفَضَلَاتِ النَّحْوِيَّةِ ذَوَاتِ الْوِظَائِفِ الدَّلَالِيَّةِ إِنْ أُمَكَّنَ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ :

(١) أَنَّنِي أُؤَيِّرُ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ شَامِلًا يَسُدُّ فَرَاغًا فِي مَكْتَبَتِنَا النَّحْوِيَّةِ ، لِأَنَّ مَا يُطَالَعُ
فِيهَا مِنْ تَأْلِيفٍ لِلْمُحَدِّثِينَ يَخْلُو مِنْ الْإِسْتِقْصَاءِ الشَّامِلِ ، وَالتَّغْلِيلِ ، وَالتَّوْضِيحِ ،
وَالْتَدَارِيهِ ، وَالشَّوَاهِدِ ، فِي الْغَالِبِ ، وَغَيْرِهَا إِذَا اسْتَشْنَيْنَا كِتَابَ (النَّحْوِ الْوَاقِي)
لِعَبَّاسٍ حَسَنٍ ، وَبَعْضِ التَّأْلِيفِ الْأُخْرَى عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ التَّأْلِيفَ ثَرَّةٌ تَمَلَأُ
رُفُوفَ الْمَكْتَبَاتِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُودُ إِلَى أَنَّ غَايَةَ مُؤَلَّفِهَا تَكْمُنُ فِي الرَّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ
كَسْبِ مَادِّي فِي الْغَالِبِ .

(٢) أَنَّ تَأْلِيفَ الْقُدَامَى الَّتِي تَبِعَهُمْ فِيهَا الْمُحَدِّثُونَ مُهَذِّبِينَ ، وَنَاقِلِينَ يَخْلُو مِنْ تَوْظِيهِ
الدَّلَالَةِ فِي أَثْنَاءِ الشَّرْحِ ، وَالتَّوْضِيحِ إِذَا اسْتَشْنَيْنَا مُؤَلَّفِي بَعْضِ كُتُبِ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ الَّذِينَ تَفَرَّضَ عَلَيْهِمْ فِيهَا الْمَعَانِي الْمُتَوَارِثَةُ ، وَالْمَذَاهِبُ الْفِقْهِيَّةُ سُلْطَانُهَا فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنْ لِي تَنَاسِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَثَرًا فِي نُفُورِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ
الْعَرَبِيِّ .

(٣) أَنَّ تَأْلِيفَ الْمُحَدِّثِينَ تَنَاسَى فِيهَا مُؤَلَّفُوهَا أَنْ يُوظَّفُوا مَا فِي بَعْضِ الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ
الْحَدِيثَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ عَنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ إِنْ أُمَكَّنَ إِذَا اسْتَشْنَيْنَا بَعْضَ إِسْهَامَاتِ
الْبَاحِثِينَ كَالْمَتَوَكِّلِ ، وَالْفَاسِي الْفَهْرِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا .

(٤) أَنَّ تَأْلِيفَ الْقُدَامَى ، وَالْمُحَدِّثِينَ تَنَاسَى فِيهَا مُؤَلَّفُوهَا تَوْظِيفَ أَثَرِ التَّوَاصُلِ الْإِخْبَارِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ ، أَوْ الْمُخَاطَبَيْنِ فِي مَسَائِلِ النَّحْوِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا .

(٥) أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُؤَلَّفِي التَّأْلِيفِ الْحَدِيثَةِ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهِمُ الْحَمَاسَةُ لِلأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ ، وَالصَّرْفِيَّةِ أَسْوَأُهُمْ فِي ذَلِكَ : لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ ، وَهَذِهِ الْحَمَاسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الرَّجْعِ مِنْ مَسَائِلِ نَحْوِيَّةٍ ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ .

(٦) أَنَّ بَعْضَ مُؤَلَّفِي هَذِهِ التَّأْلِيفِ الْحَدِيثَةِ اكْتَفَى بِتَدْوِينِ مَا جَاءَ فِي تَأْلِيفِ الْقُدَامَى دُونَ شَرْحِ ، أَوْ تَوْضِيحِ ، أَوْ تَعْلِيلِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيلُونَ إِلَى الْحِفْظِ دُونَ تَبَيِّنِ الْمُرَادِ مِنَ الْمَحْفُوظِ . وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ النَّحْوِ الْعَرَبِيَّ يَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ تَحْتَاجُ إِلَى التَّوَقُّفِ عِنْدَهَا شَرْحًا ، وَتَوْضِيحًا ، وَتَعْلِيلًا كَمَا فِي زِيَادَةِ الْحُرُوفِ ، وَغَيْرِهَا لِتَحْقِيقِ التَّوَكُّيدِ ، وَالْعُدُولِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : سَمِعُ ، وَطَاعَةُ ، وَأَضْرَابِهِ ، وَغَيْرِهَا . . .

(٧) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ الْقُدَامَى ، وَالْمُحَدِّثِينَ تَشْبَعُ فِيهَا التَّأْوِيلُ ، وَالتَّوَهُّمَاتُ ، وَالتَّخَيُّلاتُ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُهَا طَبِيعَةُ اللُّغَةِ .

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنِّي أَثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ نَهْجًا يَدُورُ فِي فَلَكَ مَا يَأْتِي :

(١) اسْتِقْصَاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْمُؤَلَّفِ اسْتِقْصَاءً شَامِلًا فِي الْغَالِبِ مَصْحُوبًا بِمَا يَتَبَدَّى لِي مِنْ تَعْلِيْقٍ ، أَوْ دَعْوَةٍ .

(٢) تَوْظِيفُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشَيْخٌ مِنَ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ بِالمَسْأَلَةِ مَوْضُوعِ الْحَدِيثِ كَالْتَقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْوِظَائِفِ الدَّلَالِيَّةِ (الْحَالِ ، التَّمْيِيزِ ، الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، الْمَفْعُولُ فِيهِ ، الْمَفْعُولُ لَهُ ، الْمَفْعُولُ مَعَهُ) ، وَالْوِظَائِفِ التَّدَاوُلِيَّةِ (وَظَائِفُ خَارِجِيَّةٌ ثَلَاثٌ : الْمُبْتَدَأُ ، وَالْمُنَادَى ، وَالذَّيْلُ ، وَظَيَّفَتَانِ دَاخِلِيَّتَانِ : الْمَحْوَرُ ، وَالْبُورَةُ) ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأُخْرَى .

(٣) الدَّعْوَةُ إِلَى تَنَاسِيِ الْبَحْثِ عَنِ الْعَامِلِ إِلَّا فِيمَا تَقْتَضِيهِ الدَّلَالَةُ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِالْوِظِيفَةِ الدَّلَالِيَّةِ وَلَا سِيَّامَا فِيمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْفَضَلَاتِ النَّحْوِيَّةِ كَالْحَالِ ، وَالتَّمْيِيزِ ، وَالْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَلَهُ ، وَمَعَهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَسَائِلِ تَتْمِيمِ الْمَعْنَى

بِتَطْوِيلِ التَّرَكِيبِ اللُّغَوِيِّ ، وَتَوْسِيعَتِهِ ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ عَامِلُ التَّامِ الْكُوفِيِّ ، وَأَنَّ
النُّحَاةَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْفَضَالَاتِ النَّحْوِيَّةَ مَنْصُوبَةٌ .

وَلَعَلَّكَ تَتَّفَقُ مَعِيَ فِي أَنَّ التَّعَبُّدَ فِي مَحَارِبِ النُّحَاةِ الْقُدَامَى فَرَضَ سُلْطَانُهُ عَلَى
الْمُعَرِّبِينَ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَأْلِيفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ ، وَالتَّأْوِيلُ ، وَعَدَمُ التَّفَكُّرِ فِي الْمَسْأَلَةِ اكْتِفَاءً
بِهَا وَرِثْوَةً مِنْ هَوْلَاءِ الْقُدَامَى .

وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّي أَسْرَفْتُ فِي ذِكْرِ الشَّوَاهِدِ ، وَهُوَ إِسْرَافٌ قَدْ يَكُونُ مُبَرَّرًا بِالرَّغْبَةِ
فِي تَعَزِيزِ الْأُصُولِ فِي أَذْهَانِ الْقُرَّاءِ فَضْلًا عَنِ الْمَعَانِي الْمُبْتَغَاةِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ فَهْرَسْتِ
الْمَوْضُوعَاتِ شَامِلًا ، وَمُفَصَّلًا لِتَمَكِينِ الْقَارِئِ ، أَوِ الْبَاحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً فِي
مَكَانِهَا .

(٤) تَعَزِيزُ مَسَائِلِ هَذَا الْمُؤَلَّفِ بِتَدَارِيبَ كَثِيرَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَأْتِي :

(أ) نَمَازِجُ مُعَرَّبَةٍ : لَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّي أَسْرَفْتُ فِي إِغْرَابِ كُلِّ لَفْظَةٍ فِي كُلِّ شَاهِدٍ ، أَوْ قَوْلٍ
مَصْنُوعٍ ، وَلَعَلَّ هَذَا الْإِسْرَافَ يَعُودُ إِلَى أَنِّي رَغِبْتُ فِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُؤَلَّفُ
لِلْمُخْتَصِّصِينَ ، وَغَيْرِهِمْ وَلَا سِيَّما فِي هَذَا الْإِغْرَابِ .

(ب) نَصٌّ مَتْلُوٌّ بِأَسْئَلَةٍ تَدُورُ فِي فَلَكِ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ .

(ج) كِتَابَةُ الْمَطْلُوبِ فِي الْمَكَانِ الْخَالِي .

(د) اخْتِيَارُ الْإِجَابَةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ إجاباتٍ أَرْبَعٍ .

وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ هُنَالِكَ تَدَاخُلًا فِي بَعْضِ مَسَائِلِ هَذَا الْمُؤَلَّفِ .

المفعول المطلق

فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

(المفعول المطلق)

فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

سُرَّ الأستاذُ سُروراً جيّداً مِنْ تِلَاوَةِ طَالِبٍ نَجِيبٍ لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ تِلَاوَةً مُتَقَنَةً كُلَّ الإِثْقَانِ، وَلِذَلِكَ كَلَّفَهُ بِالْبَحْثِ عَنْ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي تَشْتِمِلُ عَلَى مَصَادِرَ مَنْصُوبَةٍ، وَهُوَ تَكْلِيفٌ قُوبِلَ بِقَوْلِ الطَّالِبِ: سَمِعاً، وَطَاعَةً، يَا أَسْتَاذُ. وَفِي الْيَوْمِ التَّالِي جَاءَ الطَّالِبُ إِلَى الْمُحَاضَرَةِ وَلَا وَرَقَةً مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ الْأُسْتَاذُ: أَيْنَ مَا كُتِّفَتْ بِهِ؟ فَقَالَ: أَنَا أَحْفَظُهَا حَقَّ الْحِفْظِ. وَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(١).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْرَحْ تَبْرِجَ الْجَهْلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٢).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾^(٣) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا^(٤).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾^(٥).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٦).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْعَصِيفَتِ عَصِفًا﴾^(٧).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٨).

(١) المزمل : ٤ .

(٢) الأحزاب : ٣٣ .

(٣) الفجر : ٢١ .

(٤) الحاقة : ١٤ .

(٥) المزمل : ٨ .

(٦) المرسلات : ٢ .

(٧) الأحزاب : ٧٠ .

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالذَّارِبِ ذَرًا﴾ ^(١).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمَصِفَتِ عَصْفًا﴾ ^(٢) وَالنَّشْرِتِ فَشْرًا ^(٣) فَالْفَرِقتِ قَرَفًا ^(٤).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّفَّتِ صَفًا﴾ ^(٥).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ ^(٦).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ^(٧).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ ^(٨).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٩).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ ^(١٠).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى﴾ ^(١١).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ ^(١٢).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ ^(١٣).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْسَبُوا﴾ ^(١٤).

(١) الذاريات : ١ .

(٢) الرسائل : ٢ - ٤ .

(٣) الصافات : ١ .

(٤) محمد : ٤ .

(٥) النساء : ١٢٩ .

(٦) النور : ٤ .

(٧) المائدة : ١٥٥ .

(٨) التوبة : ٨٢ .

(٩) يوسف : ٢٣ .

(١٠) الإسراء : ١ .

(١١) الإسراء : ٦٣ .

(١٢) البقرة : ٨٣ .

وقال الطالب لأستاذه: ألا نعدّ: كَيْتَكَ، وَحَنَائِكَ، وَأَضْرَابَهُمَا مِنَ الْمَصَادِرِ؟ فقال الأستاذ: بلى، وَجَزَاكَ اللهُ حَقَّ الْجَزَاءِ، وَجَزَاكَ كَثِيرًا.

يَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

(١) أَنَّ الْكَلِمَاتِ: تِلَاوَةً، وَتَرْتِيلًا، وَتَبْرِجَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَوْلًا، وَعَضْفًا، وَدَكَّةً وَاحِدَةً، وَدَكَّا، وَصَفًا، وَعَضْفًا، وَذَرَوًا، وَفَرْقًا، وَنَشْرًا - مَصَادِرُ اشْتُقَّتْ مِنَ الْأَفْعَالِ قَبْلَهَا، أَوْ مَا يَعْمَلُ عَمَلَهَا مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ، أَوْ الْمَصَادِرِ، عَلَى أَنَّ (تَرْتِيلًا) مِنَ الْفِعْلِ: رَتَّلَ، وَ(تَبْرِجَ) مِنْ: تَبَرَّجَنَ، وَ(قَوْلًا) مِنْ: قَوْلُوا، وَ(عَضْفًا) مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ (العاصِفَاتِ) الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (يَعْصِفُ)، وَ(ذَرَوًا) مِنْ (الذَّارِيَاتِ)، وَ(فَرْقًا) مِنْ (الْفَارِقَاتِ)، وَ(نَشْرًا) مِنْ (النَّاشِرَاتِ)، وَ(صَفًا) مِنْ (الصَّافَّاتِ)، وَ(دَكَّةً)، وَ(دَكَّا) مِنَ الْفِعْلِ (دَكَ)، وَ(جَزَاءً) مِنَ الْمَصْدَرِ (جَزَاؤُكُمْ).

وهذه المصادر حُرُوفُهَا حُرُوفُ الْأَفْعَالِ الَّتِي اشْتُقَّتْ مِنْهَا أَنْفُسُهَا، وَجِيءَ بِهَا بِأَضْرَابِهَا:

- لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الْفِعْلِ كَمَا فِي: الْمَصْدَرِ (تَرْتِيلًا)، وَ(عَضْفًا)، وَ(دَكَّا)، وَ(ذَرَوًا)، وَ(فَرْقًا)، وَ(نَشْرًا)، وَ(صَفًا).

- وَتَبْيِينِ نَوْعِ الْفِعْلِ كَمَا فِي: الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ (تَبْرِجَ الْجَاهِلِيَّةِ)، وَالْمَوْصُوفِ كَمَا فِي (قَوْلًا سَدِيدًا)، وَ(تِلَاوَةً مُتَقَنَةً).

- وَتَبْيِينِ عَدَدِ مَرَّاتٍ وَقُوْعِهِ كَمَا فِي الْمَصْدَرِ: (دَكَّةً وَاحِدَةً)، عَلَى أَنَّ (وَاحِدَةً) صِفَةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

(٢) أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ جَمِيعُهَا مَنْصُوبَةٌ.

(٣) أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَضَلَاتٌ وَلَيْسَتْ رُكْنًا أَسَاسِيًّا مِنْ مُكَوِّنَاتِ الْجُمْلَةِ (الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ).

(٤) أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا فِي النَّحْوِ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، أَوْ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُطْلَقِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِحَرْفٍ جَرٍّ كَالْمَفَاعِيلِ الْأُخْرَى: الْمَفْعُولُ بِهِ، الْمَفْعُولُ لَهُ، الْمَفْعُولُ فِيهِ، الْمَفْعُولُ مَعَهُ.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل ليس له إلا مفعول به واحد، على أن المفاعيل الأخرى تعدُّ مُشَبَّهَةً بالمفعول به: "وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما هو مُشَبَّهٌ بالمفعول، وزعموا أنه يأتي بعد الفعل؛ لأنه يؤكدُه، أو يدلُّ على قلة الفعل، أو كثرته، ونقصانه، وزيادته، ولذلك لا يُكنى عن المصدر، وهو آلة الفعل لتبيين المعاني المذكورة؛ لأنه لا يُعطي تلك المعاني إلا وهو ظاهرٌ غيرٌ مشهور، ولا مكنيٌّ عنه، والصحيح أنه يُكنى عنه، ويرادُّ به التوكيد...^(١)

ويتبدى لي أن أحمد المتوكل قد اتكأ على مذهب الكوفيين في هذه المسألة، إذ ذهب إلى أن ما يحمل وظيفة تركيبيَّة (نحويَّة) الفاعل الذي يعدُّ المنظور الرئيس، والمفعول به الذي يعدُّ المنظور الثانوي، على أن المفاعيل الأخرى تحمل وظائف دلالية لا نحويَّة.

والصحيح عند أبي حيان، وغيره أنه يُكنى عنه، ويرادُّ به التوكيد كما في قول زهير بن جناب الكلبي^(٢):

مِنْ كُلِّ مَانَالٍ فَتَى قَدْ نَلْتُهُ إِلَّا التَّجِيَّةُ

على أن التقدير: قَدْ نَلْتُ النِّيلَ.

وقول الآخر^(٣):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

على أن التقدير: يَدْرُسُ الدَّرْسَ، وأنه لو صرَّح بهذين المَحذُوفَيْنِ لكانا توكيداً.

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون يؤمى إلى احترام الظاهر، وإلى أن كل فعل ينصبُّ مُشَبَّهاً بالمفعول به، وليس كل فعل ينصبُّ مفعولاً به صريحاً، ولعل الاعتداد بالمذهب الكوفي قد يُغنينا عن البحث عن العوامل في هذه المُشَبَّهَاتِ بالمفعول به إذا رغبنا في تيسير النحو.

(١) أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٣٠/٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٣٠/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٣٠/٧.

(٥) أَنَّ المَفْعُولَ المَطْلُوقَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصْدَرًا غَيْرَ صَرِيحٍ، كَمَا فِي: قَرَأْتُ أَنْ أَقْرَأَ، وَفَهِمْتُ أَنْ أَفْهَمَ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ المَصْدَرِيَّ يُخْلِصُ الفِعْلَ مَاضِيًا، أَوْ مُضَارِعًا إِلَى الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، وَأَنْ تَوْكِيدَ هَذَا المَصْدَرِ لَا يَكُونُ بِالمَصْدَرِ المُيِّنِ لِلنَّوْعِ بَلْ بِالمَصْدَرِ المُبْهَمِ، أَوْ غَيْرِ المُخْتَصِّ؛ لِأَنَّ المَصْدَرِ المَوْوَلَّ يَكُونُ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً، وَأَنَّ الجُمْلَةَ تُقَدَّرُ بِمُفْرَدِ نَكِرَةٍ مُشْتَقَّةٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَخْفَشَ^(١) قَدْ أَجَازَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ قَوْلَ النَّاسِ: لَعَنَهُ اللَّهُ أَنْ يَلْعَنَهُ - يُعَدُّ لَحْنًا.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا أَيْضًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَنَّ الغَرَضَ مِنْ اسْتِعْمَالِ المَفْعُولِ المَطْلُوقِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ يَكْمُنُ فِي تَحْقِيقِ:

(١) تَوْكِيدُ وَقُوعِ الْعَامِلِ فِيهِ النَّصَبِ فِعْلًا كَانَ، أَوْ مُشْتَقًّا، أَوْ مُصْدَرًا، وَهُوَ تَوْكِيدُ يُعَدُّ مِنْ بَابِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، كَمَا فِي (تَرْتِيلًا)، وَ(عَضْفًا)، وَ(تَثْنِيًا).
وهذا المَصْدَرُ المَوْكَّدُ لِعَامِلِهِ يَخْتَصُّ بِمَا يَأْتِي:

- لَا يُفْرَعُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا"^(٢)، عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْقَوْلِ يُؤْمَرُ إِلَى تَفْرِيعِ المَفْعُولِ المَطْلُوقِ المَوْكَّدِ لِعَامِلِهِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ: إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَظْنٌ ظَنًّا، وَإِنْ نَظْنٌ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا، عَلَى نِيَّةِ صِفَةٍ لَهُ.

- لَا يُجْمَعُ أَوْ يُثَنَّى؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ جِيءَ بِهِ تَوْكِيدًا لِلْعَامِلِ قَبْلَهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا التَّوْكِيدَ يُعَدُّ مِنْ بَابِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ لِلْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ الَّذِي لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ، وَذَهَبَ الْأُبْدِي إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّوْكِيدِ الْبَيَانُ، وَرَفَعَ الْمَجَازَ لَا تَكَرِيرُ الْفِعْلِ كَمَا فِي قَوْلِ حُمَيْدَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ^(٣):

بَكَى الْحَزْمُ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامِ المَطَارِفِ

عَلَى أَنَّ المَطَارِفَ لَا تَعِجُ حَقِيقَةً، وَلِذَلِكَ أُكِّدَ الْمَجَازَ، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا نَادِرٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١٠١/٣.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٤٧/٧.

- أَنَّهُ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ، وَلَا يَرْفَعُ فَاعِلًا بَقِيْدٍ إِلَّا يَكُونُ مُؤَكِّدًا نَائِبًا عَنْ فِعْلِهِ الْمَحْذُوفِ وَجُوبًا.

- أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ الْعَامِلُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَكِّدَ لَا يُحْذَفُ، وَيَبْقَى التَّوَكُّيدُ.

- أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّيدَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَكِّدِ.

وَيَكُونُ التَّوَكُّيدُ بِالْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُرَادِفِ لِلْعَامِلِ فِيهِ كَمَا فِي: قَعَدَ جُلُوسًا، وَيَدْعُهُ تَرْكَاءً^(١)، وَفَرِحَ جَدَلًا، وَمَا يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ الْمُرَادِفِ مُؤَكِّدًا، وَغَيْرَ مُؤَكِّدٍ:

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾^(٢).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً ﴾^(٣).

○ قِرَاءَةُ ابْنِ السَّمِيفِ: ﴿ فَنَبَسَمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ﴾^(٤).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾^(٥).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَكْفُرْهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرِيَمَ بَيْتًا عَظِيمًا ﴾^(٦): فِي نَصْبِ (بَيْتَانَا) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ^(٧):

- أَنْ يَكُونَنَّ مَفْعُولًا بِهِ، عَلَى أَنَّ (قَوْلَهُمْ) مُضْمَنٌ مَعْنَى الْكَلَامِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: قُلْتُ خُطْبَةً، وَشِعْرًا، وَقَدْ يَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى تَقْدِيرٍ: قَوْلًا خُطْبَةً.
- أَنْ يَكُونَنَّ مَنْصُوبًا عَلَى نَوْعِ الْمَصْدَرِ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٨٢/٤.

(٢) الزخرف: ٥.

(٣) النور: ٦١.

(٤) النمل: ١٩.

(٥) سبأ: ٣٧.

(٦) النساء: ١٥٦.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١٤٥/٤.

- أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: قَوْلًا بُهْتَانًا.
 - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مِنْ لَفْظِهِ تَقْدِيرُهُ: بَهْتُوا بُهْتَانًا عَظِيمًا، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُؤْمَى إِلَى التَّوَكُّيدِ عَلَى حَسَبِ تَوَاصُلِ الْمُتَكَلِّمِ الْإِخْبَارِيِّ مَعَ الْمُخَاطَبِ.
 - أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (قَوْلِهِمْ).
- وَلَعَلَّ مَا مَرَّ مِنْ أَوْجِهٍ يُؤْمَى إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالبُعْدِ عَنِ الظَّاهِرِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِ النَّوْعِيَّ أَقْلَهَا تَكْلُفًا.
- O قَوْلِ رُؤْبَةٍ^(١):

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ
وَالْتَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ
عَلَى أَنَّ (حُبًّا) أَكْثَرُ بِهِ (يُعْجِبُهُ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (يُحِبُّهُ).

O قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَعَدَّرْتُ عَلَيَّ وَأَلْتُ حَلْفَةً وَلَمْ تَحْلُلِ

عَلَى أَنَّ (حَلْفَةً) مُرَادِفٌ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ (أَلْتُ): إِيلَاءٍ^(٣).

O قَوْلِ رُؤْبَةٍ^(٤):

لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَنَقِ
تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوَّى لِلْسَّبْقِ
عَلَى أَنَّ (تَضْمِيرُكَ) مُرَادِفٌ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ: لَوَّحَهَا (ضَمَّرَهَا).

وَيُعَدُّ مِنْهُ اسْمُ الْمَصْدَرِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٤٨/٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٥٣/٧.

(٣) السَّنَقُ: الْبَشَمُ.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٥٣/٧.

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾^(١) على أَنَّ مَصْدَرَ (يُصْلِحُ):
إِصْلَاحٌ.

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢) على أَنَّ مَصْدَرَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ (أَنْبَتَ):
إِنْبَاتٌ.

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ بِتَيْلًا﴾^(٣) على أَنَّ مَصْدَرَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ (تَبْتَلُ): تَبْتُلُ.
وَنَاصِبٌ مَا مَرَّ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ لَا فِعْلٌ مَحذُوفٌ كَمَا قِيلَ.

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(٤) على أَنَّ مَصْدَرَ (تَعَالَى): تَعَالٍ.

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٥) على أَنَّ مَصْدَرَ (يُنْشِئُ): إِنْشَاءٌ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ اسْمِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا يُعَدُّ اسْمَ مَصْدَرٍ عِلْمًا، وَعَلَيْهِ
فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ: حَمَدْتُ حَمَادٍ، عَلَى أَنَّ (حَمَادٍ) مَعْدُودٌ عَنِ الْمَصْدَرِ: حَمْدٍ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ-
كَقَطَامٍ، فَهُوَ لَا يُؤَكَّدُ، وَلَا يَبِينُ النَّوعُ^(٦)؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَشْتَمِلُ عَلَى دَلَالَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى دَلَالَةِ
الْمَصْدَرِ، وَأَنَّهُ كَاسْمِ الْفِعْلِ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْفِعْلِ كَمَا قِيلَ.

(٢) تَبْيِينُ نَوْعِ الْعَامِلِ فِيهِ فِعْلًا كَانَ، أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ كَالْمُسْتَقَاتِ، وَالْمَصْدَرِ، فَضْلًا عَنْ تَوْكِيدِ
مَعْنَى هَذَا الْعَامِلِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ النَّوعِ كَمَا فِي (تَبْرِجِ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)، وَ(قَوْلًا
سَدِيدًا)، وَ(تِلَاوَةً مُتَقَنَةً)، عَلَى أَنَّ تَبْيِينَ النَّوعِ يَتَحَقَّقُ بِالْوَصْفِ، أَوْ الْإِضَافَةِ، أَوْ
التَّعْرِيفِ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَعِبَ زَيْدٌ اللَّعِبَ، وَمَشَى الْمَشْيَ، وَقَوْلِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ^(٧):

(١) النساء: ١٢٨.

(٢) نوح: ١٧.

(٣) المزمل: ٨.

(٤) الإسراء: ٤٣.

(٥) العنكبوت: ٢٠.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١١٥٣/٧.

(٧) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٤٨/٧.

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الْحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ

وقول بشر بن أبي خازم^(١):

فَدَعُ عَنْكَ لَيْلِي، إِنَّ لَيْلِي وَشَأْنَهَا وَإِنْ وَعَدْتُكَ الْوَعْدَ لَا يَتَسَرَّرُ

وقول مُضَرَّسِ بْنِ قُرْطِ الْمَزْنِيِّ^(٢):

فَلَوْ تَعْلَمِينَ الْعِلْمَ أَتَقْنَتِ أَنْبِي وَرَبُّ الْهَدَايَا الْمُشْعِرَاتِ صَدُوقُ

على أَنَّ (أَل) عَهْدِيَّةٌ. وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ مُصْطَلَحُ الْمُخْتَصِّصِ.

وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ (قِيَامَ) فِي قَوْلِكَ: قُمْتُ قِيَامَ زَيْدٍ - لَا يُعْرَبُ حَالًا عَلَى أَنَّهُ قَائِمٌ مُقَامَ (مِثْلَ) الْمَحْدُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: قُمْتُ مِثْلَ قِيَامِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ مُقَيَّدٌ بِأَلَّا يَكُونَ صِفَةً خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: سَارَ شَدِيدًا، عَلَى أَنَّ (شَدِيدًا) صِفَةٌ تَكُونُ لِلسَّيْرِ، وَغَيْرِهِ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ (مِثْلَ قِيَامِ زَيْدٍ) الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ (مِثْلَ) حَالًا، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْمَوْصُوفِ الْمَحْدُوفِ، وَصِفَةٌ خَاصَّةٌ لَهُ: قُمْتُ قِيَامًا مِثْلَ قِيَامِ زَيْدٍ. وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ (مِثْلَ) فِي هَذَا الْمِثَالِ قَدْ اكْتَسَبَتِ الْمَصْدَرِيَّةَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (قِيَامَ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مَحْضَةٌ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُخْتَصَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْثَرُ شُيُوعًا مِنَ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ، أَوِ الْمُبَيَّنِ لِلْعَدَدِ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَعَوَّدُ إِلَى أَنَّ الْمُؤَكَّدَ لِعَامِلِهِ مُبْهَمٌ، وَهُوَ إِنِّهَا لَا يُسَاوِرُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ؛ لِأَنَّ الْمَوْقِفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَحْصِينٍ، وَإِنْصَاحٍ. وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُخْتَصِّ:

(١) الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ الْمُخْتَصُّ النِّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ:

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾^(٣).

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٤٩/٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٤٩/٧.

(٣) الأحزاب: ١١.

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾^(١).
 O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾^(٢) على أَنَّ شِبْهَ الْجُمْلَةِ (مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ) صِفَةٌ لـ (خَلْقًا).
 O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾^(٣).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾^(٤).
 O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(٥).

وَمِنْ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُقْتَرِنِ بـ (أَلْ)، وَالْمَوْصُوفِ:

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٦).

(ب) الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ الْمُخْتَصُّ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ:

مِنْ ذَلِكَ:

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظُلْمًا أَلْسَنُ مِنْ النَّارِ﴾^(٧).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾^(٨).

(١) الفرقان: ٥٢.

(٢) الزمر: ٦.

(٣) النساء: ٢٧.

(٤) آل عمران: ٣٧.

(٥) الإسراء: ٤.

(٦) العنكبوت: ٢٠.

(٧) الفتح: ٦.

(٨) التكاثر: ٥.

0 قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(١) في نصب (حُبَّ الخير) سبعة أوجه^(٢):

* أن يكون مفعول (أَحْبَبْتُ)، على أنه بمعنى: أثرت، وأن (عَنْ) بمعنى (على)، والتقدير: أثرت حُبَّ الخير على ذكرِ ربِّي، على أن الخير هو الخيل؛ لأنَّ العرب يعاقبون بين اللأم، والرء كما في: انهملت العين، وانهمرت، وختل، وختر (خدع)، وهو قول الفراء. وللخير في القرآن ثمانية معانٍ^(٣): المال، والإيمان، والفضل، والعافية، والثواب، والطعام، والفوز، والخيل كما في هذه الآية.

* أن يكون منصوباً على المصدر على أنه اسمٌ مصدر.

* أن يكون مصدرًا تشبيهاً على أن التقدير: أَحْبَبْتُ حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الخير.

* أن يكون مفعولاً به على أن (أَحْبَبْتُ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى: أُنْبِتُ، فيكون متعدياً إلى مفعولين أحدهما صريح، والآخر غير صريح تعدى إليه بـ(عَنْ).

* أن يكون مفعولاً به على أن (أَحْبَبْتُ) بمعنى: لَزِمْتُ.

* أن الفعل (أَحْبَبْتُ) بمعنى: قَعَدْتُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي لِأَجْلِ حُبِّ الخير، على أن (حُبَّ الخير) مفعولٌ له، وأن هذا الفعل من: أَحَبَّ البعير (سَقَطَ، وَبَرَكَ مِنَ الإِغْيَاءِ).

* أن يكون (حُبَّ الخير) تمييزاً منقولاً من المفعول به على أن الأصل: أَحْبَبْتُ الخير حُبًّا كَقَوْلِ تَعَالَى: "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا"^(٤)، وأن (أَحْبَبْتُ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (عَوَّضْتُ) الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بـ(عَنْ)، وأن المراد بذكرِ ربِّي: الصلاة، وهو تأويل ابن عاشور^(٥).

(١) ص: ٣٢.

(٢) انظر: السمين الجلي، الدر المصون: ٣٧٦/٦.

(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٣٤/٣ (المكتبة الشاملة).

(٤) القمر: ١٢.

(٥) انظر: تفسير التحرير والتنوير: ٢٥٥/٣٢.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ تَأْوِيلٍ، وَتَوَهُّمٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْهَا بِأَنْ يَكُونَ (حُبَّ الْخَيْرِ) مَفْعُولَ (أَحْبَبْتُ) عَلَى أَنَّ (حُبَّ) مَصْدَرٌ وَضِعَ مَوْضِعَ اسْمِ الْمَفْعُولِ (مَحْبُوب: مَا تُحِبُّهُ الْخَيْلُ) لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ، وَأَنَّ (عَنْ) بِمَعْنَى (بَدَل) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا"^(١)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَحْبَبْتُ مَحْبُوبَ الْخَيْلِ بَدَلِ ذِكْرِ رَبِّي (الصَّلَاة).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾^(٢) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَشَارِبُونَ مِثْلَ شُرْبِ الْهَيْمِ، وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ.

(٣) تَبَيَّنَ عَدَدُ مَرَّاتٍ حُدُوثِ الْعَامِلِ فِيهِ النَّصَبُ فَضْلًا عَنْ تَوْكِيدِ مَعْنَى هَذَا الْعَامِلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَبَيُّنُ الْعَدَدِ، كَمَا فِي (دَكَّةَ وَاحِدَةً)، وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمَعْدُودُ يُشْنَى، وَيُجْمَعُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: ضَرْبُهُ ضَرْبَةٌ، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرْبَاتٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَصَادِيرِ الْمَرَّةِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْحِسِّيَّةِ، عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْبَاطِنَةَ، وَالْخِصَالَ النَّفْسِيَّةَ لَا يُصَاغُ مِنْهَا مَصْدَرُ الْمَرَّةِ كَالْحُسْنِ، وَالْجُبْنِ، وَالْعِلْمِ، وَالْجَهْلِ، وَالْفَهْمِ، وَالصَّرِ، وَالظَّنَّ، وَالْيَقِينَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَا أَجَازَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنْ مِثْلِ: زَيْدٌ ظَنَّتْهَا مُنْطَلِقٌ (ظَنَّةٌ) غَيْرُ مَسْمُوعٍ كَمَا ذَكَرَ السُّهَيْلِيُّ^(٣)؛ لِأَنَّ فِعْلَ الظَّنِّ يُقَاسُ عَلَى فِعْلِ الْعِلْمِ لَا فِعْلِ الضَّرْبِ، وَالْقَتْلِ.

وَفِي تَثْنِيَةِ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْمُخْتَصِّ غَيْرِ الْمَعْدُودِ الَّذِي تَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهُ، وَجَمْعِهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ^(٤)، كَمَا فِي:

○ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾^(٥) عَلَى أَنَّ الظُّنُونَ جَمْعُ كَثْرَةٍ (فُعُول) وَاحِدُهُ: ظَنٌّ (مَصْدَرٌ: ظَنٌّ)، وَأَنَّ هَذَا الْمَصْدَرُ جُمِعَ؛ لِأَنَّهُ ذُو أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَظَنُّ الْمُنَافِقِينَ اسْتِثْنَاءُ الرُّسُولِ، وَأَصْحَابِهِ، وَظَنُّ الْمُؤْمِنِينَ النَّصْرُ، وَالْفَوْزُ، وَغَيْرُهُمَا.

(١) البقرة: ٤٨ .

(٢) الواقعة: ٥٥ .

(٣) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٥١/٧ .

(٤) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٥١/٧، البحر المحيط: ٥٠٧/٨، الصبان، حاشية الصَّبَّان

على شرح الأشموني: ١١٥/٢ .

(٥) الأحزاب: ١٠ .

O قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَحِمْرَةٌ، وَغَيْرُهُمَا: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) بَجَمْعِ الْمَفَازَةِ جَمْعَ تَضَعِيجٍ؛ لِأَنَّ النِّجَاةَ (الْمَفَازَةَ) ذَاتُ أَنْوَاعٍ، وَأَسْبَابُ مُخْتَلِفَةٍ، عَلَى أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ حَالٌ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ غَيْرُ صَرِيحٍ، وَفِي الْكَلَامِ مُضَافٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: بِدَوَاعِي مَفَازَاتِهِمْ^(٢).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَضَلَّتْ أَخْلَامُ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَخْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ الْأَخْلَامَ جَمْعُ: حِلْمٍ؛ لِأَنَّ الْحِلْمَ ذُو أَنْوَاعٍ.
O قَوْلُ جَرِيرٍ^(٤):

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ غَضَبِي وَتَضَرِّيْسِي
O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ، فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمْلَاقٍ، وَحُبُّ هَوَا الْقَتْلِ
O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

إِذَا الْجَوُزَاءُ أَرْدَفَتِ الثَّرِيَّا ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا

وَهَذَا الْخِلَافُ يَكْمُنُ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَنْعِهَا، عَلَى أَنَّ الْإِجَازَةَ أَوْلَى، وَأَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ شَوَاهِدٍ، وَقِيلَ إِنَّ الشَّيْئَةَ أَضْلَحُ قَلِيلًا مِنَ الْجَمْعِ.
وَالْمَصْدَرُ الْمُبَيَّنُ لِلنَّوْعِ، أَوِ الْمُخْتَصُّ أَكْثَرُ شَيْئًا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤَكَّدِ، وَالْمُبَيَّنُ لِلْعَدَدِ.

(١) الزمر: ٦١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٣٨/٩، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤٣٧/٧.

(٣) يوسف: ٤٤.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٥١/٧.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٥٢/٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥٧٠/٥.

(٤) تبيين عدد مرات حدوث، وتوكيد دلالة العامل، وبيان النوع في المثال الواحد كما في: كتبت الإجابة كتابتين معبرتين، وأجبت عن السؤال إجابتين صحيحتين، على أن الثاني (بيان العدد)، والثالث لبيان النوع^(١).

ويتبين لنا من المفاعيل المطلقة التالية: تلاوة، ترتيلاً، وقولاً سيدبداً، وعصفاً، وجزاء موفوراً - أن المفعول المطلق منصوب بعامل، وهذا العامل يكون فعلاً، أو ما يشبهه في العمل المذكوراً على وفق ما يأتي:

(١) الفعل، وهو الأضمل في العمل، ولذلك يُحمل عليه في العمل اسم الفاعل وما يُحمل عليه في العمل كأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، كما في: (رتل، وترتلاً)، و(قولوا، وقولاً سيدبداً)، و(تبرج، وتبرجاً)، (الجاهلية الأولى)، و(دكتا، ودكتة واحدة).

(٢) ما يعمل عمل الفعل من المشتقات: اسم الفاعل كما في (العاصفات، وعصفاً)، والصفة المشبهة به كما في: الرجل عطشان عطشاً شديداً، وفرح فرحاً قليلاً، وأضرابهما، واسم التفضيل، كما في: أنت أحسنهم حسناً جذاباً، واسم المفعول، كما في: النحو مفهوم فهماً جيداً، ومثال المبالغة، كما في: أنت مغطاء عطاء جزيلاً.

(٣) المصدر: كما في (جزاؤكم جزاء موفوراً)، و(من تلاوة طالب... تلاوة متقنة). ويشتمل الحديث عن المنصوب على المصدر، أو المفعول المطلق فضلاً عما مر على ما يأتي:

(أ) حذف العامل فيه:

يتبين لنا من المصادر: سماعاً، وطاعة، وسبحان الله، وحنانك، وليك - أنها مصادر لم تسبق بفعل، أو ما يشبهه في العمل يحدث النصب فيها، وعليه فلا بد من أن يُقدَّر هذا العامل عند النحاة على وفق ما يأتي:

(١) أن هذا العامل لا يصح حذفه إذا كان المفعول المطلق مؤكداً لعامله؛ لأن حذفه يُفضي إلى اختفاء الغرض المعنوي (التوكيد اللفظي) الذي جيء بالتركيب اللغوي

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢٠٩/٢.

لتحقيقه، فلا يصح أن يقال: أنت سيراً، وأنت ركضاً، وأنت جزعاً، على أن التقدير: أنت تسير سيراً، وأنت تركض ركضاً، وأنت تجزع جزعاً.
ويمكن حمل قول الخادم لسيده، أو المرؤوس لرئيسه: سمعاً، وطاعةً على:
- أن هذا القول شاع، وكثر على الألسنة، وهي مسألة جعلته كالمثل الذي صير إلى تخفيفه بالحذف.

- أن المعطوف عليه (طاعة) صيره كالمبين للنوع لتلازم المتعاطفين في هذا القول.
- أن تنوى صفة لكلا المصدرين، والتقدير: سمعاً تاماً، وطاعةً كذلك.
وإذا كان هذا القول موجهاً من السيد إلى الخادم، أو الرئيس إلى مرؤوسه عند العامل فيه محذوفاً وجوباً؛ لأنه يعد من باب الكلام الإنشائي الذي لا يتعمل صدقاً، أو كذباً؛ لأنه أمر جيء بالمصدر فيه بدلاً من ذكر فعله، والتقدير: اسمع سمعاً، وأطع طاعةً.
(٢) أن حذف هذا العامل يخضع للسياقين اللغوي، وغير اللغوي (التداولي)، فهو إما:
(١/٢) أن يكون جائز الحذف للتخفيف لتوافر قرينة معنوية:

يقيد بكونه مبيناً للنوع، أو العدد، من ذلك قولك: حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وذنباً مغفوراً، وتوبة نصوحاً، وتأهباً مأموناً لمن شاهدته يتأهب للسفر، على أن المراد: حججت حجاً مبروراً لمن رجع من الحج، وسعيت سعيًا مشكوراً لمن سعى في أمر حسن، وثبت توبة نصوحاً لمن تاب عما فعل.

ومن ذلك أيضاً: مرحباً بك، على أن (مرحباً) مصدر ميمي، ونجاحاً باهراً، وصوماً مقبولاً، وغيرها من المصادر التي تدور في الفلك نفسه.

ومن توافر قرينة لفظية قولك: سريعاً لمن قال لك: أي سير سرت؟ وإجابتك من يسألك: كيف مشيت؟ وكيف قابلت صديقك؟ وكيف نظرت إليه؟: مشياً بطيئاً، ومقابلةً جيدةً، ونظرة إعجاب، على أن الفعل العامل في هذه المفاعيل المطلقة محذوف يدل عليه مصدره، والتقدير: مشيت مشياً بطيئاً، وقابلته مقابلةً جيدةً، ونظرت إليه نظرة إعجاب.

(٢ / ٢) أن يكون واجب الحذف:

يُوسَمُ المفعول المطلق المؤكّد لعامله في هذه المسألة بأنه يعمل عمل هذا العامل المحذوف وجوباً، فينصب مفعولاً، ويرفع فاعلاً؛ لأنه يعدّ عوضاً من هذا العامل، وعليه فإنه لا يجمع بين العوض، والمعوّض منه، وإنّ الإيحاء إلى التوكيد يكتفي تماماً، وهي مسألة تعود - كما يتبدى لي - إلى أن ما سُمع عن العرب من شواهد قليلة كثر استعمالها، وشاع، وما يُوسَمُ بهذه السمة يميل العرب إلى تخفيفه، واختصاره، فصار كالمثل العربي في هذا الشيوع، وإلى أن هنالك معاني لا بد من تحقيقها، وهي معاني لا تتحقّق إلا بهذا الحذف.

ومن مواضع حذف هذا الفعل العامل في المفعول المطلق المؤكّد لعامله وجوباً، وإقامة المصدر المنصوب مقامه نائباً عنه، أو عوضاً منه، على الرغم من أن الأصل عدم الحذف، كما مرّ - ما يأتي:

(٢ / ٢ / ١) التراكيب اللغوية الإنشائية:

لهذه الأساليب في هذه المسألة نوعان:

(١) أساليب إنشائية طلبية:

يكون المصدر في هذه التراكيب بدلاً من التلّفظ بفعله العامل فيه كما في قولك أمراً: قياماً، وجلوساً، واثباتاً، وسمناً، وطاعةً، وأضراباً، أو ناهياً، أو موبخاً، أو داعياً على رجل، أو غيره، أو له، ويُقيد بأن يكون نكرة مفرداً، وأن يكون العامل فيه المحذوف فعلاً من لفظه:

- الأمر، والطلب: ومنه:

* قوله تعالى: "وبالوالدين إحساناً" (١).

* قوله تعالى: "وقولوا للناس حسناً" (٢): في نصب (حسناً) أربعة أوجه (٣):

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٦٦/١ - الزخشري، الكشاف: ١٥٩/١.

O أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: وقولوا قولاً حسناً، وهو الظاهر عند السمين الحلبي، على أن فيه توهم حذف مضاف: ذا حسن، أو تأويل المصدر المشتق قولاً حسناً.

O أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: وقولوا قولاً حسناً لتحقيق المبالغة للموصف بالمصدر، وهو كالوجه الأول.

O أن يكون صفة لموصوف محذوف على أنه صفة من باب (فعل) كالحل، والمر، وتقديره: وقولوا قولاً حسناً.

O أن يكون منصوباً على المصدر على أن العامل فيه يفهم من المعنى، وتقديره: وليحسن قولهم حسناً.

* قول قطري بن الفجاءة^(١):

فَصَبْرًا فِي جِجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ

وَمَا يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِمَّا مَرَّ فِي بَعْضِ اسْتِعْمَالَاتِهِ:

رُؤْدًا:

في البنية الصرفية لهذه اللفظة قولان:

- أن تكون مُصَغَّرَةً (إزواذ: إنمهاً) ترخيمياً.

- أن تكون مُصَغَّرَةً تَصْغِيرًا غَيْرَ تَرْخِيمٍ، على أن مُكَبَّرَهَا: رُودٌ، كما في قول العرب: امشِ على رُودٍ (على مهل)، وقول الجموح الظفري^(٢):

تَكَادُ لَا تَثْلِمُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهَا كَأَنَّهُ ثَمَلٌ يَمْشِي عَلَى رُودٍ

على أن الفعل: أَرُودَ إِزْوَادًا، ومُرُودًا (مصدر ميمي) كما في قول امرئ القيس^(٣):

(١) انظر: أبو حيان انحوي، التذيل والتكميل: ١٨٨/٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٧٥٧/١٠.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، رود: ١٢٤/٨.

وَأَعْلَدْتُ لِلْخَيْرِ وَثَابَةً جَوَادَ الْمَحَنَةِ وَالْمُرُودِ

وَمُرُوداً، وَرُؤَيْدًا، وَرُؤَيْدَاءَ، وَرُؤَيْدِيَّةَ.

وَوَسَمَ ابْنُ سَيْدِهِ كَوْنُ مُكْرِرٍ (رُؤَيْدًا): رُوداً - بِالْخَطَأِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يُوضَعُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ: أَرُودُ كَمَا وَضَعَ الْمَصْدَرُ: إِزْوَادُ.

وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُذَكَّرِ، وَالْمُؤَنَّثِ، وَتُشَبِّهُهَا، وَجَمْعُهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ مَنْ يُخَاطَبُ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ مَصْحُوبٌ بِحَرْفِ الْخِطَابِ: رُؤَيْدَكُنِي (لِلْمُذَكَّرِ)، وَرُؤَيْدِكُنِي (لِلْمُؤَنَّثِ)، وَرُؤَيْدَكُمَا (لِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ)، وَرُؤَيْدَكُمُونِي (لِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ)، وَرُؤَيْدَكُنِّي (لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ).

ولهذه اللفظة في العربية أربعة أوجه إعرابية على وفق تراكيبها اللغوية^(١):

(١) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهَا فِي حَالَتَيْنِ:

(أ) أَنْ تَكُونَ مُنَوَّنَةً كَمَا فِي قَوْلِكَ: رُؤَيْدًا زَيْدًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَرُودُ رُؤَيْدًا (أَمْهَلُ إِمْهَالًا)، وَأَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِهَذَا الْمَصْدَرِ.

(ب) أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً كَمَا فِي قَوْلِكَ: رُؤَيْدَ زَيْدٍ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيًّا، مَفْعُولٌ بِهِ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾^(٢).

(٢) أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ أَمْرٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: رُؤَيْدَ زَيْدًا (أَرُودُ زَيْدًا: أَمْهَلُهُ)، عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ وَجُوبًا، وَأَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ.

(٣) أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِكَافِ الْمُخَاطَبِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: رُؤَيْدَكَ، وَلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِعْرَابَانِ:

(أ) أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ عَلَى أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ خِطَابٍ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ وَجُوبًا، عَلَى أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(ب) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوِيًّا، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَعْنَوِيًّا.

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٧٥٧/١٠.

(٢) محمد: ٤.

(٤) أَنْ تَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَذْكُورٍ كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَشَيْتُ مَشْيًا رُوَيْدًا، أَوْ لِمَصْدَرٍ مَنْوِيٍّ كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَشَيْتُ رُوَيْدًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَشَيْتُ مَشْيًا رُوَيْدًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ حَالًا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: سَارَ مَعُوقٌ رُوَيْدًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لَا يَكُونُ نَكِرَةً إِلَّا بِقِيُودٍ، وَهِيَ قِيُودٌ لَيْسَتْ مُتَوَافِرَةً فِي ظَاهِرِ هَذَا الْقَوْلِ.

وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: ضَعُهُ رُوَيْدًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَعُهُ وَضْعًا رُوَيْدًا، وَقَوْلُ الرَّجُلِ يُعَالِجُ الشَّيْءَ: رُوَيْدًا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: عِلَاجًا رُوَيْدًا كَمَا قِيلَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كَذَلِكَ عِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ صِفَةً مُقَيَّدَةً بِظُهُورِ الْمَوْصُوفِ، وَلِذَلِكَ يُعْرَبُ هَذَا الْمَصْدَرُ حَالًا كَمَا مَرَّ.

(٥) أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَشَى الرَّجُلُ رُوَيْدًا، عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ: الرَّجُلُ. وَذَكَرَ اللَّيْثُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا أَرَادَ بـ (رُوَيْدًا) الْوَعِيدَ نَصَبَهُ بِلا تَنْوِينٍ، عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ فِعْلٍ مَبْنِيٌّ كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَكَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

رُوَيْدَ نَصَاهِلُ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكَ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

وَإِذَا أُريدَ بِهِ الْمُهْلَةُ فَالنَّصَبُ، وَالتَّنْوِينُ.

وَذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ^(٢) أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ (رُوَيْدًا) كَأَنَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ كَمَا فِي: رُوَيْدًا (دَعَهُ، وَخَلَّهُ)، وَرُوَيْدًا زَيْدًا (أَزْفَقَ بِهِ، وَأَمْسَكَهُ). وَلَا بُدَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّوَاصُلِ الْإِنْخِبَارِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ مُؤَثِّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ. وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ: تَيْدَ زَيْدًا بِمَعْنَى: رُوَيْدَ زَيْدًا.

وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِمَعْنَى الْعَامِلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُكُم رُوَيْدًا﴾^(٣).

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهَا فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ:

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، رود: ١٢٥/٨.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، رود: ١٢٥/٨.

(٣) الطارق: ١٧.

* رُوَيْدَ الْغَزْوِ يَنْعَرِقُ^(١): رُوَيْدَ: اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ (أَمْهَلُهُ)، عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، وَأَنَّ (رَيْدًا) مَفْعُولُهُ.

* رُوَيْدَ الشَّعْرِ يَغِبُ^(٢): الْمَعْنَى: دَعِ الشَّعْرَ يَتَأَخَّرُ عَنِ النَّاسِ، وَالْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَثَلِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

* رُوَيْدًا يَغْلُونَ الْجَدَدَ^(٣): رُوَيْدًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ فِعْلِهِ كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ مَفْعُولَهُ مَحذُوفٌ.

* رُوَيْدًا يَلْحَقُ الدَّارِيُّونَ^(٤): الْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

* ضَحَّ رُوَيْدًا، ضَحَّ رُوَيْدًا لَمْ تُرْعَ، وَضَحَّ رُوَيْدًا تُدْرِكُ الْهَيْجَا حَمَلٌ^(٥) (الْمُرَادُ: حَمَلُ بَنٍ بَذَرٍ). وَتُعَرَّبُ (رُوَيْدًا) فِي هَذِهِ الْأَمْثَالِ حَالًا.

وَمِنْ الشَّعْرِ قَوْلُ زَيْدِ الْخَيْلِ^(٦):

فَلَوْ أَنَّ نَضْرًا أَضْلَحَتْ ذَاتَ بَيْنِنَا لَضَحَّتْ رُوَيْدًا عَنْ مَطَالِبِهَا عَمْرُو

وَلَكِنْ نَضْرًا أَرْتَعَتْ وَتَحَاذَلَتْ وَكَانَتْ قَدِيمًا مِنْ خَلَاتِقِهَا الْغَفَرُ

عَلَى أَنَّ (رُوَيْدًا) حَالٌ.

- النَّهْيُ: مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: انْتَبَاهَا لَا انْشِغَالًا بِالْمَهَاتِفِ، وَحِرْصًا عَلَى تَأْدِيَةِ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا لَا تَقَاعُصًا، وَصَبْرًا فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ لَا هَرَبًا مِنَ الْمَعْرَكَةِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٨/١.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٨/١.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٨/١.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٩/١.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٩/١.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢٨٩/١.

(٧) انظر: أبو حيان النخوي، التذييل والتكميل: ١٨٨/٧.

قَدْ زَادَ حُزْنُكَ لَمَّا قِيلَ: لَا حَرْباً حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي يَنْهَاكَ يُغْرِيكَ

على أَنَّ الفِعْلَ العَامِلَ حُذِفَ وَجُوباً، وَبَقِيَ لَا النَّاهِيَةُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَأَنَّ (حَرْباً: سَلْبُ جَمِيعِ مَا يُمْلِكُ) الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ صَارَ عَوَضاً مِنْ هَذَا الْعَامِلِ الْمَحذُوفِ.
- الدَّعَاءُ: مِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾^(١): غُفْرَانَكَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ: اغْفِرْ غُفْرَانَكَ، وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَ الزَّخَشَرِيِّ كَمَا فِي: غُفْرَانَكَ لَا كُفْرَانَكَ: نَسْتَغْفِرُكَ، وَلَا نَكْفُرُكَ^(٢)، وَأَجَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: نَطْلُبُ غُفْرَانَكَ.

* قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾^(٣): بُعْدًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ: أَبْعَدُهُمْ بُعْدًا، أَوْ: بَعُدُوا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الدَّعَاءُ، وَأَنَّ اللَّامَ لِلتَّيْنِ.

* قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٤): قِيلَ إِنَّ (بُعْدًا) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: بَعُدَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ لِلتَّيْنِ كَمَا يَتَبَدَّى لِي، وَالتَّقْدِيرُ: إِرَادَتِي، أَوْ أَغْنِي لِلظَّالِمِينَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الدَّعَاءُ، وَقِيلَ إِنَّ التَّقْدِيرَ: لِيَبْعُدُوا بُعْدًا^(٥).

* قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾^(٦): الْقَوْلُ فِي (بُعْدًا) كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.
* قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٧): الْقَوْلُ فِي (بُعْدًا) كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٦/٢، الزخشري، الكشاف: ٤٠٧/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٢/٧.

(٣) هود: ٦٠.

(٤) هود: ٤٤.

(٥) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٨٢/١٢.

(٦) هود: ٩٥.

(٧) المؤمنون: ٤١.

* قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾^(١): تعسا: منصوبٌ على المصدر، على أنَّ العاملَ فيه خبرُ (والَّذِينَ) إذا عدَّ مبتدأ، وتقديره: فتعسوا، أو: وأتعسوا، أو يفعل محذوف تقديره: فتعسوا، وقيل إنَّ هذا الفعل إذا خاطبت به في الدعاء قلت: تعست (بفتح العين)، وإذا حكيت عن غائب قلت: تعس، ويعرب هذا المصدر عند الزحشريِّ مفعولاً به لفعل محذوف تقديره:

فَقَضَى تَعَسَا، والنصبُ على المصدرِ أولى على أنَّ المراد الدعاء^(٢)، وأنَّ اللامَ في (لَهُمْ) للتبيين كما مرَّ.

* قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(٣): القول في هذا المصدر كالقول في سابقه على أنَّ التقدير: فسحقهم الله سحقاً.
* قول الشاعر^(٤):

سَقِيًّا لِقَوْمٍ لَدَيْنَا هُمْ وَإِنْ بَعْدُوا وَخَيِّسَةً لِّلْأُلَى وَجَدَانُهُمْ عَدَمٌ

والمصادرُ المسموعةُ عن العربِ في هذه المسألة^(٥) نوعان:

O نوعٌ له فعلٌ من لفظه في الغالب: من هذا النوع كما في (الكتاب): "هذا بابٌ ما يُنصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المُستعملِ إظهاره: وذلك قولك: سَقِيًّا، ورَعِيًّا، ونحو قولك: خَيِّسَةً، ودَفْرًا، وجَدَعًا، وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وأَفَّةً، وثُقَّةً، وبُعْدًا، وسُحْقًا، ومن ذلك قولك: تَعَسَا، وتَبَا، وجُوعًا، وجُوسًا... وإنما يَنْتصبُ هذا، وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ، فدَعَوْتَ له، أو عَلِيهِ - على إضمارِ الفعلِ، كأنك قلت: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا، ورَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا، وخَيَّبَكَ اللهُ خَيِّبَةً، وكلُّ هذا، وأشباهه على هذا يَنْتصبُ. وإنما اخْتُزِلَ الفعلُ ها هنا؛ لأنَّهُمْ جَعَلُوهُ بدلًا من اللَّفْظِ بِالفعلِ كما جُعِلَ (الْحَذَرُ)

(١) محمد: ٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٨٧/٩، الزبيدي، تاج العروس، تعس: ٤٨١/١٥.

(٣) الملك: ١١.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٨/٧.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٩/٧.

بَدَلًا مِنْ: اخَذَرُ، وكذلك هذا كُلُّهُ كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ: سَقَاكَ اللهُ، وَرَعَاكَ اللهُ، وَمِنْ: خَيَّبَكَ اللهُ. وما جاء مِنْهُ لا يَظْهَرُ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ نَضِبُّ، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ (بَهْرًا) مِنْ: بَهَرَكَ اللهُ، فهذا تَمَثُّيلٌ، ولا يُتَكَلَّمُ بِهِ...^(١).

وَيُعَزَّزُ سَيَوِيهِ وَجُوبَ نَضِبِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ وَجُوبًا بِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُحْتَاجِ إِلَى خَيْرٍ، أَوْ عَلَى خَيْرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وبِأَنَّهَا جِيءَ بِهَا لِلدُّعَاءِ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ. وَاللَّامُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ عِنْدَهُ لَامُ التَّيْيِينِ تُبَيِّنُ الْمَعْنَى بِالدُّعَاءِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ كَمَا يَظْهَرُ لِي: إِرَادَتِي لَهُ، أَوْ: أَعْنِي لَهُ، فَكَأَنَّهَا جَوَابُ سُؤَالٍ اسْتِضَاحِيٍّ، أَوْ يَبَانِيٍّ: لِمَنِ السَّقْيُ؟ وَقَدْ تُحَذَفُ هَذِهِ اللَّامُ وَتَجْرُورُهَا إِذَا تَبَيَّنَ لِلدَّاعِي أَنَّ مَنْ يَدْعُو لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ قَدْ عُرِفَ، وَقَدْ تُذَكَّرُ هَذِهِ اللَّامُ، وَتَجْرُورُهَا تَوْكِيدًا إِذَا عُرِفَ الْمَدْعُوُّ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ.

بُعْدًا: بَعَدَ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَبُعْدَ، وَقِيلَ إِنَّ الْفِعْلَ الْمُقَدَّرَ: أَبْعَدَهُ اللهُ.

سَقِيًّا: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا فِي الدُّعَاءِ لَهُ.

رَعِيًّا: رَعَاهُ اللهُ رَعِيًّا فِي الدُّعَاءِ لَهُ.

خَيِّبَةً: خَابَ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَخَابَهُ اللهُ، أَوْ خَيَّبَهُ.

جَذَعًا: جَذَعَهُ اللهُ جَذَعًا: قَطَعَ أَنْفَهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ (إِذْلالٌ لَهُ).

عَقْرًا: عَقَرَهُ اللهُ عَقْرًا: جَرَحَهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَالْعَقْرُ: قَطْعُ عُرْقُوبِ الْبَعِيرِ، وَعَقَرَ الرَّجُلُ، وَعَقْرٌ: لَمْ تَحْبُلْ زَوْجَةً، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَعَقَرَهُ اللهُ.

سُحْقًا: سَحَقَهُ اللهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ.

تَعْسًا: تَعَسَ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لِلْعَائِرِ الْبَغِيضِ: اتَّعَسَهُ اللهُ تَعْسًا (سُقُوطًا بَعْدَ سُقُوطٍ لا يُهَوِّضُ مِنْهُ).

لَعًا: يُقَالُ: لَعَا لَهُ، وَلَا لَعَا لَهُ (لَا أَقَامَهُ اللهُ) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: ارْتِفَاعًا بَعْدَ ارْتِفَاعٍ، عَلَى أَنَّهُ ضِدٌّ: تَعَسَا لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشَى^(٢):

(١) سيبويه، الكتاب: ٣١١/١.

(٢) انظر: السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ، الدَّرُّ الْمَصُون: ٦٨٨/٩، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٨٥/٣٦ (المكتبة الشاملة).

بذات لَوِثٍ عَفْرَنَاقٍ إِذْ عَشَرَتْ فالتَّعَسُّ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَهَا: لَعَا

وقول ابن دريد^(١):

فَإِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَالَّتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَا

وقول الشاعر^(٢):

فَقُلْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ لَعَا لَكَ عَالِيَا وَقَدْ يَعْشُرُ السَّاعِي إِذَا كَانَ مُسْرِعَا

ويقال للعائر: لَعَا لَكَ عَالِيَا، على أَنَّ المراد: دُعَاءُ لَهُ بِأَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ سَقَطَتِهِ، وَيَتَّعِشَ.

واللَّعُو، واللَّعَا: الشَّرُّ، الحَرِيصُ، والشَّهْوَانُ، واللاعِي: مَنْ يُفْرِغُهُ أَدْنَى شَيْءٍ، وَيَلْعَى بِهِ: يَتَوَلَّعُ بِهِ.

ويظهر لي أَنَّ هذه اللفظة يُمكنُ أَنْ تَكُونَ مِنْ (لَعَا) إِذَا تُوَهَّمُ أَنَّهَا تُؤْمِي إِلَى الْعُلُوِّ، وَالْإِرْتِفَاعِ، عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأَضْدَادِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنَ الْعُلُوِّ (عَلَاهُ يَعْلُوهُ) إِذَا تُوَهَّمُ أَنَّ فِيهَا قَلْبًا مَكَانِيًّا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْأَسْلُوبِ فِي كَثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ كَثْرَةٌ تُخْضِعُهَا لِسُلْطَانِ التَّغْيِيرِ، وَأَنْ تَكُونَ لَا فِعْلَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا.

ولعلَّ الأولى أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا: لَعَجَ (زَجَرَ لِلإِبِلِ)؛ لِإِنَّهُ قِيلَ إِنَّ (لَعَجَ أَوْ لَعَلَعَ) بِمَعْنَى: لَعَا الَّتِي تُقَالُ لِلْعَائِرِ، عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ صُبْرَتَا مَصْدَرَيْنِ كَمَا فِي: دَعَا، وَدَعْدَعَا، وَأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا مَحْدُوفٌ وَجُوبًا.

دَعَا، وَدَعْدَعَا: الْقَوْلُ فِي: دَعَا لَهُ، وَدَعْدَعَا كَالْقَوْلِ فِي: لَعَا لَهُ دَلَالَةً، وَهُمَا مِنْ زِيَادَاتِ ابْنِ سَيِّدِهِ كَمَا فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ^(٣):

وَإِنْ هَوَى الْعَائِرُ قُلْنَا: دَعَجَ دَعَا

(١) انظر: السِّمْنِ الْحَلَبِيِّ، الدَّرَ المصون: ٤٠٧/١٠.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، لعو: ٤٦١/٣٩.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، لعو: ٤٦١/٣٩.

لَهُ وَعَالَيْنَا بَتْنَعِيشَ لَعَا

وقول الشاعر^(١):

لَحَى اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ وَلَا لَابْنٍ عَمَّ نَالَهُ الدَّهْرُ: دَعَدَا

على أَنَّ (دَع) فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَمَاضِيهِ: وَدَعَ، وَدَعَدَعَ: فِعْلٌ أَمْرٌ مُرَكَّبٌ مِنْ: دَع، وَدَع، وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ كَلِمَةٌ كَانَتْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي الدُّعَاءِ لِلْعَائِرِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا: قُمْ فَانْتَعِشْ، وَاسْلَمْ، وَأَنَّ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ مُتَعَدِّيَّيْنِ إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ تَقْدِيرُهُ: دَع الْعِثَارَ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ الْمَعْنَى: "إِذَا وَقَعَ مِنَّا وَقَعٌ نَعَشْنَاهُ، وَلَمْ نَدَعُهُ أَنْ يَهْلِكَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: دَعَدَا: مَعْنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: رَفَعَكَ اللَّهُ"^(٢). وَيُقَالُ: دَعَدَعَ بِالْعَائِرِ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ لِكثْرَةَ الْإِسْتِعْمَالِ أَثْرًا فِي التَّلْعُبِ بِهِذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ مِنْ حَيْثُ تَضْيِيقُهُمَا اسْمَيْنِ، أَوْ مَصْدَرَيْنِ مُتَوَهِّمَيْنِ، وَمَنْصُوبَيْنِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا.

بَهْرًا: لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ مَعَانٍ مِنْهَا:

• الْعَجَبُ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى: بَهْرًا لَهُ: عَجَبًا لَهُ كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَلَى وَفْقِ

تَفْسِيرِ أَبِي الْعَبَّاسِ الزَّجَّاجِ^(٣):

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالثُّرَابِ

• التَّعَسُّ، وَالْغَلَبَةُ كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ مَيَّادَةَ^(٤):

أَلَا يَا لِقَوْمِي إِذْ يَبِينُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا هُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

• التَّبُّ: ذَهَبَ سَبَبِيَّتُهُ إِلَى أَنَّ (بَهْرًا لَهُ) لَا فِعْلَ لَهُ فِي الدُّعَاءِ، عَلَى أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى تَوَهُّمِ

الْفِعْلِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ودع: ٥٥١/٢٢.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ودع: ٥٥٢/٢٢.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بهر: ٢٦١/١٠ - ٢٦٢، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢٣٣/٩.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بهر: ٢٦٢/١٠.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣١١/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٠/٧، الزبيدي، تاج

العروس، بهر: ٢٦٢/١٠.

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرَاهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

على أن المراد: تَبَاهُمْ.

- الجَهْرُ: قِيلَ إِنَّ مَعْنَى (بَهْرًا) فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ السَّابِقِ: جَهْرًا لَا أَكَاتِمُ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ: بَهَرَ فِي الشَّيْءِ (غَلَبَنِي).

تَبَّاهُ: التَّبُّ، والتَّبُّ، والتَّبَابُ كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾^(١)، والتَّبِيْبُ: الْهَلَاكُ، وَالْخُسْرَانُ، وَالتَّبِيْبُ: الْخَسَارُ الْمُؤَدِّي لِلْهَلَاكِ كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَبْيِيبٍ﴾^(٢). وَتَبَّاهُ: يَسْتَعْمَلُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى شَخْصٍ بِالْخُسْرَانِ، وَالْهَلَاكِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَزَمَهُ اللَّهُ خُسْرَانًا، وَهَلَاكًا. وَتَبَّاهُ: قَالَ لَهُ تَبَّاهُ. وَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ: تَبَّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَصْدَرَ تَبَّ: تَبَابًا كما في (تاج العروس)^(٣). وَتَبَّاهُ: مُبَالِغَةٌ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ، وَالْخُسْرَانِ. وَتَبَّ الشَّيْءُ: قَطَعَهُ، وَآتَبَ اللَّهُ قُوَّتَهُ: أَضْعَفَهَا. وَيُقَالُ: تَبَّاهُ لَكُمْ، وَخُسْرَاهُ، وَتَبَّاهُ لَكُمْ، وَقُبْحَاهُ، وَتَبَّاهُ لَكُمْ، وَسُخْقَاهُ.

وَمَا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي هَبٍ لِقَوْمٍ اجْتَمَعُوا إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَامَ عَلَى الصَّفَا مُنَادِيًا^(٤) " يَا صَبَاحَاهُ "، فَقَالَ: " يَا بَنِي هَاشِمٍ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي، يَا بَنِي، أَرَأَيْتُكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بَسَفَحَ هَذَا الْجَبَلَ تُرِيدُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْكُمْ، صَدَقْتُمُونِي؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ: تَبَّاهُ لَكُمْ سَائِرَ الْيَوْمِ، مَا دَعَوْتُمُونِي إِلَّا لِهَذَا؟ فَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(٥).

بُؤْسًا لَهُ: الْبُؤْسُ: مَصْدَرٌ: يَبْسُ بُؤْسًا، وَبُؤْسًا، وَيَبْسُ، وَيُؤْسِي، وَيَبْسِي (افْتَقَرَ، وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ)، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى رَجُلٍ، أَوْ غَيْرِهِ كما في قَوْلِهِمْ: بُؤْسًا لَهُ، عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ وَجُوبًا، عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي (لَهُ) لِلتَّبْيِينِ.

(١) غافر: ٣٧.

(٢) هود: ١٠١.

(٣) انظر: تب: ٥٦/٢.

(٤) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٤٠٧/١٩ (المكتبة الشاملة بتصرف).

(٥) المسد: ١.

تُوسَّأَ لَهُ: ذَكَرَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^(١) أَنَّهُ يُقَالُ: بُوسَأَ، وَتُوسَأَ، وَجُوسَأَ، عَلَى أَنَّهُ مِثْلُ: بُوسَأَ لَهُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوباً^(٢).

جُوسَأَ لَهُ: يُقَالُ: بُوسَأَ، وَتُوسَأَ، وَجُوسَأَ، وَجُوعاً لَهُ، وَجُوسَأَ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْجُوسَ إِتْبَاعٌ لـ (جُوعاً)، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ الْجُوعُ فِي لُغَةِ هَذِيلٍ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: جُوسَأَ لَهُ، وَبُوسَأَ، وَجُوعاً لَهُ، وَنُوعاً، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ (جُوسَأَ لَهُ) مِثْلُ: بُوسَأَ لَهُ^(٣). وَالْجُوسُ: مَصْدَرٌ: جَاسَ جُوساً (طَلَبَ الشَّيْءَ بِاسْتِقْصَاءٍ)، وَالطَّوْفُ خِلَالِ الدُّوْرِ.

جُوعاً لَهُ: الْجُوعُ: اسْمٌ ضِدُّ الشَّبَعِ، وَالْجُوعُ: مَصْدَرٌ: جَاعَ يَجُوعُ جُوعاً، وَجَاعَةً، وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ: جُوعاً لَهُ، وَنُوعاً، عَلَى أَنَّ النُّوعَ لَا يُقَدَّمُ عَلَى الْجُوعِ لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ لَهُ كَمَا قِيلَ^(٤).

نُوعاً لَهُ: النُّوعُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّيْءِ، وَالتَّمَايُلُ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: جَائِعٌ نَائِعٌ عَلَى أَنَّ النَّائِعَ: التَّمَايُلُ جُوعاً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُجْمَلُ عَلَى الْإِتْبَاعِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقِيلَ إِنَّهُ الْعَطْشَانُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ إِتْبَاعاً، وَالنُّوعُ الْعَطْشُ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: رَمَاهُ اللَّهُ بِالْجُوعِ، وَالنُّوعِ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

إِذَا اشْتَدَّ نُوعِي بِالْفَلَاةِ ذَكَرْتُهَا فقامَ مقامَ الرِّيِّ عِنْدِي ادِّكَارُهَا

وقولهم في الدعاء عليه: جُوعاً، وَنُوعاً، وَجُوعاً لَهُ، وَنُوعاً، وَجُوسَأَ لَهُ، وَجُوداً لَهُ.

وقيل إنَّ النُّوعَ إِتْبَاعٌ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ إِتْبَاعاً إِنْ كَانَ النُّوعُ الْجُوعُ: " قَالَ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ: جُوعاً لَهُ، وَنُوعاً، وَجُوسَأَ لَهُ، وَجُوداً، لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا: قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ بَابِ: بُعْدًا، وَسُحْقًا، مِمَّا تَكَرَّرَ فِيهِ اللَّفْظَانِ الْمُخْتَلِفَانِ بِمَعْنَى، قَالَ: وَذَلِكَ أَيْضاً تَقْوِيَةً لِمَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِتْبَاعٌ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْعَطْشِ لَمْ يَكُنْ إِتْبَاعاً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَعْنَاهُ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ إِتْبَاعاً؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ لَا

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بأس: ٤٣١/١٥.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بأس: ٤٨٦/١٥.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بأس: ٥٨١/١٥.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، جوع: ٤٧٥/٢٠.

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، نوع: ٢٢٢٨٧.

يَكُونُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَالْآخِرُ: أَنَّ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ يُنْطَقُ بِهِ مُفْرَدًا غَيْرَ تَابِعٍ^(١). وَالنَّوْعُ: مَصْدَرٌ: نَاعَ نَوْعًا، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: نَائِعٌ.

جُودًا لَهُ: الْجُودُ (الْكَرَمُ، وَالسَّخَاءُ): مَصْدَرٌ: جَادَ يَجُودُ جُودًا، وَالْجُودُ: الْمَطَرُ، وَالْجُودُ: الْعَطَشُ كَالْجُوسِ فِي لُغَةِ هَذِيلٍ كَمَا فِي: جُوسًا لَهُ، وَجُودًا لَهُ^(٢).

مَرْحَبًا بِهِمْ، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا: مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا فَوْجٌ مُقْتَنِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾^(٣)، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ مَتَمُّوهُ لَنَا فَيَسَّ الْقَرَارُ﴾^(٤) فِي نَضْبِ (مَرْحَبًا) وَجَهَانٍ^(٥):

- أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: لَا أَتَيْتُمْ مَرْحَبًا، أَوْ لَا سَمِعْتُمْ مَرْحَبًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، وَغَيْرِهِ.

- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: لَا رَحَبَتُكُمْ دَارُكُمْ مَرْحَبًا، عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُكْرِيِّ، وَتَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي قَوْلِهِمْ: مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا: رَحَبْتُ بِلَادُكَ مَرْحَبًا، وَأَهَلْتُ أَهْلًا، وَسَهَلْتُ سَهْلًا، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْعُكْرِيِّ؛ لِأَنَّ (رَحَبَ) لَا زِمَّ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ فِي تَقْدِيرِ الْعُكْرِيِّ مِنْ بَابِ (فَعَلَ: رَحَبَ) لَا (فَعَلَّ). وَالْجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً سَبَقَتْ لِلدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ حَالًا عَلَى نِيَّةِ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الدُّعَائِيَّةَ لَا تَقَعُ حَالًا.

وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

* صِفَةُ الْمَصْدَرِ^(٦)، وَمِنْ ذَلِكَ:

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، نوع: ٢٨٧/٢٢.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، جود: ٥٣١/٧.

(٣) ص: ٥٩.

(٤) ص: ٦٠.

(٥) انظر السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٧٣/٨.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣١٦/١.

هَيْنِئاً مَرِيئاً: مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَيْنِئاً مَرِيئاً" (١): فِي نَضْبِ (هَيْنِئاً مَرِيئاً) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ (٢):

- أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَكُلُوهُ أَكْلاً هَيْنِئاً مَرِيئاً.
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي (فَكُلُوهُ).
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوباً لَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْحَالِ أَنَّ تَنْوِبَ عَنْ فِعْلِهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟، وَهَذِهِ النِّيَابَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى نِيَابَةِ الْمَصْدَرِ عَنِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ إِذَا أُرِيدَ الدُّعَاءُ كَمَا فِي: سَقِيَاءُ لَهْ، وَرَعِيَاءُ.

أَنْ يَكُونَ صِفَةً نَائِبَةً عَنِ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الْمَحْذُوفِ فِي الدُّعَاءِ، وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّهُ قَدْ يُوقَفُ عَلَى (فَكُلُوهُ)، ثُمَّ يُبْتَدَأُ بِـ (هَيْنِئاً مَرِيئاً) عَلَى الدُّعَاءِ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ مُخَالَفٌ لِأَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَتَحْرِيفٌ لَهَا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ النَّائِبَ عَنْ فِعْلِهِ فِي الدُّعَاءِ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ عَلَى الْفَاعِلِ، فَلَا يُقَالُ: سَقِيَاءُ اللَّهُ لَكَ، وَلَا: رَعِيَاءُ اللَّهُ لَكَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَجُوزُ مَعَ أَفْعَالِ هَذَا الْمَصْدَرِ، وَأَضْرَابِهِ. وَمِمَّا رَفَعَ فِيهِ (هَيْنِئاً) الظَّاهِرَ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ (٣):

هَيْنِئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لَعَزَّةٍ مِنْ أَغْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

عَلَى أَنَّ (مَا اسْتَحَلَّتْ) فَاعِلٌ لـ (هَيْنِئاً)، أَوْ (مَرِيئاً) عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أُجِيزَتْ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ خُلُوقِ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الرِّبْطِ بِالْعَاطِفِ، أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ مُتَلَازمانِ فِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، عَلَى أَنَّ (مَرِيئاً) لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعاً لـ (هَيْنِئاً). وَيَبْدُو لِي أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قَدْ تَبَعَ سَبْيُوهِ فِي ذَلِكَ: "وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَيْنِئاً مَرِيئاً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ثَبَّتَ لَكَ هَيْنِئاً مَرِيئاً، وَهَنَاءُ ذَلِكَ هَيْنِئاً، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَكَ خَيْرًا أَصَابَهُ رَجُلٌ، فَقُلْتَ: هَيْنِئاً مَرِيئاً، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ثَبَّتَ ذَلِكَ لَهُ هَيْنِئاً مَرِيئاً، أَوْ: هَنَاءُ ذَلِكَ هَيْنِئاً، فَاخْتَرَلَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ: هَنَّاكَ... (٤)".

(١) النساء: ٤ .

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥٧٦/٣ .

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥٧٦/٣ .

(٤) سيبويه، الكتاب: ٣١٦-٣١٨ .

وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْمَصَادِيرُ مَرْفُوعَةً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فِي الشُّعْرِ كَمَا ذَكَرَ سَيِّوْنِيَّةٌ^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ:
Ω قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيَّيْتُ لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُيَسَّرُ
Ω قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

عَدِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنْمِ يَقُولُ الْحَنَّا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ
على أَنَّ (عَدِيرُكَ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ خَبَرُهُ: مِنْ مَوْلَى، وَالْوَجْهُ النَّصْبُ عَلَى الدُّعَاءِ
بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَجُوباً كَمَا مَرَّ.
Ω قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ^(٣):

أَهَاجِيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ فَغَيَّ لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوْنِيْلُ

* أَسْمَاءٌ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَصَادِيرِ الْمَنْصُوبَةِ فِي الدُّعَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْهَا^(٤):
تُرْبَا لَكَ، وَجَنْدَلًا: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: تَرَبَّتْ يَدَاكَ، وَجَنْدَلَتَا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْكَ: أَلْزَمَكَ
اللَّهُ، وَأَطْعَمَكَ تُرْبًا، وَجَنْدَلًا، عَلَى أَنَّ الْجَنْدَلَ: الْحَجَرُ كُلُّهُ.
فَاهَا لِفَيْكَ: قِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ الدَّاهِيَةَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: تُرْبَا لِفَيْكَ^(٥). وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي سِدْرَةَ
الْهُجَمِيِّ:

فَقُلْتُ لَهُ: فَاهَا لِفَيْكَ فَإِنَّهَا قُلُوصُ أَمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

O نَوْعٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ مِنْ مَعْنَاهُ: مِمَّا عُدَّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ^(٦):

(١) انظر: الكتاب: ٣١٣/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٣١٣/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٣١٤/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣١٥/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٣١٥/١.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٠/٧.

أَفَّةٌ لَهُ^(١): الأفَّة: الثَّقِيلُ، والجَبَانُ كما في قولِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ رَأَى النَّاسَ مُنْهَزِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ: "نِعَمَ الْفَارِسُ عُوَيْمَرُ غَيْرَ أَفَّةٍ"^(٢) على أَنَّ في الكلام حَذْفَ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: غَيْرَ ذِي أَفَّةٍ (غَيْرَ مُتَأَفِّفٍ مِنَ الْقِتَالِ)، والمُعْدِمُ الْمُقِلُّ، وَالرَّجُلُ الْقَدِيرُ أَوْ قِيلَ إِنَّ أَصْلَ مَا مَرَّ: الْأَفُّ (الضَّجَرُ، وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ)، على أَنَّ الْجَبَانَ أَخَذَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الضَّجَرِ، وَأَنَّ الْمُعْدِمَ أَخَذَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْقَلِيلِ، وَأَنَّ الْقَدِيرَ أَخَذَ مِنَ الْأَفِّ (وَسَخُ الظُّفْرِ).

وَمِنْ لُغَاتِ (أَفَّ) اسْمُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (أَتَضَجَّرُ) الْأَرْبَعِينَ: أَفَّةً، وَأَفَّةً (بَتْنَوَيْنِ، وَغَيْرِهِ)، وَقَدْ تَبَعُهُ: تُفَّةً: أَفَّةٌ تُفَّةً، وَفِي تَفْسِيرِهَا أَقْوَالٌ مِنْهَا: التَّأَفُّفُ (أَنْ يَقُولَ: أَفَّ أَفَّ)، وَالْأَفُّ: وَسَخُ الْأُذُنِ، وَالتُّفُّ: وَسَخُ الْأَظْفَرِ،، عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِتْبَاعَ يُقَالُ عِنْدَ اسْتِثْقَارِ الشَّيْءِ، وَأَفْضَتْ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ إِلَى أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ مَا يُتَأَذَّى بِهِ، وَقِيلَ إِنَّ الْأَفَّ: الشَّيْءُ الْقَلِيلُ، وَإِنَّ التُّفَّ إِتْبَاعٌ لَهُ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: شَيْطَانُ لَيْطَانٍ، وَحَيْثُ بَيْتٌ، وَحَيْثُ نَيْتٌ. وَقِيلَ إِنَّ الْأَفَّ الضَّجَرُ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ - كَمَا ذَكَرَ الْقُتَيْبِيُّ - أَنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَلَى الشَّخْصِ ثَرَابٌ، وَغَيْرُهُ نَفَخَ فِيهِ لِيُزِيلَهُ، وَهَذَا الصَّوْتُ الْخَاصُّ عِنْدَ النَّفْخَةِ هُوَ: أَفَّ، وَهُوَ صَوْتُ تَوَسَّعُوا فِيهِ فَصَارَ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ كُلِّ مَكْرُوهٍ^(٣).

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: أَفَّا لَهُ، وَأَفَّةً مِنْ: أَفَفَ بِهِ، وَأَفَفَهُ، وَأَفَّا لَهُ، وَأَفَّةً لَهُ (قَدَرًا)، عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ لِلتَّنْكِيرِ. وَالْأَفُّ: التَّنُّ، وَالْأَفُّ: وَسَخُ الْأُذُنِ^(٤)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ: أَفَّا لَهُ، وَأَفَّةً لَهُ هُمَا فِعْلٌ. وَيُسْتَعْمَلُ هَذَا الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا فِي الدُّعَاءِ عَلَى شَخْصٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَلَزَمَهُ اللَّهُ التَّنُّ، وَالْوَسَخُ.

تُفَّةٌ لَهُ: قِيلَ - كَمَا مَرَّ - إِنَّ الْأَفَّ: وَسَخُ الْأُذُنِ، وَإِنَّ التُّفَّ: وَسَخُ الظُّفْرِ، وَإِتْبَاعٌ لِلْأَفِّ، وَإِنَّ جَمْعَهُ: تِفَفَةٌ، وَإِنَّ التُّفَّةَ: الْمَرَأَةَ الْمُخْطَوْرَةَ، وَدُوبِيَّةً كَجِرْوِ الْكَلْبِ، أَوْ الْفَأْرَةَ. وَيُقَالُ فِي الْمَثَلِ: اسْتَغْنَتْ التُّفَّةُ عَنِ الرُّفَّةِ (بِالتَّخْفِيفِ، وَالتَّشْدِيدِ)، عَلَى أَنَّ التُّفَّةَ: التَّنُّ، وَأَنَّهُ يُضْرَبُ لِلنِّيمِ إِذَا

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٠ / ٧.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، أف: ٢٣ / ٢٤.

(٣) انظر: التيسابوري، تفسير النيسابوري: ٣٤٠ / ٤.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، أف: ٢٣ / ٢٧ - ٢٠.

شَبَّعَ^(١). والتاء المربوطة في كليتيهما (أَفَّة، وَثَقَّة) للتأنيث. ويقال: أَفَّقَهُ تَأْفِيفًا، وَثَقَّقَهُ تَثْقِيفًا على أَنَّ المراد قال له: أَفَّا، وَثَقَّا.

ويتبدى لي أَنَّ (أَفَّة ثَقَّة له) يجوز أَنْ تكون مُرَكَّبَةً مِنْ: أَفَّة وَثَقَّة، على أَنَّ الثانية إِبْتِغَاءٌ لَا تُؤْمِئُ إِلَى دَلَالَةٍ، وَأَنْ تَكُونَ (أَفَّة) لَفْظَةً أُخْرَى ذات دَلَالَةٍ كَمَا مَرَّ، على أَنَّ وَاوَ الْعَطْفِ حُذِفَتْ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَأَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا على أَنَّ التَّسْوِينَ لِلتَّنْكِيرِ، وَأَنْ تَكُونَ كُلُّ لَفْظَةٍ مِنْهُمَا تُسْتَعْمَلُ وَحْدَهَا.

دَفَّرَا (بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَإِسْكَانِهَا) لَهُ، وَدَفَّرَا دَافِرًا: الدَّفَرُ (بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَإِسْكَانِهَا كَمَا يُفْهَمُ): الدُّلُّ كَمَا فِي قَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَمَّا سَأَلَ كَعْبًا عَنْ وُلاَةِ الْأَمْرِ فَأَخْبَرَهُ - قَالَ: وَادْفَرَاهُ، على أَنَّ المراد: وَاذْلَاهُ، وَالتَّنْ خَاصَّةٌ، وَبِهِ فُسِّرَ الْقَوْلُ السَّابِقُ: وَانْتِشَاهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ بِإِسْكَانِ الْفَاءِ: حَدَّةُ الرَّائِحَةِ فِي التَّنِّ، وَالطَّيِّبُ، وَفَتْحُهَا: التَّنُّ خَاصَّةٌ، وَقِيلَ إِنَّ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى التَّنِّ، وَالطَّيِّبِ هُوَ: الدَّفَرُ (بِالذَّالِ). وَأُمُّ دَفَرٍ: الدَّاهِيَةُ، وَادْفَرِ الرَّجُلُ: فَاحَ رِيحُ صُنَانِهِ، وَدَفَّرَا دَافِرًا لَمَّا يَجِيءُ بِهِ رَجُلٌ: نَتْنَا عَلَى الْمُبَالَغَةِ^(٢).

وفي القياس على ما شَبَّعَ مِنَ الْمَصَادِرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

Ω أنه قِيَاسِيٌّ فِي الدُّعَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالْمُبَرِّدِ، لِكثْرَةِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانِ الدَّلَالَةِ، وَوُضُوحِهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ: ضَرْبًا لَهُ (ضَرْبُهُ اللَّهُ)، وَقَتْلًا لَهُ (قَتْلُهُ اللَّهُ)، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالظَّاهِرُ.

Ω أنه غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ، وَيتبدى ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَنْعِهِ الْقِيَاسَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ فِي الدُّعَاءِ كَمَا مَرَّ.

Ω القياس على ما لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَعَدَمُهُ على ما لَيْسَ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ^(٣). وَالْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ النَّاصِبُ لِهَذِهِ الْمَصَادِرِ فِي الدُّعَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَمْرِيًّا إِنْشَائِيًّا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ تَقْدِيرِ النُّحَاةِ.

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، تف: ٥٥٥٤/٢٣.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، دفر: ٣٠٣/١١ - ٣٠٥.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٩/٧، الشُّبُوطِيُّ، همع الهوامع: ١٠٦/٣.

وقيل إنَّ ما مرَّ من مصادِر منصوبة في الدُّعاء لا يُستعمل مُضافاً إلَّا في قَبِيحِ الكلام كما في: بُعْدَكَ، وسُحْقَكَ، ومن ذلك قولُ الشَّاعِر^(١):

إذا ما المَهَارَى بَلَّغْتَنا بلادنا فُبُعِدَ المَهَارَى مِنْ حَسِيرٍ ومُتَعَبٍ

- الاستفهام ذو القوة الإنجارية التوبيخية التعجبية، والتعسرية، والذميمة: من التوبيخ قولك: أتكاسلاً والاختيار أوشك أن يبدأ؟، أتأخراً والأستاذ كاد يُنهي المحاضرة؟، ومنه:

* قولُ الشَّاعِر^(٢):

أذلاً إذا شبَّ العِدانَ نارَ حَرِيهِمْ وزَهواً إذا ما يَجْنَحُونَ إلى السَّلمِ

* قولُ الشَّاعِر^(٣):

مُحُولاً وإِهْمالاً وَغَيْرُكَ مُوَلَّعٌ بَشَّيْتُ أَشْبَابَ السِّيَادَةِ والمَجْدِ

على أنَّ هَمْزَةَ الاستفهام منوَّية: أُمُحُولاً، وإِهْمالاً؟

* قولُ العَجَّاجِ^(٤):

أَطْرَباً وَأَنْتَ فَنَسْرِي

على أنَّ التَّقْدِيرَ: أَتَطْرَبُ طَرَباً وَأَنْتَ شَيْخٌ؟

* قولُ عامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ: أَغْدَةُ كَغْدَةِ البَعِيرِ وَمَوْتاً فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ^(٥)؟، على أنَّ التَّقْدِيرَ: أَأَغْدُ غُدَّةً، وَأُمُوتُ مَوْتاً فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ؟، وَيُرْوَى هَذَا المَثَلُ بِنَصْبِ

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩١/٧، الشُّيُوطِيُّ، همع الهوامع: ١٠٦/٣.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٠/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٠/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٠/٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٠/٧، سيبويه، الكتاب: ٣٣٨/١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٣٨/١، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٦١، أبو حيان النحوي،

التذيل والتكميل: ٢٠٠/٧.

(غُدَّة)، و(مَوْتًا)، ورفعهما على خير مبتدأ محذوف تقديره: أَعُدَّتِي كغُدَّة البعير، ومَوْتِي مَوْتٌ فِي بَيْتِ سُلُوكِيَّة، على أَنَّ المراد التحسُّر.

وَمِنْ الذَّمِّ، والتَّوْبِيخِ قَوْلُ جَرِيرٍ^(١):

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا لُؤْمَا - لَا أَبَاكَ - وَاغْتَرَابَا

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَتَلُومُ لُؤْمَا، وَتَغْتَرِبُ اغْتَرَابَا؟ وَذَكَرَ سَيِّوِيهِ أَنَّ هَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ (عَبْدًا) إِذَا كَانَ يَكُونُ مُنَادَى مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، وَإِذَا عَلَى الْحَالِ بِحَذْفِ الْعَامِلِ فِيهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَتَفْتَخِرُ عَبْدًا؟.

وَمِنْ الْأَسْتِفْهَامِ ذِي الْقُوَّةِ الْإِنْجَازِيَّةِ التَّعْجِيبِيَّةِ قَوْلُكَ لِمَنْ يُمِضِي - وَقَتًا طَوِيلًا فِي التَّهَجُّدِ: أَتَهْجُدُ فِي اللَّيْلِ وَقَدْ أَزِفَ الْفَجْرُ ١؟، وَلِمَنْ يُوَاصِلُ الْعِلْمَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ سِنِّهِ: أُمَوَّاصِلَةٌ لِلْعِلْمِ وَقَدْ أَثَّرَ فِيكَ هَذَا الْعُمُرُ ١؟، وَلِمَنْ يَعْطِفُ عَلَى وَالِدَيْهِ عَطْفًا مُمَيَّزًا: أَعْطَفَا عَلَى وَالِدَيْكَ بَعْدَ كُلِّ هَذَا الْعَطْفِ ١؟، وَلِمَنْ يَحْرِصُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَرِيضًا: أَحْرِصَا عَلَى الصَّلَاةِ وَأَنْتَ مَرِيضٌ ١؟، وَلَا يَخْلُو مَا مَرَّ مِنْ شَوَاهِدٍ مِنَ الْإِيهَاءِ إِلَى التَّعْجِبِ الْمُصَاحِبِ لِلْأَغْرَاضِ الْأُخْرَى.

(٢) أَسَالِيبُ إِنْشَائِيَّةٍ غَيْرُ طَلَبِيَّةٍ^(٢):

يُقَيَّدُ وَقُوعُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ، وَالْكَذِبَ مَوْقِعَ الْجُمْلَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ، أَوِ الْكَذِبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الْمُصَدِّرُ الْمَنْصُوبُ قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ الْمَحْذُوفِ وَجُوبًا)، أَوْ مَا يُؤْمَى ظَاهِرُهُ تَرْكِيبًا إِلَى أَنَّهُ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ إِلَى أَنَّهُ إِنْشَاءٌ - بِقِيُودِ تَبَيُّنٍ مِنْ كَلَامِ الْخَطِيبِ الْقَزْوِينِيِّ: "ثُمَّ الْخَبَرُ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِذَا لَتَفَاوُلَ، أَوْ إِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقُوعِهِ كَمَا مَرَّ، وَالِدُّعَاءُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، أَوْ لَلَاخْتِرَازِ عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ كَقَوْلِ الْعَبْدِ لِلْمَوْلَى إِذَا حَوَّلَ عَنْهُ وَجْهَهُ: يَنْظُرُ الْمَوْلَى إِلَى سَاعَةٍ، أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى

(١) انظر: سيوييه، الكتاب: ٣٣٩/١، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٦١، أبو حيان النحوي،

التذيل والتكميل: ٢٠١/٧.

(٢) نظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢٢٣/٢، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٤٥.

المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب، أو لنحو ذلك^(١)، وهذه القيود هي:

(أ) أن يكون القول الذي يشتمل على هذا المصدر مسموعاً من العرب، وكثير الاستعمال، وهذه الكثرة تجعله كالأمثال التي لا تغيّر، ويشيع فيها الحذف.

(ب) التواصل الإخباري بين المتكلم، والمخاطب ليتمكن المخاطب من تبين ما يؤمى إليه المتكلم من معنى يرغب في تحقيقه دون أن يستعمل أية وسيلة من وسائل الطلب التي تجعل التراكيب اللغوية تراكيب إنشائية.

(ج) ما يؤثر في التراكيب اللغوية التي تخضع لسلطان هذه المسألة من عوامل داخلها، وخارجها (السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي، أو التداولية).

(د) أن غاية المتكلم في هذه المسألة تكمن في التفاؤل، والإيحاء إلى حرصه على تحقيق إعلان ما في ذهنه من رغبة في وقوع أمر ما، وتحقيقه، أو عدم وقوعه، أو تحقيقه دون أن يطلب أمراً آخر كما في قول العرب في أثناء تذكيرهم نعم الله سبحانه: حمداً، وشكراً لا كفرأ، على أن التقدير: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به كفرأ، على أن هذا الحذف الواجب لا يتحقق إلا بهذا القول مشتملاً على هذه الأمور الثلاثة، إذ لو تنويسي أحدها لعد الحذف من باب الجائز لا الواجب.

(هـ) أن تتوافر في التركيب اللغوي قرينة تدل على عامل هذا المصدر المحذوف هو وجوباً.

(و) أن يحافظ على ترتيب المصادر الواردة في التراكيب اللغوية التي تعد من هذا الباب، ألفاظها دون حذف لفظ، أو زيادة آخر.

ويشمل الإنشاء غير الطلبي في هذه المسألة: أسلوب التعجب، وأسلوب المدح والذم، وجملة القسم لا جوابه، وصيغ العقود التي يراد إقرارها كما في: بعثت، وهبت^(٢)، وبعض التراكيب المسموعة كما في: حمداً، وشكراً، وأضرابها. ولعل ما جعل النحاة يعدون

(١) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٤٥، وانظر: شروح التلخيص: ٣٣٨/٢ - .

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢، ٢٢١.

ما مرَّ من الخير لفظُ العاملِ المحذوفِ وجوباً، وهو الفعلُ، على أنَّه قيلَ إنَّ هذه الأساليبَ خبريةٌ في اللفظِ، والمعنى^(١).

وذهب بعض النحاة إلى عدم حصر ما مرَّ فيما سَمِعَ من العرب من المصادر المنصوبة في هذه المسألة مُقَيِّداً بتلك القيود السابقة، فأجازوا القياسَ عليه كُلِّ ما توافرت فيه هذه القيود، ومنهم عباس حسن^(٢) الذي وسَمَ هذا القياسَ بالرأي العملي المفيد. ويظهر لي أنَّ الدَّعوةَ إلى القياسِ على ما في مَظانِّ هذه المسألة من شواهد تحتاج إلى استقصاء ما في الكلام العربي من شواهد وإلا فلا.

ويُعدُّ حذفُ الفعلِ مع هذه المصادر أبْلَغَ من ذكره؛ لأنَّه يدلُّ على زَمَنِ مُعَيَّن، وأنَّ المصدرَ مُبْهَمَ.

ومَّا عُدَّ مَرَّ كَمَا فِي بَعْضِ مَظَانِّ النَّحْوِ^(٣):

- قَوْلُ الْعَرَبِ فِي أَثْنَاءِ تَذَكُّرِ نِعَمِ اللَّهِ: حَمْدًا، وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، كَمَا مَرَّ.
- قَوْلُ الْعَرَبِ فِي أَثْنَاءِ تَذَكُّرِ الشَّدَّةِ: صَبْرًا لَا جَزَعًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَصْبِرْ صَبْرًا، لَا أَجْزَعْ جَزَعًا.
- قَوْلُ الْعَرَبِ فِي أَثْنَاءِ ظُهُورِ أَمْرِ مُعْجِبٍ: عَجَبًا.
- قَوْلُ الْعَرَبِ فِي أَثْنَاءِ الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ: سَمْعًا، وَطَاعَةً، وَالتَّقْدِيرُ: أَسْمَعْ سَمْعًا، وَأَطِيعْ طَاعَةً.
- قَوْلُ الْعَرَبِ فِي أَثْنَاءِ خُطَابِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ، وَالْحَثِّ عَلَيْهِ: أَفْعَلْ ذَلِكَ، وَكَرَامَةً، وَمَسْرَةً، وَالتَّقْدِيرُ: أَكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَأَسْرُكَ مَسْرَةً، عَلَى أَنَّ (مَسْرَةً لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ كَرَامَةٍ) اسْمُ الْمَصْدَرِ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ^(٤) أَنَّهُ لَا يَكُونُ (أَفْعَلْ ذَلِكَ وَكَرَامَةً...) إِلَّا

(١) انظر: النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٢٦/٢.

(٢) انظر: النحو الوافي: ٢٢٤/٢.

(٣) انظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان: ١١٨/٢، عباس حسن، النحو الوافي: ٢٢٣/٢ - ٢٢٤، الزمخشري، الكشاف: ٤٥٥/٢، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٢/١، سيويه، الكتاب: ٣٣٨/١.

(٤) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١٩٧/٧.

جواباً أبداً، على أنه كأن قائلًا قال: أفعل هذا، أتفعله؟، فكان الجواب: أفعله، وأكرمك بفعله كرامة، وأسرّك مسرّة، وأنّ (مسرّة) لا تستعمل إلا بعد (وكرامة)، وعليه فإنه لا يصح أن يقال: مسرّة، وكرامة، وأنّ أبا حيان، وغيره في هذا التقدير يراعون التّواصل الإخباري بين المتكلم، والمخاطب، وما يؤثر في التراكيب اللغوية من مؤثرات داخلية، وخارجية.

• قولك في وعد من يعز عليك: أفعل ذلك نعمي عين (ونعمة عين)، وحبا، على أن القول فيه كالقول في سابقه: نعمك نعمي عين، وأحبك حبا.

• قول العرب في أثناء خطاب غير مرضي عنه، والحث عليه: لا أفعل ذلك ولا كيدا، ولا همّا، ولا فعلت ذلك ورغما، وهوانا، على أنه جواب لمن قال: افعله وإن رغم أنفه رغما، وهان هوانا.

• قولك: كرما، وصلفا، فكأنه قيل: ألزمك الله كرما، وصلفا، وصار بدلا من قولك في التعجب: أكرم به، وأصلف^(١)، على أن العاقل المحذوف (ألزمك) قدّر على حسب المعنى، وذهب بعض النحويين إلى أن تقدير هذا العاقل على وفق لفظ المصدر يكوّن: لكرم كرما، ولصلف صلفا؛ لينوب المصدر عن الفعل المحذوف وجوبا.

• قول أبي مَرْهَبٍ مُتَعَجِّباً^(٢): كرما، وطول أنف، على أن المراد: أكرم بك، وأطول بأنفك! والتقدير كما مر: لكرمت، ولطول أنفك.

وقد وردت بعض هذه المصادر في هذه المسألة مرفوعة على غير قياس على المبتدأ كما في قول الشاعر^(٣):

عَجَبٌ لَتِلْكَ قِصِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقِصِيَّةِ أَعْجَبُ

على أن في رفع (عَجَبٌ) أقوالاً:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٢٨/١، ١٨٧/٢، أبو حيان، التذيل والتكميل: ١٩٥/٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٢٨/١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣١٩/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٨/٧.

- أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَمْرِي عَجَبٌ، أَوْ عَجَبِي عَجَبٌ.
- أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَعْنِي عَنِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِهِ الْمَحذُوفِ وَجُوبًا (أَعْجَبَ)، وَهُوَ قَوْلُ الْمُرَادُ مِنْهُ كَمَا يَظْهَرُ لِي الْإِيْمَاءُ إِلَى الْأَصْلِ الْمُتَزَاحِ مِنْهُ إِلَى الرَّفْعِ الْعَرَضِيِّ.
- أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِهْمَالِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى خَيْرٍ، لِكَوْنِهِ دَخَلَهُ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْفَائِدَةَ تَمَّتْ بِالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ كَمَا فِي: حَمْدُ لَهُ، وَأَضْرَابِهِ بِمَا مَرَّ.
- وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَلَّا يُقَاسَ عَلَيَّ مَا مَرَّ إِذَا لَمْ تَتَوَافَرَ الشَّوَاهِدُ الْكَافِيَّةُ، لِأَنَّهَا كَالْأَمْثَالِ الَّتِي لَا تُغَيِّرُ زِيَادَةً، أَوْ حَذْفًا، أَوْ تَرْتِيبًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَجَعَّلَهَا قَرِيبَةً إِلَى الْأَسَالِيبِ كَالْمَدْحِ، وَالذَّمِّ، وَالتَّعَجُّبِ، وَغَيْرِهِمَا.
- وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
- فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ
- عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَمْرُنَا حَنَانٌ.
- وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: ﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ﴾^(٢) بَرَفْعٍ (مَعْدِرَةٌ) عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ: تَقْدِيرُهُ: مَعْدِرَتُنَا مَعْدِرَةٌ، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ، وَغَيْرِهِ (مَعْدِرَةٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ ذِي الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ مِنْ لَفْظِهِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لـ (قَالُوا)؛ لِأَنَّ الْمَعْدِرَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى كَلَامٍ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: حَمْدُ اللَّهِ.
- وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْإِنْزِيَاكِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ يُسَهِّمُ فِي الْحِفَاطِ عَلَى الْأَصْلِ ذِي الدَّلَالَةِ الْخَاصَّةِ كَمَا مَرَّ، وَتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَاكِ، وَلَا تُخَوِّحُ فِيهِ إِلَى تَوَهُّمِ التَّقْدِيرِ.
- وَقِيلَ إِنَّ رَفْعَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِذَا كَانَتْ مَعَارِفَ الْوَجْهِ كَمَا فِي: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْعَجَبُ لَكَ، وَالْكَرَامَةُ لَكَ، وَالْمَسَرَّةُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ جَوَازِ النَّصْبِ أَيْضًا عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ، وَهُوَ أَصْلُ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٠.

(٢) الأعراف: ١٦٤.

حُوفِظَ عَلَيْهِ فِي لُغَةٍ عَامَّةٍ بَنِي تَمِيمٍ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّ نَضَبَهَا الْوَجْهَ إِذَا كَانَتْ نَكِرَاتٍ^(١).
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ مَعَ الْإِيْمَاءِ إِلَى
الدُّعَاءِ عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ: حَمْدُ اللَّهِ، وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ - جَوَابُ سُؤَالٍ هُوَ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟، وَالنَّضْبُ
عَلَى نِيَّةٍ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ، وَمَادَّتِهِ^(٢).

وَفِي الْعَرَبِيَّةِ مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي يُؤْمَرُ إِلَى التَّعَجُّبِ، أَوْ
التَّحْسِيرِ، أَوْ الْاسْتِصْغَارِ، وَالْاِخْتِقَارِ، أَوْ التَّرْحِمِ، وَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً، وَمُضَافَةً، وَمَرْفُوعَةً،
وَمَنْصُوبَةً، وَلَيْسَ لَهَا أَفْعَالٌ مِنْ لَفْظِهَا، أَوْ مَادَّتِهَا، وَهِيَ مَصَادِرُ اخْتَصَّهَا سَيِّوْنُهُ بِيَابٍ فِي
كِتَابِهِ: " هَذَا بَابٌ مَا جَرَى مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُضَافَةِ مَجْرَى الْمَصَادِرِ الْمُفْرَدَةِ الْمَدْعُودِ بِهَا "^(٣)، وَهَذِهِ
الْمَصَادِرُ هِيَ: وَيْلٌ، وَيَنْحُ، وَيَنْبُ، وَيَنْسُ، وَعَوْلٌ^(٤):
وَيْلٌ:

يَشْتَمِلُ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى مَا يَأْتِي:

(أ) مَا تُؤْمَرُ إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَاتٍ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ:

Ω حُلُولُ الشَّرِّ.

Ω الْوَيْلَةُ: الْفَضِيحَةُ، وَالْبَلِيَّةُ كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: وَأَوَيْلَتَاهُ (وَأَفْضِيحَتَاهُ)، وَقَوْلِهِ

تَعَالَى: " وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا

أَخْصَاهَا "^(٥): فِي (وَيْلَتَنَا) ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ^(٦):

* قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: (يَا وَيْلَتَا) بِإِضَافَةِ (وَيْلٌ) إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

* قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: (يَا وَيْلَتَنَا) بِالْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ.

* قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: (يَا وَيْلَتَا) بِالْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَلْبِهَا أَلِفًا.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٩/٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣١٩/١ - ٣٢٠، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٩٩/٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٣١٨/١، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: ١٠٧/٣.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٤٩/١ - .

(٥) الكهف: ٤٩.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢٧٥/٩.

Ω واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً، أو يتر فيها، أو باب لها كما في قوله تعالى " وَيُلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٌ " (١).

Ω الهلاك، والخسران، والعذاب، وشدة، والبليّة، وتُستعمل لكل مكروه في الدّم، والدعاء عليه، أو عليهم، وغير ذلك.
Ω التّعجب.

(ب) بُنِيَتْهَا الصَّرْفِيَّة: الوَيْلُ، والْوَيْبُ، والْوَيْسُ، والْوَيْحُ: مَصَادِرُ لَا أَفْعَالَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُعْتَلَّةُ الْعَيْنِ، وَالْفَاءِ، وَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَا فِعْلَ لَهُ كَمَا قِيلَ (٢)، وَأَنَّ مَا لَهُ مَصْدَرٌ يَكُونُ مُعْتَلِّ الْفَاءِ، أَوِ الْعَيْنِ كَمَا فِي: وَعَدَ، وَبَاعَ، وَكَمَا ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي وَعَلَيْهِ فَإِنْ كَوْنُ (وَالِ) فِعْلُهُ يُوسَمُ بِأَنَّهُ مَصْنُوعٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضًا قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ مِنْ (وَيْح) فِعْلٌ (٣) كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ الْمَصْنُوعِ (٤):

فـــــــــــــــــما وَالَ، وَلَا وَاسَ وَلَا وَاحَ أَبــــــــــــــــو هُنْـيـدٍ

على أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ (وَيْلًا، وَيْحًا، وَيْسًا) مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ مِنْ أَلْفَاظِهَا عِنْدَ بَعْضِ الْبَغْدَادِيِّينَ: وَاحَ وَيْحُهُ، وَالَ وَيْلُهُ، وَاسَ وَيْسُهُ. وَيُقَالُ: تَوَيْلَ تَوَيْلًا (دَعَا بِالْوَيْلِ لِمَا نَزَلَ بِهِ) كَمَا فِي قَوْلِ الْجَعْدِيِّ (٥):

على مَوْطِنٍ أَغْشِي هَوَازِنَ كُلِّهَا أَخَا الْمَوْتِ كَظَّارَ هَبَّةً وَتَوَيْلًا
وقول الشاعر (٦):

تَوَيْلَ أَنْ مَدَدْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

(١) الهمزة: ١ .

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٤ .

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٥ .

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٧/ ١٦٤ .

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٤ .

(٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٤ .

وَوَيْلَهُ، وَوَيْلَ لَهُ: أَكْثَرَ لَهُ مِنْ ذِكْرِ الْوَيْلِ، وَهُمَا يَوَايِلَانِ.

ولعل ما يمكن أن يُعزَّزَ توافر فعل للوَيْلِ مجيءُ بِنَاءٍ (فَاعِلٍ) مِنْهُ: وَايْلُ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: وَيْلٌ وَايْلٌ كَقَوْلِهِمْ: شُغْلٌ شَاغِلٌ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ، وَأَزْلٌ آزِلٌ، وَطَسْلٌ طَائِسِلٌ (الطَّسْلُ: الْمَاءُ الْجَارِي عَلَى الْأَرْضِ)، وَكَفْلٌ كَافِلٌ، وَتُكْلٌ ثَاكِلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُؤَبَةَ^(١):

وَالهَامُ يَدْعُو الْبُومَ وَيَلًا وَايْلًا

وَالْبُومُ يَدْعُو الْهَامَ تُكْلًا ثَاكِلًا

على أَنَّ الْمُرَادَ الْمُبَالَغَةَ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ جُمُهورَ النُّحاةِ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْوَيْلَ لَا فِعْلَ لَهُ عِنْدَهُمْ كَمَا مَرَّ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: وَيْلٌ وَايْلٌ، وَوَيْلٌ وَتَيْلٌ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِقْصَاءِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مِنْهُ فِي مَظَانِّهِ إِلَّا الْقَلِيلُ، وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ قَدْ اسْتَعْمِلَ فِي لُغَةٍ لَمْ تَصُلْ إِلَى الرُّوَاةِ، أَوْ غَيْرِهِمْ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى اسْتِقْصَاءِ أَفْعَالٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِنْكَارِ النُّحَاةِ مِثْلَ هَذَا الْاسْتِقْصَاءِ.

وَفِي كَوْنِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مُرَكَّبَةً، وَغَيْرَ مُرَكَّبَةٍ قَوْلَانِ^(٢):

* أَنَّهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالْآخِرُ.

* أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَيْ: حُزْنٌ)، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (لَهُ): وَيْلُهُ، عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ مُحَرِّجَ النُّدْبَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ النَّخَوِيِّ، وَالْفَرَّاءِ: "وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ أَصْلَ (وَيْلٍ): وَيْ أَيُّ حُزْنٍ، كَمَا تَقُولُ: وَيْ لِفُلَانٍ أَيُّ حُزْنٍ لَهُ، فَوَصَلَتْهُ الْعَرَبُ بِاللَّامِ، وَقَدَّرَتْ أَنَّهَا مِنْهُ، فَأَعْرَبُوهَا، وَهَذَا غَرِيبٌ جِدًّا"^(٣).

وَيُقَالُ: رَجُلٌ وَيْلُمُهُ (بِكْسْرِ اللَّامِ، وَضَمِّهَا: دَاهٍ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَيْلٌ لِأُمِّهِ، وَقِيلَ إِنَّ (وَيْ): كَلِمَةٌ تَفْجِعُ، وَعَذَابٌ، وَتَعْجِبُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَيْ أُمِّهِ، عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ أُمٍّ حُذِفَتْ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى اللَّامِ. وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي (وَيْلُمُهُ) لِلْمُبَالَغَةِ: "وَرَجُلٌ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/١٠٥

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/١٠٤ - .

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون: ١/٤٥٠.

وَيُلْمُهُ، بِكَسْرِ اللَّامِ، وَضَمِّهَا، أَي: دَاهٍ، وَيُقَالُ لِلْمُسْتَجَادِ: وَيُلْمُهُ، أَي: وَيَلُ لَأَمِّهِ كَقَوْلِهِمْ: لَا بَ لَكَ يُرِيدُونَ: لَا أَبَ لَكَ، فَرَكْبُوهُ، وَجَعَلُوهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَقَالَ ابْنُ جُنِّي: هَذَا خَارِجٌ عَنِ الْحِكَايَةِ، أَي: يُقَالُ لَهُ مِنْ دَهَائِهِ: وَيُلْمُهُ، ثُمَّ لِحَقَّتْهُ الْهَاءُ مُبَالَغَةً كدَاهِيَةٍ...^(١)، وَلَعَلَّ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ أَنَّ الْهَاءَ الْمَكْسُورَةَ لَيْسَتْ لِلْمُبَالَغَةِ إِلَّا إِذَا تَوَهَّمَ الْكَسْرُ فِي هَذَا الْمُرَكَّبِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْهَاءَ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْمُتَّصِلُ، عَلَى أَنَّ الْمُبَالَغَةَ يَتَحَكَّمُ فِيهَا التَّوَاصُلُ الْإِنْخَابَرِيُّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَالْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ.

(ج) تَرَكَيبُهَا اللَّغَوِيَّةُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ: تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى وَفْقِ مَا يَأْتِي: * أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً، وَمَضْحُوتَةً بِاللَّامِ وَمَجْرُورَةً: وَيُلُ لَهُ، عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأُ نَكِرَةٍ مُسَوَّغُ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا أَنَّهَا تَحْمِلُ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ الْأَحْسَنُ إِذَا فُصِّلَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ، أَوْ الْوَاجِبُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْجَرِّمِيِّ، وَأَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْأَحْسَنُ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَرُتَبَةُ هَذَا الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ وَجُوبًا، وَمَنْصُوبَةً: وَيَلَا لَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ الْمَحْذُوفِ عَامِلُهُ وَجُوبًا، عَلَى أَنَّهَا يَمَّا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ^(٢).

ولهذا المصدّر في كتاب الله أربع حالات:

(١) الاقتران بـ (أل)، والرفع على الابتداء: في القرآن منه موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾^(٣)، على أَنَّ شِبْهَ الْجُمْلَةِ (لَكُمْ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ جَوَازًا، وَأَنَّ (الْوَيْلُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ جَوَازًا. وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا يَعُودُ إِلَى أَنَّ التَّنْكِيرَ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِ الْجِنْسِ (مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ الْإِقْتِرَانَ يَكُونُ الْوَيْلُ مَعْهُودًا فِيهِ، وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ تَكُونَ (أل) لَا سِتِغْرَاقِ الْجِنْسِ. وَمِمَّا قُدِّمَ فِيهِ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ بِاللَّامِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤):

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ عَامِرٍ لَدَيْهِ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا

(١) الزبيدي، تاج العروس، ويل: ٣١/ ١٠٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٤٥٠.

(٣) الأنبياء: ١٨.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٤٥٠.

وقوله أيضاً^(١):

وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْرَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

على أَنَّ (الْوَيْلَاتُ) جَمْعُ: وََيْلَةٍ لَا: وَيْلٌ.

ويظهر لي أَنَّ الخبرَ قُدِّمَ جَوَازاً لِتَوْكِيدِهِ، وَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ (الْوَيْلُ، الْوَيْلَاتُ) لَا يُؤْمَى إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ إِلَّا إِذَا رَغِبَ الْمُتَكَلِّمُ مُتَوَاصِلاً مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي تَحْمِيلِهِ هَذِهِ الدَّلَالَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْرَبَ مَا عُدَّ مُبْتَدَأً فِيهَا مَرّاً، وَأَضْرَابُهُ فَاعِلاً لِلْفِعْلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ خُلُوهِ مِنْ قَيْدِ هَذَا الْإِعْرَابِ كَأَنْ يَكُونَ مَسْبُوقاً بِاسْتِفْهَامٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْقِيُودِ الْآخَرَى، وَيُعَدُّ (لَهُ) فِي النَّحْوِ الْوَظِيفِي مَحْمُولاً حَرْفِيّاً عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّحْوَ لَا يُعَدُّ الْمُبْتَدَأَ فِيهِ مِنْ مُكَوِّنَاتِ الْحَمَلِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَهُوَ يَحْمِلُ وَظِيفَةً تَدَاوُلِيَّةً خَارِجِيَّةً.

(٢) عَدَمُ الْاِقْتِرَانِ بـ (أَلْ)، وَالرَّفْعُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ:

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(٣).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ

عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾^(٤).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٥).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾^(٦).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٧).

○ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(٨).

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٥٠ / ١.

(٢) البقرة: ٧٩.

(٣) إبراهيم: ٢.

(٤) مريم: ٣٧.

(٥) ص: ٢٧.

(٦) الزمر: ٢٢.

(٧) فصلت: ٦.

- قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ الْيَوْمِ﴾^(١).
- قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾^(٢).
- قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾^(٣).
- قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٤).
- قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٥).
- قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٦).
- قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُزَمَةٍ﴾^(٧).

ومنه في الحديث:

- الحديث: "وَيُلْمُهُ مِسْعَرُ حَرْبٍ"^(٨)، على أَنَّ المراد التَّعَجُّبُ مِنْ جُرْأَتِهِ، وَشَجَاعَتِهِ، وَإِقْدَامِهِ، وَأَنَّ (مِسْعَرٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ، أَوْ هَذَا مِسْعَرُ حَرْبٍ، وَالْمُرَادُ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ: "أَيَّ يَكِينُ الْعُلُومِ الْجَمَّةَ بِلَا عِوَضٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَادِفُ وَاعِيًا"^(٩).
- الحديث: "وَيُلْمُهُ كَيْلًا بَغِيرِ ثَمَنِ لَوْ أَنَّ لَهُ وَعَاءً"^(١٠)، على أَنَّ (كَيْلًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ يَفْعَلُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَكِينُ كَيْلًا بَغِيرِ ثَمَنِ بِلَا اسْتِعْمَالِ وَعَاءٍ.

(١) الزخرف: ٦٥.

(٢) الجاثية: ٧.

(٣) الذاريات: ٦٠.

(٤) الطور: ١١.

(٥) المرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٤٩.

(٦) المطففين: ١، ١٠.

(٧) الهمزة: ١.

(٨) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ٢٣٦/٥.

(٩) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ٢٣٦/٥.

(١٠) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ٢٣٦/٥.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّ أَنْ الْمَوَاضِعَ الَّتِي جَاءَ فِيهَا هَذَا الْمَصْدَرُ مَرْفُوعًا غَيْرَ مُضَافٍ تُعَزَّزُ كَوْنُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِهَذِهِ السَّمَةِ مَرْفُوعَةً عَلَى الْإِثْدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ اللَّامُ وَمَجْرُورُهَا، وَأَنَّ اللَّامَ هِيَ الْجَارَةُ لِلْضَّمِيرِ بَعْدَهَا لَا الْبَاءُ كَمَا حَكَى ثَعْلَبٌ: وَيُلْ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):
وَيُلْ بَزَيْدٍ فَتَى شَيْخٍ أَلُوذُ بِهِ فَلَا أَعْشَى لَدَى زَيْدٍ وَلَا أَرُدُ

عَلَى أَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى اللَّامِ.

وَلَمْ تُطَالِعْنِي هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْصُوبَةً غَيْرَ مُضَافَةٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزَّزُ كَوْنُهَا مَرْفُوعَةً غَيْرَ مُضَافَةٍ مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ، وَكَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ^(٢) أَنَّهَا لَوْ نُصِبَتْ فِي مِثْلِ: قَوْلِكَ: وَيَلَا (بِلا الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ) لَا أُعْرِبَتْ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيَلَا، فَلَا مُحْوَجَ إِلَى لَامِ التَّيْيِينِ، وَهِيَ الَّتِي تُقَدَّرُ بِ: إِرَادَتِي لَهُ، أَوْ: أَغْنِي لَهُ، عَلَى أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْهَا لَوْ قِيلَ: وَيَلَا لَزَيْدٍ، عَلَى أَنَّ (وَيَلَا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ سَيَوِيهِ.

وَمِنْ هَذَا الْمَصْدَرِ مَنْصُوبًا غَيْرَ مُضَافٍ قَوْلُ جَرِيرٍ^(٣):

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

(٣) الإِضَافَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ نَصَبٍ، وَرَفْعًا: مِنَ الْمَنْصُوبِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى:

(أ) كَوْنُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ضَمِيرًا، وَالنَّصَبُ يَكُونُ عَلَى الْمَصْدَرِ: مِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ (وَيْلَكُمْ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا فِعْلَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَالنَّائِبَةِ عَنْهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَلَزَمَكُمُ اللَّهُ وَيْلَكُمْ، أَوْ: اخْذَرُوا وَيْلَكُمْ، وَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ١٠٦/٣١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٤٩/١.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ١٠٦/٣١.

(٤) طه: ٦١.

النِّدَاءُ عَلَى أَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مَحذُوفٌ: يَا وَيْلَكُمْ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوَّلَى لِتَحْقِيقِ الْمُرَادِ عَلَى الدُّعَاءِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ.
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَن ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(١).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَلَّكَ ءَامِنٌ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢).
(ب) كَوْنُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ضَمِيرًا، وَالنَّصْبُ يَكُونُ عَلَى النِّدَاءِ بِحَرْفِ النِّدَاءِ الظَّاهِرِ: مِنْ ذَلِكَ:
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٣).
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٤).
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَنْوِيلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٥).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْوِيلُنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٦).
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٧).

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا يَنْوِيلُنَا هَذَا يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٨).
O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٩).

(١) القصص : ٨٠ .

(٢) الأحقاف : ١٧ .

(٣) القلم : ٣١ .

(٤) الأنبياء : ١٤ .

(٥) الأنبياء : ٤٦ .

(٦) الأنبياء : ٩٧ .

(٧) يس : ٥٢ .

(٨) الصافات : ٢٠ .

(٩) القلم : ٣١ .

O قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ قَالَ يُنَوِّلتُكَ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِيَ سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾^(١).

وذهب ابنُ عُصْفُورٍ^(٢) إلى وجوب نصب هذه المصادر مضافة، ورفعها إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه باللام، وعلى الرغم من ذلك فإن النصب قد ورد في قول جرير السابق، على أن نصب (وينحاً) في: تَبَّأَ لَهُ، ووينحاً - محمول على تحقيق الرغبة في الإتيان: "وأما (وينح له) فترفعه إلا إن عطفته على ما له النصب، فتنصب، نحو: تَبَّأَ لَهُ، ووينحاً إتياناً، ولا ترفعه مبتدأ؛ لأنه لا خبر له، ولا تقدرة: وينح له، وتحذف له لدلالة (له) عليه في: تَبَّأَ لَهُ؛ لأنها ليست في معناها، فتدل عليه؛ لأن الأولى للتبيين، والثانية في موضع الخبر، ولو قدمت (وينحاً) لأتبع (تَبَّأَ) رفعة، نحو: وينح له، وتب^(٣).

والمعاطفان المختلفان لفظاً ورفعاً ونصباً وجوباً من هذه المصادر حكمهما:

(أ) وجوب الرفع، والنصب على وفق قياس استعماله إذا ذكر لكليهما ما يتم به المعنى^(٤) كما في قولك: وَيْلُ لَهُ، وَتَبَّأَ لَهُ، وَيْلًا لَهُ، وَتَبَّ، على أن التعاطف من باب تعاطف الجمل لا المفردات.

(ب) وجوب إتيان الذي لم يذكر بعده ما يتم به معناه للمعطوف عليه رفعاً، ونصباً كما في قولك: تَبَّأَ لَهُ، وَيْلًا، وَيْلُ لَهُ، وَتَبَّ، على أن التعاطف من باب تعاطف المفردات على الرغم من أن سيبويه^(٥) يرى أن نصب (تَبَّأَ) أولى من الرفع؛ لأنه لا محوج إلى جعله مشاركاً لما قبله، وأن المنصوب قد يستغني عن ذلك.

والقول نفسه في: تَبَّأَ، وَيْنَحُ لَكَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ لزوم رفع (تب)، ونصب (وينح)، على أن رفع (وينح) في مثل قولك: وَيْنَحُ، وَتَبَّأَ لَكَ يَعُودُ إلى مذهب النحاة جميعاً.

(١) المائة: ٣١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٦/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٧/٧.

(٤) (٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٨/٧.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٣٣/١.

وما مرّ من أقوال على هذين المتعاطفين ليس في الكلام العربي ما يُعزّزه، على أنه قياس من النحويين كما ذكر أبو حيان، وعليه فإن المتكلم هو الذي يتحكّم في هذه المسألة رفعاً ونصباً دون التقيد بأقوال النحاة كما يظهر لي.

وقيل^(١) إن (وَيْلٌ طَوِيلٌ) في قولك: وَيْلٌ لَهُ وَيْلٌ طَوِيلٌ - بَدَلٌ مِنْ (وَيْلٌ)، أو صِفَةٌ مُوْطِئَةٌ، وإن (وَيْلاً طَوِيلاً) في قولك: وَيْلٌ لَهُ وَيلاً طَوِيلاً - حَالٌ مُوْطِئَةٌ مِنْ (وَيْلٌ)، أو مَنْصُوبٌ على المصدر على تضيير ما هو جملة واحدة جملتين.

وقد يُعامل مُعاملة المندوب كما في قولك: يا وَيلاًه أُوَيْنِصْبُ على الحال (وَيْلاً كَيْلاً) في قول سامع كلام المتكلم (يا وَيلاًه): نَعَمْ، وَيلاً كَيْلاً، فَوَيْلاً كَيْلاً كما ذكر صاحب البسيط: "فقال له السامع: نَعَمْ، وَيلاً كَيْلاً، فَوَيْلاً كَيْلاً على الحال؛ لأن (نَعَمْ) جوابٌ، وتضديق لقوله، فتضمن كلاماً، فكأنه أضمر الجملة، فقال: وَيْلٌ لَكَ وَيلاً كَيْلاً، وكذلك لو لم يذكر (نَعَمْ) أي: لَكَ ما دعوت به وَيلاً كَيْلاً، أي كثيراً. قال سيبويه: وإن شاء حملهُ على قوله: جَدْعاً، وعقراً، يُريدُ: فتَنَصَّبُ بالنيابة عن الفعل^(٢)."

وقد يُضاف إلى الاسم الظاهر كما في قول الرسول عليه السلام: "وَيْلٌ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٍ"^(٣)، ويُعامل مُعاملة غير المضاف.

وقيل إن في (وَيْلٌ) في قولك: وَيْلٌ الشَّيْطَانِ - ثلاثة أوجه مضافة إلى الظاهر^(٤):

* الجرُّ على أن (وَي) بمعنى: حُزْنٌ، ورُفِعَتْ على الابتداء خبره الجار والمجرور، وأن اللام حَرْفٌ جَرِّ مَبْنِيٍّ على الكسر: وَي للشَّيْطَانِ.

* النَّصْبُ، على أن (وَي) حُزْنٌ، وأن اللام حَرْفٌ جَرِّ فُتِحَتْ لكثرة استعمالاتها، وصيرورتها مع (وَي) كَلِمَةً واحدةً، وأن القول في إعراب هذا القول في سابقه. والنَّصْبُ أيضاً على المصدر إذا عُدَّتْ (وَيْلٌ) كَلِمَةً واحدةً.

(١)(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٧/٧، سيبويه، الكتاب: ٣٣٢/١.

(٢)(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٨/٧.

(٣) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٥٧٦/١.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويل: ١٠٥/٣١.

* الرِّفْعُ، على أَنَّ (وَيْلُ) كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مَرْفُوعَةٌ على الابتداء على أَنَّ الخبرَ مُحذُوفٌ، وَأَنَّ (الشَّيْطَانَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يَكُونُ مَعَ غَيْرِ الْإِضَافَةِ: وَيْلُ لَهُ، وَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَعَ الْإِضَافَةِ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ عَلَى نِيَّةِ الْفِعْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي (وَيْلًا لَهُ) مُنَوَّنَةٌ غَيْرُ مُضَافَةٍ:

* الرِّفْعُ على أَنَّ (وَيْلُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ.

* النَّصْبُ، على أَنَّ (وَيْلًا) مَنْصُوبٌ على المَصْدَرِ، وَأَنَّ اللَّامَ فِي (لَهُ) لِلتَّيْنِ كَمَا مَرَّ.

* الْجَرُّ، على أَنَّ (وَيْ) حُزْنٌ (مُبْتَدَأٌ) كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَأَنَّ اللَّامَ بَقِيَتْ عَلَى بِنَائِهَا عَلَى الْكَسْرِ، وَنُوتَتْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ (وَيْلُ) كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ، وَأَنَّ التَّنْوِينَ تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ، أَوْ شُدُوزٍ.

وَبَعْدُ فَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ تَأْوِيلِ الْجَرِّ لَكُونِهِ يَدُورُ فِي فَلَكِ التَّوَهُّمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكَسْرَةَ حَرَكَةُ انْزِيَا حَصِيرِ إِلَيْهَا لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْانْزِيَا ح، أَوْ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَجْرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ، وَهِيَ لُغَةٌ لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، وَسَمِعْتُهَا فِي بَعْضِ مَنَاطِقِ الْأُرْدُنِ.

وَنَج:

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى وَفْقِ الْحَدِيثِ عَنْ سَابِقَتِهَا (وَيْلُ):

(أ) مَا تُؤْمَى إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَاتٍ: يَبْدُو أَنَّ هُنَالِكَ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ فِي الْإِتْفَاقِ عَلَى تَحْدِيدِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ^(١):

Ω أَنَّهَا لَفْظَةٌ تُؤْمَى إِلَى الرَّحْمَةِ، أَوْ التَّرْحُمِ، عَلَى أَنَّ (وَيْلُ) تُؤْمَى إِلَى الْعَذَابِ، وَقِيلَ إِنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

Ω أَنَّهَا كَلِمَةٌ تَرَحُّمٌ، عَلَى أَنَّ الْوَيْلَ قُبُوحٌ، وَأَنَّ الْوَيْسَ دُونَ الْوَيْحِ كَمَا ذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ.

Ω أَنَّهَا قُبُوحٌ، وَأَنَّ الْوَيْلَ هَلَكَةٌ، وَأَنَّ الْوَيْسَ تَرَحُّمٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي زَيْدٍ.

(١) انظر: السيوطي، مع الهوامع: ١٠٧/٣، سيبويه، الكتاب: ٣١٨/١، الزبيدي، تاج العروس، وريح: ٢٢٢/٧ -، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٢١/١.

Ω أنها تؤمى إلى زجر من أشرف في الهلكة، وأن الويل يقال لمن وقع في الهلكة، وهو قول سيبويه.

Ω أنها، والويل، والويس واحد في الدلالة، وهو قول ابن الفرج.

Ω أنها كالويل، على أنه قيل إن الويح تقيح، وهو قول ابن سيده.

Ω أن الويس كلمة في موضع رافة، واستملاح كما في قولك للصبي: ويحه ما أملهه، ويسه ما أملهه، على أنها تؤمى إلى الدلالة نفسها، وهو قول الخليل بن أحمد.

Ω أنها ألين قليلاً من الويل كما ذكر نصر النحوي: "سمعت بعض من يتنطع يقول: الويح رحمة، وليس بينه وبين الويل فرق إلا أنه كان ألين قليلاً"^(١).

Ω أن الفرق بينها وبين الويل يكمن في أن كليهما يقال لمن وقع في هلكة، وعذاب، أو بلية على أن الويل لا تتضمن الترحم عليه، وأن الويح تتضمن ذلك من حيث الدعوة له بالتخلص مما وقع فيه، ويعزز هذه الدلالة أن الويل تستعمل في كتاب الله لمستحقي العذاب بسبب جرائمهم، وأن الويح تستعمل في التوجع، والترحم على من وقع فيما مر كما في قول الرسول عليه السلام لعمار: "ويحك، يا ابن سمية، بؤساً لك، تقتلك الفئة الباغية"^(٢).

ويظهر لي أن ما مر من خلاف في دلالة كل مصدر من المصادر الثلاثة (الويح، والويل، والويس) يفتقر إلى شواهد تعزز هذه الدلالة، أو تردّها ما عدا الويل الذي شاع استعماله في كتاب الله تعالى، وهو شيوخ تتبدى منه دلالة، وهي الدعاء على مستحقي عذاب الله بسبب ما اقترفوه من جرائم دون الإيحاء إلى الترحم، ويمكن أن يتكأ على حديث الرسول السابق في أن الويح تؤمى دلالة إلى التوجع، والترحم على من يدعى له، وعليه فإن استقصاء ما في الكلام العربي فضلاً عن تبين التواصل الإخباري بين المتكلم، والمخاطب، وما يؤثّر في هذه الشواهد من مؤثرات داخلها، أو خارجها (السياق اللغوي، وغير اللغوي،

(١) الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٧/ ٢٢٠.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٧/ ٢٢١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ٢٣٥.

أَوِ التَّداوُلِيَّةُ) - تَتَكَفَّلُ بَتَبْيِينِ دَلَالَةِ كُلِّ مَصْدَرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْمِيَ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِ الِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ.

(ب) بُنِيَتْهَا الصَّرْفِيَّةُ: الْقَوْلُ فِي بُنْيَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الصَّرْفِيَّةِ كَالْقَوْلِ فِي بُنْيَةِ سَابِقَتِهَا (الْوَيْلُ)، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى، وَالْأَظْهَرُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، فَلَا مُحْوَجَ إِلَى تَوْهْمِ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، وَالْحَاءِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ (وَيْسِ) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، وَالسَّيْنِ، وَفِي كَوْنِ (وَيْبِ) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، وَالْبَاءِ، وَفِي كَوْنِ (وَيْكَ) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، وَالْكَافِ، وَفِي كَوْنِ (وَيْهِ) مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْ)، وَالْهَاءِ إِذَا عُدَّتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقِيلَ إِنَّ (وَيْكَ) بِمَعْنَى (وَيْحِ)، عَلَى أَنَّ الْحَاءَ أُبْدِلَتْ كَافًا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّرَكُّبَ يَنْقُصُهُ عِلَّةُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الَّتِي أَشْهَمَتْ فِي تَطْوِيلِ هَذِهِ الْأَفَافِ دُونَ تَحْقِيقِ مَعْنَى.

(ج) تَرَاكِبُهَا اللَّغَوِيَّةُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ: تُعَدُّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ مُكَوِّنَاتِ هَذِهِ التَّرَاكِبِ عَلَى وَفْقِ مَا يَأْتِي:

Ω الإِضَافَةُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ: مِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمَّارٍ: " وَيُحْكُ، يَا ابْنَ سُمَيَّةَ، بُوْسًا لَكَ، تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ " (١).

* مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَظْرَفٍ: " يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَحْ ابْنِ آدَمَ يُذْنِبُ الذَّنْبَ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ، فَأَغْفِرُ لَهُ... " (٢).

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " وَيُحْكُ، يَا أَنْجَشَةُ... " (٣).

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَمَا دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَلَهَا نَفْسٌ عَالٍ: " مَا هَذَا النَّفْسُ، يَا حُمَيْرَاءُ، فَأَخْبَرْتَهُ، فَطَفِقَ يَمْسَحُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْ، وَيَقُولُ: وَيَحْ هَاتَيْنِ

(١) الزَّيْدِيُّ، تَاجُ الْعُرُوسِ، وَيَحْ: ٢٢١/٧.

(٢) السَّمَرَقَنْدِيُّ، تَفْسِيرُ السَّمَرَقَنْدِيِّ (بَحْرُ الْعُلُومِ): ٢٤٣/٣ (الْمَكْتَبَةُ الشَّامِلَةُ).

(٣) ابْنُ عَرَفَةَ، تَفْسِيرُ ابْنِ عَرَفَةَ: ٣٤٩/١ (الْمَكْتَبَةُ الشَّامِلَةُ).

الرُّكْبَتَيْنِ مَا لَقِينَا فِي هَذِهِ لَيْلَةَ النُّصَبِ مِنْ شَعْبَانَ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا،
فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ، إِلَّا الْمُشْرِكَ الْمُشَاحِنَ^(١).

Ω النُّصَبُ عَلَى الْمَصْدَرِ مُنَوَّنًا، وَمَصْحُوبًا بِلَامِ التَّيِينِ، وَتَجَرُّورُهَا بَعْدَهُ: مِنْ ذَلِكَ:
* قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ^(٢):

أَلَا هَيَّا مِمَّا لَقِينَتْ وَهَيَّا وَيَحْيَا لِمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا هُنَّ وَيَحْيَا

عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ رُويَ بِالرَّفْعِ (وَوَيْحُ لِمَنْ) فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ). وَرُويَ فِي (الْبَحْرِ
الْمُحِيطِ)، وَغَيْرِهِ بِالنُّصَبِ^(٣):

أَلَا هَيَّا مِمَّا لَقِينَتْ وَهَيَّا وَيَحْيَا لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُنَّ وَيَحْيَا

Ω النُّصَبُ مَعَ زِيَادَةِ (مَا) عَلَيْهَا: وَيَحْيَا: مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ السَّابِقِ: يَكْمُنُ مَا
جَاءَ فِي مَظَانِّ التَّفْسِيرِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمَعَاجِمِ^(٤) فِي أَنَّ (وَيْحًا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَيْحَ)، وَ(مَا)
الزَّائِدَةُ، فَصَارَتَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَذَكَرَ الْمَازِنِيُّ أَنَّ (وَيْحَ) فِي (وَيْحًا) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ
لِتَرْكِبِهَا مَعَ (مَا) كَمَا فِي: هَيَّا، وَأَيْنَمَا، عَلَى أَنَّهَا لَوْلَا الْبِنَاءُ لَنَوْنَتْ، وَقِيلَ إِنَّ: يَا شَيْئًا
(شَيْءٌ)، وَيَا هَيَّا (هَيٌّ)، وَيَا فَيَّا (فَيٌّ) بِلَا هَمْزٍ، عَلَى أَنَّ مَعْنَاهَا: يَا عَجَبِي، عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا!، وَقِيلَ: إِنَّ يَا هَيَّ مَالِي، وَيَا هَيَّا تُقَالُ فِي التَّحَسُّرِ عَلَى شَيْءٍ قَدْ
ضَاعَ، أَوْ فَقِدَ.

وَيَتَبَدَّى لِي فِي تَأْوِيلِ (وَيْحًا) فَضْلًا عَمَّا مَرَّ مَا يَأْتِي:

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٤٠٤/٧ (المكتبة الشاملة).

(٢) الواحدي، التفسير الوسيط: ١٧٦/٤ (المكتبة الشاملة)، الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٢٢١/٧.

(٣) انظر أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥٥٣/٩، السمين الحلبي، الدر المنثور: ٤٨/١٠.

(٤) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١٧٦/٥، الخليل بن أحمد، العين: ٣١٩/٣، الأزهرى، تهذيب
اللغة: ٣٠٧/١١ (المكتبة الشاملة)، الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٢٢١، الواحدي، التفسير
الوسيط: ١٧٦، ٤ (المكتبة الشاملة).

(أ) أَنَّ (وَيْحَ) فِي قَوْلِ حُمَيْدِ بْنِ تَوْرٍ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ (مَا مَصْدَرِيَّةٌ حُذِفَ مَا بَعْدَهَا لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، فَيَكُونُ هَذَا الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (مَا)، وَمَا فِي حَيْزِهَا.

(ب) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ فَصَلَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَحذُوفِ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَيُعَزَّزُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: وَيَحْمَا زَيْدٌ بِالْجَرِّ.

(ج) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَأَنَّ تَنْوِينَ هَذَا الْمَصْدَرِ حُذِفَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ.

(د) أَنَّ (وَيْحَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ مُضَافٌ عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ حُذِفَتْ صِلَتُهُ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَأَنَّهَا كُتِبَتْ مُتَّصِلَةً كَمَا كُتِبَتْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الْحَرْفِيَّةُ. وَيُعَرَّبُ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي قَوْلِ حُمَيْدٍ السَّابِقِ بِرَوَايَةٍ:

أَلَا هَيَّائِمًا لَقَيْتُ وَهَيَّائِيًا وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُمْ وَيَحْمَا

مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ (لَمْ يَلْقَ)، عَلَى أَنَّ (مِنْهُمْ) حَالٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ صِفَةَ النِّكَرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ حَالًا، وَعَلَى أَنَّ (مِنْ) بَيَانِيَّةٌ تُبَيِّنُ جِنْسَ (وَيْحَ).

Ω النَّصْبُ مُضَافًا، وَمَسْبُوقًا بِـ (يَا): مِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ^(١):

يَا وَيْحَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ بَعْدَ الْمَغِيبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " يَا وَيْحَ قُرَيْشُ، لَقَدْ أَهْلَكْتَهُمُ الْحَرْبُ، مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ خَلُّوا بَيْنِي، وَبَيْنَ سَائِرِ الْعَرَبِ، فَإِنْ هُمْ أَصَابُونِي كَانَ ذَلِكَ الَّذِي أَرَادُوا، وَإِنْ أَظْهَرَنِي اللَّهُ عَلَيْهِمْ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ دَاخِرِينَ "^(٢).

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٦/٢.

(٢) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٢٤٩/٢٢ (المكتبة الشاملة).

* قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ فِي السَّرِيَّةِ لِرَسُولِ اللَّهِ الَّتِي أُصِيبَتْ بِالرَّجِيعِ: " يَا وَيْحَ هَؤُلَاءِ الْمُقْتُولِينَ الَّذِينَ هَلَكُوا هَكَذَا، لَا هُمْ قَعَدُوا فِي يَوْمِهِمْ، وَلَا هُمْ أَدَّوْا رِسَالَةَ صَاحِبِهِمْ " (١).
* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: " يَا وَيْحَ قُرَيْشٍ، لَقَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ ! مَا ضَرَّهُمْ لَوْ مَدَدْنَا هُمْ مَدَّةً " (٢).

* قَوْلُ الرَّسُولِ فِي ثَغْلَبَةَ الَّذِي اتَّخَذَ غَنَمًا، فَضَاقَتْ عَلَيْهِ الْمَدِينَةُ: " يَا وَيْحَ ثَغْلَبَةَ، يَا وَيْحَ ثَغْلَبَةَ، يَا وَيْحَ ثَغْلَبَةَ " (٣).
* قَوْلُ لُبَيْدٍ (٤):

وَلَا أَقُولُ إِذَا مَا أَزَمَةٌ أَزَمَتْ يَا وَيْحَ نَفْسِي مِمَّا أَحْدَثَ الْقَدَرُ

* قَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ الْهَذَلِيِّ (٥):

يَا وَيْحَ نَفْسِي كَأَنَّ جِلْدَةَ خَالِدٍ وَيَبَاضَ وَجْهَكَ لِلتُّرَابِ الْأَعْفَرِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦):

جَاءَ الشِّتَاءُ وَلَمَّا اتَّخَذَ سَكَنًا يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ حَفْرِ الْقَرَامِصِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ (٧):

يُصِرُّ بِاللَّيْلِ مَا تُخْفِي شَوَاكِلُهُ يَا وَيْحَ كُلِّ مُصِرِّ الْقَلْبِ خَتَارِ

عَلَى أَنَّ الشَّوَاكِلَ الطَّرِيقُ الْمُتَشَعِّبَةُ، وَالْخَتَارُ: الْخَدَاعُ.

(١) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٣٣٠ / ٤ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٣١٧ / ٥ (المكتبة الشاملة).

(٣) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٣٧١ / ١٤ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: الطبري، تفسير الطبري: ٣٢٦ / ١١ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٦٨ / ١ (المكتبة الشاملة).

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢٧٣ / ٧.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٣٩٨ / ٣.

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

رَأَى لَهَا الشَّامِتُ مِمَّا بِهَا يَا وَيْحَ مَنْ يَرْتَضِي لَكُ الشَّامِتُ

* قَوْلُ عُمَرَ بْنِ لَآيٍ^(٢):

يَا وَيْحَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ صَّاحِبِ فَالْغَنَامِ فَالْأَثَبِ

* قَوْلُ الطَّرِمَاحِ^(٣):

وَقَبْلَ غَدٍ يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

وَبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ مَسْبُوقًا بـ (يَا) كَثِيرُ الاسْتِعْمَالِ، عَلَى أَنَّ (يَا) يَجُوزُ فِيهَا كَمَا يَظْهَرُ لِي:

- أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ (وَيْحَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا كَمَا مَرَّ.

- أَنْ تَكُونَ حَرْفَ نِدَاءٍ، عَلَى أَنَّ (وَيْحَ) مُنَادَى مَنْصُوبٌ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

- أَنْ تَكُونَ حَرْفَ نِدَاءٍ، عَلَى أَنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَا قَوْمُ، أَوْ يَا نَاسُ، وَأَنَّ (وَيْحَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا يُعَزِّزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْوُظَيْفِيُّونَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُنَادَى يَحْمِلُ وَظِيفَةً تَدَاوُلِيَّةً خَارِجَةً عَنِ الْحَمْلِ.

Ω النَّصْبُ مَسْبُوقًا بـ (يَا) بِلا تَنْوِينٍ، وَإِضَافَةٌ: مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ عِيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا مَرَّ بِدَارٍ مَاتَ أَهْلُهَا وَقَفَ عَلَيْهَا، وَقَالَ: "يَا وَيْحَ لَأَرْبَابِكَ الَّذِينَ يَتَوَارَثُونَكَ، كَيْفَ لَمْ يَعْتَبِرُوا فِعْلَكَ بِإِخْوَانِهِمُ الْمَاضِينَ"^(٤) عَلَى أَنَّ فِي (وَيْحَ) مَا فِيهَا مُضَافَةٌ كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي (لَأَرْبَابِكَ) زَائِدَةٌ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ حُذِفَ

(١) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي: ٣٤٣/١٠ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٩٧/١، ٣٠٧/٦.

(٣) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٩٨/٢٧ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: الدر المثور في التفسير بالمأثور: ٢٠٢/٢ (المكتبة الشاملة).

تَخْفِيفًا، على أَنَّ المراد: يا وَيْحًا (نكرة غير مقصودة)، على أَنَّ اللامَّ في (لأزبابك) للتبيين.

Ω الرَّفْعُ مُنَوَّنًا على الابتداءِ خبرُهُ اللامُّ، ومجرورها: مِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَيْحٌ لِمَنْ لَاقَهَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا" (١).

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَيْحٌ لَهُ قَاتِلُ الْمُؤْمِنِ يَحْيَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَامِلَ رَأْسِهِ بِيَمِينِهِ، أَوْ بيساره، وفي يَدِهِ الأُخْرَى قَاتِلُهُ يَقُولُ: يَا رَبِّ، هَذَا قَتَلَنِي، فوالَّذِي نَفْسِي- بِيَدِهِ لَقَدْ نَزَلْتُ عَلَى نَبِيِّكُمْ فَمَا نُسِخَتْ حَتَّى قُبِضَ" (٢)، على أَنَّ المرادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا" (٣).

وَذَكَرَ ابْنُ جُنَيٍّْ أَنَّهُ لَا يَذَرِي أَأَدْخَلَ الأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى الوَيْحِ سَمَاعًا، أَمْ تَبَسُّطًا، وَإِذْلَالًا (٤).

وفس:

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى وَفْقِ الْحَدِيثِ عَنْ سَابِقَتَيْهَا (وَيْلٌ، وَيْحٌ):

(أ) مَا تُؤْمَى إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَاتٍ (٥): لَعَلَّ أَهَمَّ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ:

Ω أَنَّ تُؤْمَى إِلَى إظهارِ الرَّأْفَةِ، والاستِعمالِ للصَّبِيَّةِ الصَّغَارِ كما في قَوْلِكَ: وَيْسَهُ، ما أَمْلَحَهُ، على أَنَّهَا لَا تُقَالُ إِلَّا لَهُمْ عَلَى أَنَّ الوَيْلَ فِيهِ غِلْظٌ، وَشْتَمٌ، وَأَنَّ الوَيْحَ مِنْ بَابِ الكَلَامِ غَيْرِ الحَسَنِ.

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٤٣٥/١.

(٢) الواحدي، التفسير الوسيط: ٩٦/٢ (المكتبة الشاملة).

(٣) النساء: ٩٣.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٢٢٠/٧.

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويس: ٢٢/١٧-٢٣.

Ω أنها، والوَيْح كالْوَيْل في هذه المسألة، إذ يُقال: وَيْسُ لَهُ بِمَعْنَى: وَيْلٌ لَهُ، وَيُعَزُّزُ هذا قَوْلُ أَبِي السَّمِيدَع: إِنَّ الْوَيْسَ، والوَيْحَ، والْوَيْلَ بِمَعْنَى واحدٍ. وَذَكَرَ الْإِمَامُ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ الْوَيْحَ بَابُ رَحْمَةٍ، وَأَنَّ الْوَيْلَ بَابُ عَذَابٍ^(١).

Ω أنْ تُؤْمَى إِلَى التَّحْقِيرِ، والتَّصْغِيرِ.

Ω أنْ تُؤْمَى إِلَى الْفَقْرِ كما في قَوْلِكَ: وَيْسُ لَهُ (فَقْرٌ لَهُ)، على أَنَّ الْوَيْسَ الْفَقْرُ، وَيُقَالُ: أَسُهُ أَوْسًا (سُدَّ فَقْرُهُ) كما ذَكَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ.

Ω أنْ تُؤْمَى إِلَى مَا يُرِيدُهُ الْمُتَكَلِّمُ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

عَصَتْ سَجَاحَ شَبَّاءٍ وَقَيْسًا وَلَقَيْتُ مِنَ النِّكَاحِ وَيْسًا

على أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا لَقِيَتْ مِنْهُ مَا رَغِبَتْ فِي أَنْ يَتَحَقَّقَ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ، وَذَكَرَ الزَّبِيدِيُّ أَنَّ الْأَزْهَرِيَّ عَدَّهَا مِنَ الْمُتَضَادَّاتِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَفْقِ مَا فِي كَلَامِهِ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَقِيْتُ فَلَانٌ وَيْسًا: لَقِيْتُ مَا يُرِيدُ، وَمَا لَا يُرِيدُ.

وَبَعْدُ فَإِنَّ مَا مَرَّ مِنْ دَلَالَاتٍ لَا تُبَيِّنُ إِلَّا مِنْ خِلَالِ الْأَقْوَالِ فِي كَلَامٍ، عَلَى أَنْ يُرَاعَى التَّوَاصُلُ الْإِنْخِبَارِيُّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَالسِّيَاقَيْنِ اللَّغَوِيَّ، وَالتَّدَاوُلِيَّ.

(ب) بُنِيَتْهَا الصَّرْفِيَّةُ: الْأَكْثَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَكُونُ هَذَا الْمَصْدَرُ لَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَالْوَيْلِ، وَالْوَيْحِ كَمَا مَرَّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْأَسَى، وَفِي هَذَا الْقَوْلِ تَبَايُنُ الْبُنْيَتَيْنِ (وَيْسَ، وَأَسَى) إِلَّا إِذَا لَجَأْنَا إِلَى التَّوَهُّمِ، وَالتَّخِيلِ اللَّذَيْنِ لَا تَحْتَمِلُهُمَا طَبِيعَةُ اللَّغَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فِي وَضْعِ اللَّامِ مَوْضِعَ الْعَيْنِ، وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَآوًا. وَفِي بُنْيَةِ هَذَا الْمَصْدَرِ مِنْ حَدِيثٍ مَا فِي بُنْيَةِ الْوَيْلِ، وَالْوَيْحِ كَمَا مَرَّ.

وَقَدْ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّكَيْتِ: "يُقَالُ: وَيْسُ لَهُ: فَقْرٌ لَهُ، وَالْوَيْسُ الْفَقْرُ، يُقَالُ: أَسُهُ أَوْسًا أَيُّ: سُدَّ فَقْرُهُ"^(٣) - أَنَّ (الْوَيْسَ) مِنَ الْأَوْسِ عَلَى تَوَهُّمٍ وَضَعِ الْعَيْنِ مَوْضِعَ الْفَاءِ، وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً.

(١) انظر: النووي، شرح النووي على مسلم: ٤٠ / ١٨ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويس: ٢٢ / ١٧ - ٢٣.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، ويس: ٢٣ / ١٧.

(ج) تراكيبها اللغوية في الكلام العربي: يتبدى لي أن هذا المصدر قليل الاستعمال في الكلام العربي؛ لأنهم استغنوا عنه بالويل، والوَيْح، أو أن الرواة لم يتمكنوا من جمع الكلام العربي كله، إذ لم يجمعوا منه إلا القليل. ومنه:

* قول الشاعر السابق^(١):

عَصَتْ سَجَاحَ شَبْنًا وَقَيْسًا وَلَقَيْتُ مِنَ النِّكَاحِ وَيْسًا

* قول الرسول عليه السلام في رواية: "وَيْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ، أَوْ يَا وَيْسَ ابْنَ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُكَ فِتْنَةٌ بَاقِيَةٌ"^(٢)، على أن المعنى: يا بُؤْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ (ما أشدّه، وأعظمه)، على أن (وَيْسَ) في: وَيْسُ لَهُ - مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ (لَهُ) كما مرّ، وعلى أن (وَيْسًا) في قول الشاعر السابق مفعول به، وأن شبه الجملة (مِنَ النِّكَاحِ) حالٌ مِنْ (وَيْسًا)؛ لأنَّ صِفَةَ النِّكَرَةِ إذا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ حَالًا.

وَيْبٌ:

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ كَمَا مَرَّ:

(أ) ما تَوَمَّيْتُ إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَاتٍ^(٣):

Ω أن تَوَمَّيْتُ إِلَى ما تَوَمَّيْتُ إِلَيْهِ الْمَصَادِرُ: وَيلٌ، وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ، على أن هذه المصادر الأربعة متوافقة لفظاً، ومعنى عند بعض النحاة.

Ω أن يَكُونَ اسْتِعْمَالُ بَعْضِهَا فِي الْحَرِّ، وَبَعْضُ آخَرٍ يَكُونُ فِي الْهَلَكَةِ، كَمَا مَرَّ. ومِمَّا جَاءَ فِيهِ هَذَا الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى (وَيْلٍ) قول كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^(٤):

أَلَا أَبْلِغَا عَنِّي بُجَيْرًا رِسَالَةً عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَيَبٌ غَيْرِكَ ذَلِكَ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويس: ٢٢ / ١٧ - ٢٣.

(٢) انظر: النووي، شرح النووي على مسلم: ٤٠ / ١٨.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧٠ - ٣٧١، سيويه، الكتاب: ٣٣٤ / ١.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧١ / ٤، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر:

وقَوْلُ الْحَرِيقِ الطَّهَوِيِّ^(١):

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً وَمَاهِي وَيَبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
فَلَوْ أَنِّي رَمَيْتُكَ مِنْ قَرِيبٍ لَعَاقَكَ عَنْ دُعَاءِ الذُّبِّ عَاقِ

والوَيْبَةُ: اثنان، أو أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مُدًّا، على أَنَّهَا لَفْظَةٌ مُوَلَّدَةٌ كَمَا قِيلَ.

(ب) بُنِيَتْهَا الصَّرْفِيَّةُ: الْقَوْلُ فِي بُنْيَةِ هَذَا الْمَصْدَرِ كَالْقَوْلِ فِي بُنَى الْوَيْحِ، وَالْوَيْسِ، وَالْوَيْلِ، وَلَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، عَلَى أَنَّ ادِّعَاءَ تَوَافُرِهِ كَمَا فِي (حَوَاشِي شَرْحِ) الرَّضِيِّ شَاذٌ كَمَا قِيلَ.

(ج) تَرَاكِبُهَا اللَّغَوِيَّةُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ: تَكَادُ تَرَاكِبُ هَذَا الْمَصْدَرِ اللَّغَوِيَّةُ الَّتِي تُطَالِعُ الْقَارِئَ فِي مَظَانِّ اللَّغَةِ تَدَوُّرٌ فِي فَلَكَ الْأَمْثِلَةِ الْمَصْنُوعَةِ الَّتِي تُسْهِمُ فِي الْإِيْنَاءِ إِلَى أَوْضَاعِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي تَوْصِلُ إِلَيْهَا النُّحَاةُ إِذَا تَنَاسَيْنَا قَوْلَ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^(٢) السَّابِقَ:

أَلَا أْبْلِغَا عَنِّي بُجَيْرًا رِسَالَةً عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَيَبَ غَيْرِكَ دَلْكََا

على أَنَّ (وَيْبَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَبِمَعْنَى: وَيْلَ غَيْرِكَ. وَهُنَاكَ رِوَايَةٌ أُخْرَى لِهَذَا الْقَوْلِ:

أَلَا أْبْلِغَا عَنِّي بُجَيْرًا رِسَالَةً فَهَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتَ بِالْحَيْفِ هَلْ لَكََا

وقَوْلُ الْحَرِيقِ الطَّهَوِيِّ^(٣):

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً وَمَاهِي وَيَبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
فَلَوْ أَنِّي رَمَيْتُكَ مِنْ قَرِيبٍ لَعَاقَكَ عَنْ دُعَاءِ الذُّبِّ عَاقِ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧١/٤.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧١/٤، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣٥/٥.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧١/٤.

على أن (وَيْبَ) مَنْصُوبٌ على المَصْدَرِ، وبمعنى: وَيْلَ غَيْرِكَ.
والأَمْثَلَةُ المَصْنُوعَةُ هِيَ^(١):

* وَيْبٌ لَزِيدٍ، وَيْبٌ لَكَ، وَيْبٌ لَهُ: وَيْبٌ: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (لَهُ)، على أن مُسَوِّغَ
الابْتِدَاءِ بالنَكِرَةِ ما تُؤْمَى إِلَيْهِ مِنْ مَعْنَى الدُّعَاءِ

* وَيْباً لَزِيدٍ، وَيْباً لِهَذَا الأَمْرِ، وَيْباً لَهُ: وَيْباً: مَنْصُوبٌ على المَصْدَرِ على أن السَّلامَ في
الجَارِ والمَجْرُورِ اللَّتَيْنِ كما مرَّ، وهو نَكِرَةٌ مَنْصُوبَةٌ.

* وَيْبِكَ، وَيْبِيهِ، وَيْبَ غَيْرِكَ، وَيْبَ فُلَانٍ، وَيْبَ زَيْدٍ: (وَيْبَ) في هَذِهِ الأَمْثَلَةِ
المَصْنُوعَةِ مَنْصُوبٌ على المَصْدَرِ، وهو مُضَافٌ.

* وَيْبٌ لَهُ، وَيْبٌ غَيْرِهِ، وَيْبٌ فُلَانٍ، وَيْبٌ زَيْدٍ: قِيلَ إِنَّ (وَيْبَ) - كما يُفْهَمُ -
مَجْرُورٌ مُضَافٌ، وهو جَرٌّ لا مُبَرَّرَ لَهُ إِلَّا إِذَا تَوَهَّمْنَا أَنَّ هُنَاكَ حَرْفَ جَرٍّ مَحْذُوفاً بَقِيَ
أَثَرُهُ على الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الحَذْفِ، وَقَدْ يَكُونُ لُغَةً مَنْسِيَّةً، أَوْ حَرَكَةً انْزِيَا حِ مِنْ النِّصْبِ
إِلَى الكَسْرِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَا حِ. وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذَا المَصْدَرَ مُضَافاً
يَكُونُ فِي الأَصْلِ مَنْصُوباً على المَصْدَرِ، وهو الأَظْهَرُ، وَيَكُونُ مَرْفُوعاً على ابْتِدَاءِ
نَكِرَةٍ مُتَوَنِّةٍ خَبَرُهَا شِبْهُ الجُمْلَةِ بَعْدَهَا.

* وَيْبُ فُلَانٍ: قِيلَ إِنَّ (وَيْبَ) مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ - في مَحَلِّ رَفْعٍ على ابْتِدَاءِ خَبَرِهِ
(فُلَانٍ)، أَوْ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَيْرِ المُبْتَدَأِ (فُلَانٍ). وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الجَرَّ غَرِيبٌ، والقَوْلُ
فِيهِ عِنْدِي كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ لُغَةً، أَوْ انْزِيَا حِ.

عَوْن:

(أ) ما تُؤْمَى إِلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ دَلَالَةِ مَنْصُوبَةٍ على المَصْدَرِ، وَغَيْرِهِ^(٢):

Ω الجَوْرُ، وَالظُّلْمُ.

Ω نَقْصُ المِيزَانِ، وَزِيَادَتُهُ.

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ويب: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عول: ٦٨ / ٣٠ - ٧٩.

Ω الغلبة.

Ω كثرة العيال.

Ω رفع الصوت على أن العول اسم مصدر من: أعول الرجل إغوالاً (رفع صوته).

Ω المستعان به في المهمات.

Ω ما أهتمك من الأمر.

Ω قوت العيال.

Ω لفظة بمعنى الويب، والويل، وقيل إنها تستعمل بمعنى الويل على الأصالة، وقيل إن العول، والعويل البكاء.

(ب) بُنيها الصرفية: يتبدى لي أن بنية هذه اللفظة الصرفية كبنية الويل، والويح، والويب؛ لأنها تعامل معاملة دلالة، وتركيباً في الغالب على الرغم من أن بعض النحاة الذين ذكروها اكتفوا بأنها تعامل معاملة هذه المصادر المنصوبة بفعل محذوف وجوباً من معناها؛ لأنها لا أفعال لها، وخملاً على ما مر فإنها لا فعل لها من لفظها خملاً على معاملة هذه المصادر على الرغم من أن فعل العول بالدلالات الأخرى موجود: عال يعول عولاً. والقول نفسه في العولة.

(ج) تراكيبها اللغوية في الكلام العربي:

Ω عولك، وعول زيد، وعول لزيد، على أن هذا المصدر يستعمل استعمال (ويل) مطلقاً على جهة الأصالة كما ذكر شيخ الزبيدي.

Ω ويله، وعوله، على أن هذا المصدر لا يستعمل إلا معطوفاً على الويل، كما ذكر سيبويه: "ولا تقول: عولة لك إلا أن يكون قبلها: ويله لك، ولا تقول: عول لك حتى تقول: ويل لك؛ لأن ذا يتبع ذا كما أن (ينوءك) يتبع (يسوءك)، ولا يكون (ينوءك) مبتدأ^(١)، ومن تبعه كابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي، وغيرهم^(٢)."

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: السيوطي، همخ الهوامع: ٣/ ١٠٩، الزبيدي، تاج العروس، عول: ٣٠/ ٧٦.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ أَمْثِلَةٍ مَصْنُوعَةٍ لَا يُطْمَأَنُّ إِلَى أَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا أَصْلٌ تَرْكِيبِيٌّ يُقَيَّدُ بِهِ اسْتِعْمَالُ الْعَوْلِ، وَالْعَوْلَةُ اسْتِعْمَالُ الْوَيْلِ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ كَوَّنَ اسْتِعْمَالُهَا مُطْلَقًا بَلَا قَيْدٍ أَوَّلَى.
وَيْكَ:

القول في هذا المصدر المنصوب بفعل محذوف وجوباً من معناه؛ لأنه لا فعل له من لفظه كالقول في أضراجه من المصادر الأخرى السابقة من حيث الحديث عنه^(١):

(أ) ما يؤمى إليه من دلالات: تتبدى هذه الدلالات من خلال توجيهات النحاة والمفسرين لـ (وَيْكَانَ) في قوله تعالى: "وَيْكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ"^(٢) في الغالب:

Ω أَنَّ (وَيْكَانَ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيْ، وَكَانَ، عَلَى أَنَّ (وَيْ) اسْمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى: أَعْجَبْتُ، وَأَنَّ الْكَافَ لِلتَّغْلِيلِ، وَأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِهِذِهِ الْكَافِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: أَعْجَبْتُ لِأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ، عَلَى مَا يُسَايِرُهُ الْوَقْفُ عَلَى اسْمِ الْفِعْلِ هَذَا (وَيْ) وَحْدَهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ^(٣):

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُجِبُّ ب وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشِ عَيْشَ ضُرٍّ

على أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ تُكْتَبَ (وَيْ) مَفْصُولَةً، وَقَدْ يَعُودُ كِتَابُهَا مَوْصُولَةً إِلَى كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ كَثْرَةٌ أَفْضَتْ إِلَى تَصْيِيرِ الْكَلِمَتَيْنِ كَلِمَةً وَاحِدَةً كَمَا فِي: حِينَئِذٍ، وَأَضْرَاجُهَا، وَإِلَى الشُّدُودِ.

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٧/٨، الطبري، تفسير الطبري: ذ٢٣٤/٩ (المكتبة الشاملة)، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٤/٢، سيويه، الكتاب: ٣١٨/١، الزبيدي، تاج العروس، ويك: ٣٩٤/٢٧، ابن جني، الخصائص: ٤٢/٣، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥٣/١ (المكتبة الشاملة).

(٢) القصص: ٨٢

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٧/٨، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٤٢٢/٤.

Ω أن (وَيْكَانَهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَي، وَكَانَهُ، عَلَى أَنَّ (وَي) اسْمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى: أَعْجَبُ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ لِلتَّشْبِيهِ الَّذِي اخْتَفَى، فَصَارَ الْمَعْنَى لِلْخَيْرِ، وَالْيَقِينِ كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(١):

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مَتِّيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذَا الْوَجْهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ عَلَى (وَي) اسْمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

Ω أن (وَيْكَانَهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيكَ، وَأَنَّهُ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ خِطَابٍ، وَأَنَّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وَمَا فِي حَيْزِهَا مَعْمُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَنَّ (وَي) اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: أَعْجَبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

أَلَا وَيْكَ الْمَسْرَّةُ لَا تَدُومُ وَلَا يَتَّقَى عَلَى الْبُؤْسِ النَّعِيمُ

وَقَوْلُ عَنُتْرَةَ^(٣):

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سَقَمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنُتْرَةَ أَقْدِمِ

Ω أن (وَيْكَانَهُ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: وَيكَ، وَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ، عَلَى أَنَّ أَضْلَ (وَيْكَ): وَيْلَكَ، عَلَى أَنَّ لَامَ الْوَيْلِ مَحْذُوفَةٌ، وَأَنَّ الْكَافَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ (وَيْلَ) إِلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ، وَيُحْتَجُّ بِالْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى أَنَّ أَضْلَ (وَيْكَ): وَيْلَكَ.

Ω أن (وَيْكَانَهُ) كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مَعْنَاهَا: أَلَمْ تَرَ، أَوْ: أَمَا تَرَى إِلَى صُنْعِ اللَّهِ، وَذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَنَّهَا بِمَعْنَى: رَحْمَةً لَكَ فِي لُغَةٍ حَمِيرٍ.

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٧/٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٨/٨.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٩٨/٨.

Ω أن أَضَلَّ (وَيْكَ): وَي، على أنها بمعنى: حُزِنَ، وأنَّ الكاف حَرْفُ زَيْدٍ، وهو قولُ الفراء^(١).

Ω أنَّ (وَيْكَ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (وَي)، على أنها بمعنى حَرْفِ التَّنْيِيزِ، والكاف، على أنها حَرْفٌ بِمَعْنَى (لَعَلَّ).

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْأَوَّلَى عَدُّ (وَيَكَاَنَّ) كَلِمَةً مُسْتَقِلَّةً عَلَى حَسَبِ الظَّاهِرِ، وَالْمَعْنَى الْمُرَادِ.
(ب) بُنِيَتْهَا الصَّرْفِيَّةُ: لَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْبُنْيَةِ مِنْ خِلَالِ الْحَدِيثِ عَنْ بُنَى الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ، وَمِنْ خِلَالِ مَا تُؤْمِي إِلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ دَلَالَاتِ.

(ج) تَرَاكَيْبُهَا اللَّغَوِيَّةُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ: يَتَبَيَّنُ لَنَا مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ:

Ω أنَّ (وَي) تَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى: أَتَعَجَّبُ.

Ω أنَّ (وَي) تَكُونُ حَرْفَ تَنْبِيْهِ.

Ω أنَّ (وَي) تَكُونُ اسْمًا بِمَعْنَى: حُزِنَ.

Ω أنَّ (وَيْكَ) أَضْلَاهَا: وَيْلَكَ عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، وَأَنَّ (وَيْلَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ وَجُوبًا مِنْ مَعْنَاهُ، وَأَنَّ الْكَافَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ (وَيْلَ) إِلَيْهِ.

وَيْة:

يَكَادُ النَّحْوِيُّونَ يُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ (وَيْهَاً) اسْمُ فِعْلٍ: "وَزَعَمَ الْحَلِيلُ: أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: صَهْ ذَاكَ - أَرَادُوا النِّكَرَةَ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: سَكُوتًا، وَكَذَلِكَ هَيْهَاتَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَا عِنْدَهُ، وَهُوَ صَوْتُ، وَكَذَلِكَ: إِيْهِ، وَإِيْهَا، وَوَيْهِ، وَوَيْهَاً، إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: وََيْهَاً، وَلَا تَقُولُ: إِيْهِ فِي الْوَقْفِ، وَإِيْهَاً، وَأَخَوَاتُهُ نِكْرَةٌ عِنْدَهُمْ"^(٢)، عَلَى أَنَّ (إِيْهَاً)، وَ(وَيْهَاً) اسْمَا فِعْلٍ نُونًا لَزُومًا، وَأَنَّ (صَهْ)، وَ(مَهْ)، وَ(إِيْهِ) نُونَتْ جَوَازًا^(٣).

(١) انظر: وريح / ٩١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٢١.

وَيُسْتَعْمَلُ (وَيْهًا) اسْمَ فِعْلٍ لِلوَاحِدِ، وَالْجَمْعِ، وَالْمُذَكَّرِ، وَالْمُؤَنَّثِ، وَيُؤْمَى إِلَى الْإِغْرَاءِ،
وَالْحَثِّ عَلَى الشَّيْءِ، وَالتَّخْرِيطِ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى: أَغْرَ^(١).
وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَى (وَيْهًا):

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

وَيْهًا فِدَاءَ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدَتْ جَاءُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مَنْ اتَّكَلَا

* قَوْلُ الْكُمَيْتِ^(٣):

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلِي وَهِيَ أَفُلٌ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

وَيْهًا بَنِي شَيْبَانَ صَفًّا بَعْدَ صَفٍّ إِنْ تَهَزَّمُوا يَصْبِغُوا فِينَا الْقَلْفَ

* قَوْلُ هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ لَوْحِشِيِّ الْحَبَشِيِّ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ الرَّمْيَ: "وَيْهًا أَبَا دَسَمَةَ،
اشْفِ، وَاشْتَفِ"^(٥).

* قَوْلُ هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ^(٦):

وَيْهًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ
وَيْهًا حُمَاةَ الْأَذْبَارِ
ضَرْبًا بِكُلِّ بَتَّارٍ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

(١) انظر: المبرد، المقتضب: ١٨٠/٣، الأشموني، شرح الأشموني: ٩٢/٣.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب: ١٨٠/٣، تعلب، مجالس ثعلب: ٢٧٥.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، وبه: ٥٥٤/٣٦.

(٤) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات، والشور: ٣٩/١٥ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: تفسير المنار: ٧٩/٤.

(٦) انظر: تفسير المنار: ٨٢/٤.

(٧) انظر: الجوهري، الصحاح، جزل: ١٦٥٥/٤، الزمخشري، أساس البلاغة، جزل: ١٣٧/١،

الزبيدي، تاج العروس، جزل: ٢٠٢/٢٨.

وَيْهًا لِقَدْرِكَ وَيَهًا لَهَا إِذَا اخْتِيرَ فِي الْمَحَلِّ جَزُلُ الْحَطَبِ

* قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ^(١):

أَلَا هَيَّا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيَّا وَوَيْهًا لِمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا هُنَّ وَيَحَا

على أَنَّ هُنَاكَ رَوَايَةٌ أُخْرَى (وَوَيْهًا) مَكَانَ (وَوَيْحًا)^(٢):

أَلَا هَيَّا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيَّا وَوَيْهًا لِمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا هُنَّ وَيَحَا

وَلَمْ يُطَالِعْنِي نَحْوِي ذَكَرَ أَنَّ (وَيْهًا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي (الْبَابِ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ): " قَالَ سَيِّوْنِي: وَيَح: زَجَرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ، وَ (وَيْلٌ) لِمَنْ وَقَعَ فِيهِ، وَقَالَ الْحَلِيلُ: وَلَمْ أَسْمَعْ عَلَى مِثَالِهِ إِلَّا (وَيْح)، وَ (وَيْد)^(٣)، وَ (وَيْه)، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ كُلُّهَا مُتَقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى "^(٤)، وَذَكَرَ صَاحِبُ هَذَا الْمُؤَلَّفِ^(٥) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ (وَيْه) مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ بِأَفْعَالٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا وَجُوبًا.

وَيَتَبَدَّى لِي بِمَا مَرَّ أَنَّ (وَيْهًا) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لَا فِعْلَ لَهُ فِي كُلِّ شَاهِدٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْمِيَ فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِلَى التَّحَسُّرِ فِي الدُّعَاءِ، وَأَنْ تَكُونَ مَتْلُوءَةً بِلَامِ التَّيْنِ، وَجَرُّوْرَهَا، عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ ذَلِكَ كَوْنُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ نَكِرَةً مُنَوَّنَةً وَجُوبًا، وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّهَا لَمْ تَرُدْ مَرْفُوعَةً، أَوْ مُضَافَةً.

وَمِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تُؤْمِي إِلَى الدُّعَاءِ وَلَا فِعْلَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا عَلَى أَنَّهُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَأَنَّهَا عَوَظٌ مِنْهُ:

(١) الواحدي، التفسير الوسيط: ١٧٦/٤ (المكتبة الشاملة)، الزبيدي، تاج العروس، ويح: ٢٢١/٧ أ

(٢) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١٧٦/٥ (المكتبة الشاملة).

(٣) لم أوفق في الاهتداء إلى هذه الكلمة، ويُمكنُ أَنْ تَكُونَ مُحَرَّفَةً مِنْ (وَيْب).

(٤) الباب في علوم الكتاب: ٥٢٧/١٠ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: الباب في علوم الكتاب: ٢٠٧/٢ (المكتبة الشاملة)

بَلَّة:

لـ (بَلَّة) في الكلام العربي ستة استعمالات:

O أن تكون اسم فعل أمر مبنيًا على الفتح بمعنى: دَع كما في قولك: بَلَّة الإهمال، وبَلَّة الرجل، وقول العرب: هذا ما أظهر لك بَلَّة ما أضمره، على أن المراد: دَع ما أضمره، فإنه خير لك، وقولهم في المثل: تحرقك أن تراها بَلَّة أن تضلها، على أن المراد أن النار تحرقك من بعيد، فدَع دُخولها^(١).

ومنه قول ابن هرمة^(٢):

تمشي القطوف إذا غنى الحداة بها مشي النجيب بَلَّة الجللة النجبا

وقول أبي زيد الطائي^(٣):

حمال أثقال أهل الودّ آونة أعطيتهم الجهد مني بَلَّة ما أسمع

على أن المراد: دَع ما أحبط به، وأقدر عليه.

ومنه قول كعب بن مالك^(٤):

تذر الجاهل ضاحياً هامئها بَلَّة الأكف كائنهما لم تُخلق

على أن المراد أنها أجدر أن تقطع الأكف.

ومنه قول المتنبي^(٥):

أقلّ فعالي بَلَّة أكثره مجد وذا الجد فيه نلت أو لم أنل

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٦/ ٣٤٥.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٦/ ٣٤٦.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٦/ ٣٤٦.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٦/ ٣٤٦.

(٥) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٩٩/ ٢.

○ أن تكون مَصْدَرًا لا فِعْلًا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى التَّرْكِ كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ بِرِوَايَةِ جَرٍّ (الْأَكْفُفُ) عَلَى إِضَافَةِ (بَلَّة) الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ، وَقِيلَ إِنَّ (بَلَّة) وَضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ.

○ أن تكون اسم استيفهام مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ بِمَعْنَى (كَيْفَ) كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ بِرِوَايَةِ رَفِيعٍ (الْأَكْفُفُ)، عَلَى أَنَّ (بَلَّة) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ (الْأَكْفُفُ) الْمُؤَخَّرِ وَجُوبًا. وَمِنْهُ كَمَا قِيلَ الْحَدِيثُ: "بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ" (١)، عَلَى أَنَّ (مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِاسْمِ الْفِعْلِ (بَلَّة)، أَوْ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: دَعُ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ.

○ أن تكون مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ: قِيلَ إِنَّ (بَلَّة) فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَقَوْلِ ابْنِ هَرَمَةَ (بَلَّةَ الْجَلَّةِ النَّجْبَا) - بِمَعْنَى: غَيْرِ، أَوْ سِوَى، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ.

○ أن تكون بِمَعْنَى (أَجَلَ) كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢):

بَلَّةَ إِنِّي لَمْ أَخُنْ عَهْدًا وَلَمْ أَقْتَرِفْ ذَنْبًا فَتَجَزِينِي النَّقَمَ

عَلَى أَنَّهَا كَمَا يَظْهَرُ لِي اسْمُ فِعْلٍ حُذِفَ مَفْعُولُهُ.

○ أن تكون بِمَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ (عَلَى)، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ.

وجاءت (بَلَّة) فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) (٣) مُعْرَبَةً مَجْرُورَةً بِ(مِنْ): "وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ مِنْ بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ"، عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ دُونَ (مِنْ) عَلَى أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ تَكُونُ بِمَعْنَى (كَيْفَ).

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ كَوْنَ (بَلَّة) اسْمَ اسْتِيفْهَامٍ بِمَعْنَى (كَيْفَ)، أَوْ مَصْدَرًا بِمَعْنَى التَّرْكِ - لَا تُعَزِّزُهُ شَوَاهِدٌ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى الْاِكْتِفَاءِ بِاسْمِ الْفِعْلِ عَلَى أَنَّ جَرَّ (الْأَكْفُفُ)، وَرَفْعَهَا فِي الرِّوَايَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ إِنَّ صَحَّتَا، وَلَمْ تُحْمَلَا عَلَى الْغَلَطِ - حَرَكْنَا انْزِيَا ح.

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٥٦/١، الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٤٦/٣٦.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٤٧/٣٦.

(٣) انظر: ٢٧٢/٧، الزبيدي، تاج العروس، بلة: ٣٤٧/٣٦.

سُبْحَانَ اللَّهِ:

تُوسَمُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ بِمَا يَأْتِي^(١):

O أَنَّهَا مَصْدَرٌ لَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ لَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ: سَبَّحَ، وَلَا مِنْ: سَبَّحَ ؛ لِأَنَّ (سَبَّحَ) مُشْتَقٌّ مِنْهُ كَمَا اشْتُقَّ (حَاشَيْتُ) مِنْ: حَاشَى، وَأَفْقَتُ مِنْ: أَفَّ، وَسَوَّفْتُ مِنْ: سَوَّفَ، وَبَابَأْتُ مِنْ: بَأَى، وَلَبَّيْتُ مِنْ: لَبَّيْكَ، وَلَوَلَّيْتُ مِنْ: لَوَّلَا، وَسَبَّحَلْتُ مِنْ: سُبَّحَانَ اللَّهِ.

O أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرٍ، أَوْ اسْمٍ: مِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾^(٢).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾^(٤).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾^(٥).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَسُبْحَنَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٦).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(٧).

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

سُبْحَانَ مَنْ عَنَتِ الْوُجُوهُ لَوَجْهِهِ مَلِكِ الْمُلُوكِ وَمَالِكِ الْعُقُورِ

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٩/٧.

(٢) البقرة: ٣٢.

(٣) البقرة: ١١٦.

(٤) آل عمران: ١٩١.

(٥) النحل: ١.

(٦) يوسف: ١٠٨.

(٧) الإسراء: ١.

(٨) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٩/١.

والشواهد التي وردت فيها مُنَوَّنة، وغير مُضافة تُحمَلُ فيها على الضُّرُورة الشَّعْرِيَّة كما في قول الشاعر^(١):

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُودُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ

أو على أنه عَلَمٌ جنسٍ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، ولكنه صُرِفَ فيها لتَضْيِيرِهِ نَكِرَةً نَحْوِيًّا كما ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ، أو على أنه مُنَوَّنًا مَقْطُوعٌ عَنِ الإِضَافَةِ، وهذا الْقَطْعُ أَشْهَمُ فِي عَوْدَةِ التَّنْوِينِ إِلَيْهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ كَالظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ الْمَقْطُوعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ كما في: بَعْدُ، وَقَبْلُ، وَأَوَّلُ، وَأَضْرَابُهَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ (سُبْحَانَ) الَّذِي يُعَدُّ مَصْدَرًا لَا فِعْلَ لَهُ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَّفَقِ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا، وَالَّتِي تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ لَا عَلَى الْفَتْحِ، وَمَا يُعَدُّ مُلَازِمًا لِلإِضَافَةِ كما في كُلِّ، وَبَعْضٍ، وَأَيٍّ، وَأَضْرَابُهَا - لَا يُبْنَى إِذَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ، وَيُنَوَّنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا. والشواهد الأخرى التي وردت فيها غير مُنَوَّنة، وغير مُضافة تُحمَلُ على نِيَّةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كما في قول الشاعر^(٢):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلِّقَ الْفَاخِرُ

على أن المراد: سُبْحَانَ اللَّهِ، أو أنه عَلَمٌ جنسٍ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَنِيَّةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوَّلَى عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ عَدِّ (سُبْحَانَ) عَلَمًا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

O أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ مِنْ بَابِ عَلَمِ الْجِنْسِ عَلَى التَّسْيِيحِ كِبَرَةً (عَلَمٌ جنسٍ عَلَى الْبِرِّ)، وَفَجَارٍ (عَلَمٌ جنسٍ عَلَى الْفَجْرَةِ، وَهِيَ الْفُجُورُ)، وَكَيْسَانَ (عَلَمٌ جنسٍ عَلَى الْغَدْرِ)، وَيَسَارٍ (عَلَمٌ جنسٍ عَلَى الْمَيْسَرَةِ، وَهِيَ الْيُسْرُ) وَغَيْرِهَا مِنْ أَغْلَامِ الْجِنْسِ عَلَى الْمَعَانِي، وَهُوَ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ كَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَالْبَيْضَاوِيِّ، وَالْدِّمَاسِيَّ، وَابْنِ جَنِّيٍّ، وَالْمَازِينِيٍّ، وَالْمُبَرِّدِ، وَغَيْرِهِمْ. وَهَذَا الْعَلَمُ فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ، وَاشْتِمَالُ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ، وَهُوَ نَحْوِيًّا مَعْرِفَةٌ يَصِحُّ الْإِتِّدَاءُ بِهِ، وَمَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ. وَيُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ، وَالزِّيَادَةِ (زِيَادَةُ الْأَلِفِ، وَالتَّنْوِينِ).

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٩/٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٦٩/٧.

O أنها منصوبة على المصدر، وفي توافر فعل لها، وعدمه ثلاثة أقوال:

(أ) أنها مصدر لا فعل له في الكلام العربي من لفظه، على أن هذا الفعل أميت، أو ترك، فصار هذا المصدر عوضاً منه، وعليه فإنه ليس مشتقاً من: سَبَحَ، ولا من: سَبَّحَ كما مر، وهو قول جمهور النحاة، وابن مالك فيكون العامل فيه فعلاً من معناه، وتقدير هذا الفعل عند الزجاج: أَسَبَّحَ الله سبحانه تسبيحاً.

(ب) أنها مصدر مشتق من: سَبَّحَ، وهو العامل فيه، وهو قول المفضل: " وفي (العجائب) للكرماني: من الغريب ما ذكره المفضل: أن (سُبْحَانَ) مصدر: سَبَّحَ إذا رفع صوته بالدعاء، والذكر، وأنشد:

قَبَّحَ إِلَهَهُ وَجُودَهُ تَغْلِبَ كُلُّهَا سَبَّحَ الْحَجِيجُ وَكَبَّرُوا إِهْلَالاً

قال: شيخنا: قلت: قد أوردته الجلال في (الإثقان) عقب قوله: وهو أي سُبْحَانَ، مما أميت فعله. وذكر كلام الكرماني متعجباً من إثبات المفضل لبناء الفعل منه، وهو مشهور أوردته أرباب الأفعال، وغيرهم، وقالوا: هو من سَبَّحَ مُحَقَّفاً، كشكر شكراناً...^(١). وقيل إن هذا المصدر مشتق من السَّبَّحَ (العوام، أو الشرعة، أو البعد، أو غير ذلك)^(٢).

(ج) أنها مصدر فعله: سَبَّحَ (فعل)، وهو قول لا يعززه القياس من حيث إنه لا نظير له في الكلام العربي.

وحمل على ما مر فإن (سُبْحَانَ) منصوب على المصدر بفعل محذوف وجوباً من لفظه، وهذا الفعل: سَبَّحَ، أو: سَبَّحَ، أو بفعل من معناه هو: سَبَّحَ، وهو قول جمهور النحويين، وقيل إنه يحتمل أن يكون مصدراً على غير الصدر على أنه وضع موضع مصدر (سَبَّحَ)، وهو التَّسْبِيحُ كما في قولك: تكلم كلاماً.

وقيل إنه قد يوضع موضع فعل الأمر كما ذكر الفراء^(٣)، وكما في قوله تعالى:

(١) الزبيدي، تاج العروس، سبج: ٤٤٦/٦.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، سبج: ٤٤٦/٦.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٣/٧.

﴿ فَسُبِّحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(١) على أن التقدير: فسبحوا سبحان الله على أن المراد: فصلوا على الله.

وقيل إن الكسائي قد عدَّ (سبحان الله) منادى منصوباً على أن حرف النداء محذوف: يا سبحان الله، ويُعزَّز هذا القول التصرُّح بهذا الحرف في بعض اللهجات المعاصرة: يا سبحان الله، إنه ناجح، ويمكن أن تكون (يا) حرف تنبيه، وقد رفض النحاة هذا التأويل.

وقيل إن لفظ الجلالة المضاف إليه مفعول به في المعنى، على أن التقدير: نُسبِحُ الله، ونُسبِّحُكَ، ونُسبِّحُهُ، وإنه فاعل في المعنى على أن التقدير: تَزَهَّتْ، وتَبَاعَدَتْ عَنِ الشُّوءِ، وأن القول الأول أولى، وأظهر؛ لأن المراد أن مخلوقاته تُزَهِّهُ، وتُزَهِّهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، والجملة في محل نصب على مفعول القول المضمر.

○ أنها مصدر غير متصرف: الأصل في استعمال هذا المصدر - كما ذكر سيبويه^(٢) - الإضافة إلى لفظ الجلالة: سبحان الله، وقد يُنَوَّن في الضرورة الشعرية كما مرَّ، ويُحذف تنوينه بلا إضافة على نية المضاف إليه، أو على أنه علم جنسٍ مُنْعٍ مِنَ الصَّرْفِ للعلمية، وزيادة الألف والنون كما مرَّ، وقد يُستعمل مُقْتَرِناً بـ (أل) ومضافاً إليه شذوذاً كما في قول الراجز^(٣):

سُبْحَانَكَ - اللَّهُمَّ - ذَا السُّبْحَانِ

وقيل إنه في: سبحان ما سبَّح الرعدُ بحمده: مضاف إلى (ما) الاسم الموصول على أنها للعاقل، وغير مضاف على أن (ما) مصدرية ظرفية زمانية.

ومما حذف فيه المضاف إليه قول العرب مجازاً: سبحان من كذا، على أن المراد التعجب منه، وقول الأعشى السابق:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلِّمَهُ الْفَاخِرُ

(١) الروم: ١٧.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٢٤، ٣٢٦، وانظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٧/ ١٧٢.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٧/ ١٧٢، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٩/ ٩٥٨.

على أَنَّ المراد التَّعَجُّبُ مِنْهُ حِينَ يَفْتَحِرُ.
وقَدْ يُسَبِّقُ بِحَرْفِ الْجَرِّ (في) كما في : أَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا فِي سُبْحَانِكَ، على أَنَّ المراد: أَنْتَ
أَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ^(١).

ولَمْ يُطَالِغْنِي شَاهِدٌ اسْتُعْمِلَ فِيهِ هَذَا الْمَصْدَرُ مَرْفُوعاً عَلَى الْمُبْتَدَأِ، أَوْ خَيْرِهِ، أَوْ عَلَى خَيْرِ
نَوَاسِخِهِ، أَوْ الْفَاعِلِ، أَوْ نَائِيهِ، أَوْ مَنْصُوباً عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ.

O أَمَّا مَصْدَرٌ يَحْمِلُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الدَّلَالَاتِ الْآتِيَةَ:

- التَّنْزِيهُ، وَالْبَرَاءَةُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الشَّائِعُ، وَالْمُرَادُ.

- التَّهَكُّمُ مُضَافاً إِلَى غَيْرِ اللَّهِ كَمَا فِي قَوْلِ الْأَعَشَى السَّابِقِ:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلِّقَتِ الْفَاخِرُ

على أَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ: التَّنْزِيهُ، وَالْبَرَاءَةُ، وَذَكَرَ الرَّائِبِيُّ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ يُؤْمَى إِلَى التَّهَكُّمِ
إِذَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ كَمَا فِي هَذَا الشَّاهِدِ عَلَى أَنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ: سُبْحَانَ عُلِّقَتِ، أَوْ عَلَى أَنَّ
التَّقْدِيرَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ عُلِّقَتِ، وَأَنَّ (مِنْ) تَعْلِيلِيَّةٌ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ فِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ السَّمِينِ
الْحَلَبِيِّ^(٢).

وَقِيلَ إِنَّ الْقَوْلَ: سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا بِاسْتِعْمَالِ (مَا) يُؤْمَى إِلَى تَحْقِيرِهِمْ، وَتَصْغِيرِ
شَأْنِهِمْ، وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ^(٣).

- الصَّلَاةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ نُسَبِّحُكَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٤) عَلَى
أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَسَبِّحُوا سُبْحَانَ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: فَصَلُّوا لِلَّهِ كَمَا مَرَّ.
- التَّعَجُّبُ كَمَا مَرَّ فِي: سُبْحَانَ مَنْ كَذَا.

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، سبج: ٤٤٧/٦.

(٢) انظر: الدر المصون: ٢٥٩/١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٨٤/٢.

(٤) الروم: ١٧.

- النَّفْسُ كَمَا فِي الْقَوْلِ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا فِي سُبْحَانِكَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا فِي نَفْسِكَ^(١).

- التَّسْمِيَةُ بِهِ، وَمِنْهُ: سُبْحَانَ بْنِ أَحْمَدَ (مَنْ وَلَدَ هَارُونَ الرَّشِيدَ).
وَقِيلَ إِنَّ مِنْ مَعَانِي التَّسْبِيحِ: الِاسْتِثْنَاءُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: " قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ "^(٢) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: لَوْلَا تَسْتَشْنُونَ، وَأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ^(٣).
وَالْمَصَادِرُ الْمَنْصُوبَةُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ نَوْعَانِ^(٤):

O مَصَادِرُ مُفْرَدَةٌ: مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ:

سُبْحَانَ اللَّهِ: سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ هَذَا الْمَصْدَرِ^(٥).

مَعَاذُ اللَّهِ:

مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنْ: عَاذَ بِهِ يَعُوذُ عَوْذًا، وَمَعَاذًا، وَمَعَاذَةً، وَعِيَاذًا، وَعِيَاذَةً (لَجَأَ إِلَيْهِ، وَاعْتَصَمَ)، عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ (مَفْعَلٍ: مَعُوذَ)، وَقِيلَ إِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ مِثْلَ (سُبْحَانَ)، وَيُعَزَّزُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرَدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:
* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾^(٦).

* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذَا ظَالِمُونَ﴾^(٧).
وَمِنْ الشُّعْرِ:

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، سبج: ٤٤٧/٦.

(٢) القلم: ٢٨.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، سبج: ٤٤٧/٦، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢٥٣/٨.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧١/٧.

(٥) انظر الصفحة: ٨٨ -.

(٦) يوسف: ٢٣.

(٧) يوسف: ٧٩.

* قَوْلُ أَبِي فِرَاسٍ^(١):

مَعَاذَ الْهَوَى مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَمَا خَطَرْتُ مِنْكَ الْهُمُومُ بِيَالِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

مَعَاذَ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونُ كَطَبِيبَةٍ وَلَا دُمَيَّةٍ وَلَا عَقِيلَةٍ رَبِّ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

أَحَافِرَةٌ عَلَى صَالِحٍ وَشَيْبٍ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِ

وَمِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ:

* قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُجِيباً أَبَا رَافِعٍ الْقُرَظِيَّ، وَالسَّيِّدَ مِنْ نَصَارَى نَجْرَانَ
الَّذِينَ قَالَا لَهُ: أَتَرِيدُ أَنْ نَعْبُدَكَ، وَنَتَّخِذَكَ رَبّاً: "مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ، أَوْ أَنْ نَأْمُرَ بِعِبَادَةِ
غَيْرِ اللَّهِ، فَمَا بِذَلِكَ بَعَثَنِي، وَلَا بِذَلِكَ أَمَرَنِي"^(٤).

وَيُقَالُ أَيْضاً: مَعَاذَةَ اللَّهِ، وَمَعَاذَ وَجْهِ اللَّهِ، وَمَعَاذَةَ وَجْهِ اللَّهِ، وَعُدَّ هَذَا الْمَصْدَرُ مِنْ
أَلْفَاظِ الْقَسَمِ^(٥).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ حَذْفَ الْعَامِلِ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْمِيمِيَّ وَجُوباً يَعُودُ إِلَى كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَأَنَّ
عَدَمَ تَصَرُّفِهِ يَعُودُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ فِي ظُرُوفٍ خَاصَّةٍ يَكُونُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ فِي ضَيْقٍ نَفْسِيٍّ -
بَسَبَبِ كَوْنِ كَلَامِ الْمُخَاطَبِ، أَوِ الْمُخَاطَبَيْنِ عَلَى خِلَافٍ مَا يُؤْمِنُ بِهِ، وَأَنَّ إِثَارَ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيَّ
عَلَى الْمَصْدَرِ السَّمَاعِيِّ (عَوْذَ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ أَثْقَلَ فِي النَّطْقِ يَعُودُ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي اسْتِعْمَالِ
مَصْدَرٍ مُشْتَقٍّ مِنْ (عَاذَ) عَلَى سَبِيلِ التَّنَوُّعِ فَضْلاً عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الدَّلَالَةِ.

(١) انظر: الكشف: ٥٣٦/١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٦٦/٦.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٧٠/١٠.

(٤) انظر: الزمخشري، الكشف: ٣٧٧/١ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عوذ: ٤٢١/٩ - ٤٢٢.

وذكر أبو حيان^(١) أن أصل استعمال هذا المصدر أن يكون منوناً يصل إلى معموله بالباء: معاذاً بالله كما في قول العرب: عياداً بالله، ويظهر لي أن كثرة الاستعمال قد أسهمت في إضافته إلى معموله، وحذف الباء لتحقيق تخفيفه، على أن المضاف إليه يكاد يكون محصوراً في (الله)، و(الإله)، ومما جاء فيه المضاف إليه غير هاتين اللفظتين: معاذ الهوى كما في قول أبي فراس السابقي.

ريحانة:

الريحان: اسم جنس جمعي واحدته: ريحانة، وجمع الجمع: رياحين، والريحان: الاسترزاق، والطيب كما في قوله تعالى: ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾^(٢)، وقول النمر بن تولى^(٣):

سَلَامُ اللَّهِ وَرِيحَانُهُ وَرَحْمَتُهُ وَسَمَاءُ دِرَرِ

على أن السلام يكثر أن يكون مضموباً بالطيب، وجاء في هذا الشاهد (ريحانة) مرفوعاً بالعطف على المبتدأ (سلام)؛ لأنه بهذه الدلالة يكون متصرفاً لا عديم التصرف، ولذلك يجوز اقترانه بحرف التعريف.

ويقيد كونه مصدراً منصوباً حذف عامله وجوباً، وغير متصرف بما يأتي:

- (أ) أن يكون معناه الاسترزاق: استرزاقاً، فإن استعمل بمعنى: رزقه عُدَّ مصدراً متصرفاً.
- (ب) أن يكون منصوباً على المصدر على أنه بدل من اللفظ بفعله، أو أن فعله مثروك؛ لأن هذا الفعل من لفظه لم ينطق به، ولذلك يقدّر له فعل من معناه: استرزقه استرزاقاً.
- (ج) أن يكون مضافاً وجوباً.
- (د) أن يستعمل مسبوقاً بـ: سبحان الله، في الغالب كما قيل.

(١) انظر: التذييل والتكميل: ١٧٤/٧.

(٢) الواقعة: ٨٩.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٧٠/٧، ١٧٤.

(هـ) أَنَّهُ قَدْ يَسْتَعْمَلُ مُتَصَرِّفًا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الرِّزْقِ كَمَا فِي: خَرَجْتُ أَبْتَغِي رِيحَانَ اللَّهِ (رِزْقَهُ)، وكما في قَوْلِ النَّمْرِ بْنِ تَوَلِّبِ السَّابِقِ، وَبِمَعْنَى الْوَلَدِ مَجَازًا كَمَا فِي الْحَدِيثِ: "الْوَلَدُ مِنْ رِيحَانِ اللَّهِ" (١)، و"إِنَّكُمْ لَتُبَخِّلُونَ، وَتُجْهَلُونَ، وَتُجَنَّبُونَ، وَإِنَّكُمْ لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ" (٢)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوْلَادَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَلِيٍّ: "أَوْصِيكَ بِرِيحَانَتِي خَيْرًا قَبْلَ أَنْ يَنْهَدَ رُكْنَاكَ" (٣) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّيْحَانَتَيْنِ الْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ، وَأَنَّ الرُّكْنَ الْأَوَّلَ الرَّسُولَ، وَالثَّانِي: فَاطِمَةُ. وَقِيلَ إِنَّهُ قَدْ يَسْتَعْمَلُ خَبَرًا بِمَعْنَى الْإِقْرَارِ بِالنَّعْمَةِ كَمَا فِي: شُكْرًا لَكَ.

وَفِي وَزْنِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ خِلَافٌ (٤):

O أَنَّ أَضْلَهَا: فَيَعْلَان (رَوِيحَان) ؛ لِأَنَّهَا مِنْ: رَوْحَ، عَلَى أَنَّ الْوَائِ قُلِبَتْ يَاءٌ، ثُمَّ أُذْغِمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ الْآخَرِ، وَخُفِّفَ كَمَا خُفِّفَ: سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ، وَهَيْنٌ: رَوِيحَانٌ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ

O أَنَّ أَضْلَهَا: رَوْحَانُ (فَعْلَان) عَلَى أَنَّ الْوَائِ قُلِبَتْ يَاءٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

سَلَامًا:

مِنْ مَعَانِي السَّلَامِ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَشْيَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ سَلَامَتَهُ مِنَ الْعَيْبِ، وَالنَّقْصِ، وَالْفَنَاءِ، وَالْبَرَاءَةِ، وَالتَّسَلُّمِ، وَشَجَرٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا: بَرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ الشُّوْءِ، وَتَسْلِيمًا: "وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ مِثْلَهُ، فَزَعَمَ أَنَّهُ سَأَلَهُ، فَفَسَّرَهُ لَهُ بِمَعْنَى: بَرَاءَةِ مِنْكَ، وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (٥) بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِيهَا زَعَمَ مَكِّيَّةٌ، وَلَمْ يُؤْمَرْ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُسَلِّمُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِكَ: بَرَاءَةَ مِنْكُمْ، وَتَسْلِيمًا، لَا خَيْرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، وَلَا شَرَّ. وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، روح: ٤١٦/٦.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، روح: ٤١٦/٦.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، روح: ٤١٦/٦ - ٤١٧.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، روح: ٤١٦/٦، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٤/٧ - ١٧٥.

(٥) الفرقان: ٦٣.

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً مَا تُغَشُّكَ الذُّمُومُ

على قوله: بَرَاءَتِكَ رَبَّنَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ. فكلُّ هذا يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ: حَمْدًا، وشُكْرًا إِلَّا أَنَّ هذا يَنْتَصِرُ، وذلك لَا يَنْتَصِرُ^(١).

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّةً أَنَّ لـ (سَلَامًا) اسْتِعْمَالَين:

- أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بِقَيْدِ كَوْنِهِ بِمَعْنَى: سُبْحَانَ اللَّهِ (براءة الله).
- أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا مُتَصَرِّفًا عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى التَّحِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِ أُمِّیَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ السَّابِقِ. وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ (سَلَامًا) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمُبَارَاةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَمَرْنَا سَلَامٌ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: لَا يَكُونَنَّ مِنِّي إِلَّا سَلَامٌ فَسَلَامٌ. وَيَتَحَكَّمُ فِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَصْدَرًا مُتَصَرِّفًا، وَغَيْرَ مُتَصَرِّفٍ الدَّلَالَةُ، وَالْإِسْتِعْمَالُ اللَّغَوِيُّ وَلَا سِيَّامَا مَعَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ.

حَجْرًا:

- لهذا المَصْدَرِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ أَكْثَرُ مِنْ لُغَةٍ، وَدَلَالَةٍ^(٢):
- أَنَّهُ بِثَلَاثِ الْحَاءِ: الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، عَلَى أَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ فِيهِ لُغَتَانِ.
- أَنَّهُ بِثَلَاثِ الْحَاءِ - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ - مَصْدَرُ (حَجَرَ): حَجَرَ عَلَيْهِ يَحْجُرُ حَجْرًا، وَحُجْرًا، وَحَجْرًا، وَحُجْرَانًا، وَحِجْرَانًا (مَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ).
- أَنَّهُ بِالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ: حِجْرُ الْإِنْسَانِ.
- أَنَّهُ بِالضَّمِّ، وَالْكَسْرِ: الْحَرَامُ، عَلَى أَنَّ الْكَسْرَ أَفْصَحُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَعْنَمُ وَحَرَّتْ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرِغْمِهِمْ﴾^(٣)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾^(٤) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: حَرَامًا مُحَرَّمًا.

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/٣٢٦، الزبيدي، تاج العروس، حجر: ١٠/٥٣٠ -، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/١٧٦.

(٣) الأنعام: ١٣٨.

(٤) الفرقان: ٢٢.

O أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾^(١): سِتْرًا مَسْتُورًا.

O أَنَّهُ بِالْفَتْحِ: نَقَا الرَّمْلَ، وَمَحَجَّرُ الْعَيْنَ.

O أَنَّهُ بِالْكَسْرِ: الْعَقْلُ، وَحِجْرُ الْإِنْسَانِ، وَالْكَعْبَةُ، وَالْأُنْثَى مِنَ الْخَيْلِ، وَالْقَرَابَةُ، وَفَرْجُ الْمَرْأَةِ، وَالرَّجُلُ.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّةً أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُتَصَرِّفَةٌ فِي اسْتِعْمَالِهَا بِجَمِيعِهَا مَصْدَرًا كَانَتْ، أَوْ اسْمًا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ كَوْنَهَا مَصْدَرًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُخْرِجُهَا عَمَّا مَرَّ، وَتَنَازُعُهُ فِي اللَّفْظِ، أَوْ الدَّلَالَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فِيهَا يَأْتِي:

(أ) أَنْ تَكُونَ دَلَالَتُهَا تَشْمَلُ الْمَنْعَ مُضْمِنًا مَعْنَى الْمُبَارَاةِ، وَالتَّعَوُّذِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ: " وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾^(٢) أَي: حَرَامًا مُحَرَّمًا، يُرِيدُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْأَمْرِ، وَيُبَعِّدُ عَنْ نَفْسِهِ أَمْرًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَحَرِّمُ ذَلِكَ حَرَامًا مُحَرَّمًا. وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَتَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا، فَيَقُولَ الرَّجُلُ: حِجْرًا، أَي سِتْرًا، وَبَرَاءَةً مِنْ هَذَا، فَهَذَا يَنْتَسِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَهُ مُبْتَدَأَ خَبَرٍ بَعْدَهُ، وَلَا مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ^(٣). وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَعْنَى: أَحَجَرُهُ حِجْرًا: أَمْنَعُهُ عَنْ نَفْسِي، وَأُبْعِدُهُ، وَأَبْرَأُ مِنْهُ.

وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ بِهِذِهِ الدَّلَالَةِ فِي أَثْنَاءِ لِقَاءِ عَدُوٍّ مَوْثُورٍ، أَوْ وَقُوعِ أَمْرِ مُفْجِعٍ، أَوْ رُؤْيَا مَا يُخَافُ مِنْهُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَأَى رَجُلًا يَخَافُ أَنْ يَقْتُلَهُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ: حِجْرًا مَحْجُورًا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: حَرَامٌ قَتْلِي (عَوْدَةً) كَمَا ذَكَرَ الْخَلِيلُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَكَمَا فِي قَوْلِ رَجُلٍ لآخر: أَتَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا، فَيَقُولُ: حِجْرًا مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَكْرُوهَ عَنْهُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ.

(ب) أَنَّ أَصْلَهَا بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ: حَجَرُهُ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْحَاءَ كُسِرَتْ كَفَتْحِ عَيْنِ (لَعَمْرُكَ) الْمَضْمُونَةِ فِي الْأَصْلِ فِي الْقَسَمِ، وَقِيلَ إِنَّهَا اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْحِجْرَ مَصْدَرٌ آخَرُ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ.

(١) الفرقان : ٥٣ .

(٢) الفرقان : ٢٢ .

(٣) سيويه ، الكتاب : ١ / ٣٢٦

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ مَا جَاءَتْ فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُتَصَرِّفَةٌ بِهِذَيْنِ الْقَيِّدَيْنِ يُحْمَلُ عَلَى الضَّرُورَةِ كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ^(١):

قَالَتْ: فِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ

عَوْدُ بَرِّي مِنْكُمْ وَحِجْرُ

عَلَى أَنَّ (حِجْرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى (عَوْدًا)، وَأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا مُتَصَرِّفَةٌ فِي غَيْرِ التَّعَوُّذِ هُوَ الْأَصْلُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾^(٢) عَلَى أَنَّ (حِجْرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى (بَرْزَخًا) مَفْعُولٍ (جَعَلَ) الْأَوَّلِ.

وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْضُوعَةِ مَوْضِعَ الْمَصَادِيرِ الْمَنْصُوبَةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا:

عَمْرُكَ اللَّهُ، عَمْرُكَ اللَّهُ، عَمْرُكَ اللَّهُ؛

الْقَسَمُ يُعَدُّ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مِنْ أَعْلَى وَسَائِلِ التَّوَكُّيدِ، فَأَسْلُوبُهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ الْأُولَى مَا يُقَسَمُ بِهِ، وَالْأُخْرَى مَا يُقَسَمُ عَلَيْهِ، أَوْ جَوَابُ الْقَسَمِ، وَهَذَا التَّوَكُّيدُ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى (الْمُقَسَمَ بِهِ) تُؤَكِّدُ الثَّانِيَةَ (جَوَابُ الْقَسَمِ). وَهَذَا الْقَسَمُ صَرِيحٌ، وَغَيْرُ صَرِيحٍ عَلَى وَفْقِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْمُقَسَمِ بِهِ، عَلَى أَنَّ الصَّرِيحَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ الْمُقَسَمِ بِهِ، وَيَتَبَيَّنُ الْمَرْءُ بَيِّنًا، وَسُهُولَةً كَمَا فِي: أَخْلِفْتُ، وَأُقْسِمُ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ، وَائْمَنُ اللَّهُ، وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَلْبَةُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظَةِ فِي الْقَسَمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لَعَمْرُكَ طَوِيلٌ، أَوْ مُبَارَكٌ، وَغَيْرُ الصَّرِيحِ هُوَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْهُ الْمُخَاطَبُ، أَوِ السَّامِعُ مِنْ خِلَالِ التَّلَفُّظِ بِهَذَا الْمُقَسَمِ بِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَعِينَ بِقَرِينَةٍ كَجَوَابِ الْقَسَمِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُتَلَقَّى بِالْفَظِ تَوْمِيءٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَسَمٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَا نُصْرَيْنَ دِينَهُ، وَفِي ذِمَّتِي لَا سَاعِدَنَ الْفُقَرَاءَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(٣)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) انظر: ابن عاشور ن تفسير التحرير والتنوير: ١٩/٧ (المكتبة الشاملة)، الزحشري، الكشاف:

٢٧٤/٣.

(٢) الفرقان: ٥٣.

(٣) المنافقون: ١.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾^(١)، على أن لام جواب القسم، وكسر همزة (إن) أمانة جلية تؤمى إلى أن هذا قسم غير صريح، وغير ذلك من الألفاظ الأخرى (علم الله، وعاهدت، وواثقت) في هذه المسألة^(٢). وهذه الأسماء التي تعد من باب القسم غير الصريح تستعمل كثيراً في غير القسم، ولذلك يجوز حذف خبرها، وذكره.

وتطالع القارئ في كلام النحاة عن ألفاظ هذا القسم الصريح تداخل تفسيراتهم المعنوية، والنحوية لهذه الألفاظ في هذا الأسلوب، وتوهمات لا تحتملها طبيعة اللغة، وعموض في تأويلهم دليلاً؛ ولذلك رأيت أن أعرض كل ماله وشيخ هذه المسألة؛ لانتهي إلى تدوين ما يتبدى لي من تأويل تحتفي به ما فيها من توهمات، وتتبدى الدلالة بينة جلية، ويسهم في تيسيرها، وتقريبها إلى الطلبة، والمريدين. وعليه فإنني سأدون ما في مظانها من شواهد، وأقوال، وتأويل أتبعها بما يتبدى لي من تفسير، وتخريج.

أولاً: أسلوب القسم باستعمال: عمرك، وعمر الله، ولعمرك، وعمرك (برفع الراء، ونصبها):

تطالع هذه اللفظة القارئ في شواهدا بالصورة الآتية: عمرك الله، وعمر الله، وعمر الله، وعمر الله، ولعمرك، ولعمرك الله.

(أ) الشواهد التي جاء فيها (عمر) منصوباً، ومرفوعاً:

○ عمر الله ما فعلت كذا (بجر الله، ونصب: عمر).

○ عمرك الله ما فعلت كذا (بنصب الله، وعمر).

○ عمرك الله افعل كذا وإلا فعلت كذا، وإلا ما فعلت كذا.

○ عمرك الله لا تقم^(٣).

○ عمرك الله (برفع لفظ الجلالة كما روي عن المازني)^(٤).

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٣/١١.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب: ٣٢٦/٢ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت: ٣٩٠/١ - ٣٩٣.

○ عَمْرُكَ اللَّهُ (بفتح راءِ عَمْرٍ، وضمِّها) كما ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ: "وَحَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَمْرُكَ اللَّهُ بَرَفَعَ رَاءِ (عَمْرُكَ اللَّهُ)، وَعَلَى النَّصْبِ رَوَاهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ"^(١)، وَتَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِيهِ: "وَعَمْرُكَ اللَّهُ بَضَمَ الرَّاءِ، وَفَتْحِهَا مَعَ ضَمِّ الْعَيْنِ"^(٢)، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي مَظَانِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ رَفَعَ رَاءِ (عَمْرٍ)، وَضَمَّ عَيْنِهَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا.

○ عَمْرُ اللَّهِ، وَعَمْرُكَ، يَا فُلَانُ.

○ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ رَبِيعَةَ^(٣):

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

عَمْرُكَ اللَّهُ أَمَا تَعْرِفُنِي أَنَا حَرَّاثُ الْمَنَايَا فِي الْفَزَعِ

○ قَوْلُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ^(٥):

أَلْكِنِي إِلَيْهَا عَمْرُكَ اللَّهُ يَا فَتَى بَايَةَ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

عَمْرُكَ اللَّهُ يَا سَعَادُ عِدِينِي بَغْضٍ مَا أَبْتَغِي وَلَا تُؤَيِّسِينِي

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا قُلْتُ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذِبًا

(١) التذيل والتكميل: ٣٣٧/١١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع: ٢٦١/٤.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٢٦/١٣.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٦/١١.

(٥) انظر: اللامات: ٨٤/١ (المكتبة الشاملة).

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤٩٨/٢ (المكتبة الشاملة).

(٧) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣٩١/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٦/١١.

O قول الشاعر^(١):

أَلَمْ تَعْلَمَنِي - يَا عَمْرُكَ اللَّهُ - أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

O قول الشاعر^(٢):

عَمْرُكَ اللَّهُ سَاعَةً حَدَّثِينَا وَذَرِينَا مِنْ قَوْلٍ مَنْ يُؤْذِينَا

O قول الراجز^(٣):

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِنْ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ أَنَّ لَفْظَةَ (عَمْرُكَ) تُوسِّمُ فِيهَا بِمَا يَأْتِي:

* أَنَّهَا مَفْتُوحَةُ الْعَيْنِ، وَسَاكِنَةُ الْمِيمِ وَجُوبًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ: عُمَرُ، وَعُمَرُ، وَعَمْرُ، وَلَمْ يُقْرَأْ فِي الْقِرَاءَاتِ إِلَّا بِالْفَتْحِ. وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُودُ إِلَى أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِأَسْلُوبِ الْقَسَمِ، وَدَلَالَةٍ خَاصَّةٍ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَصَائِصٍ تُمَيِّزُهُ مِنْ مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ، وَإِلَى أَنَّ هَذَا أَسْلُوبٌ يَكْثُرُ الْإِلْتِجَاءُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَلِذَلِكَ صِيرَ إِلَى تَخْفِيفِهِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ رُوِّتَ بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحِ فِي قَوْلِ عُمَرُ بْنُ رَبِيعَةَ^(٤):

أَقَامَ أَمْسٍ خَلِيطُنَا أَمَّ سَارَا سَائِلٌ بَعَمْرِكَ أَيَّ ذَاكَ اخْتَارَا

* أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، أَوِ الْمُخَاطَبَةِ.

* أَنَّهَا يَأْتِي بَعْدَهَا، وَبَعْدَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظُ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبًا فِي الْغَالِبِ، وَمَرْفُوعًا فِي النَّادِرِ.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٥٩٥/٢.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٢٦/١٣، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٦/١١.

(٣) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ذ/١١٢، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان: ٣٩/٣، ابن جني، الخصائص: ٣٦٨/٢.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣٩٣/١.

* أَنَّهَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِلَامِ الْإِيتِدَاءِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، أَوْ لَامِ جَوَابِ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ.

* أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، أَوْ الْمُخَاطَبَةِ، وَغَيْرِهِمَا، وَغَيْرَ مَذْكُورٍ بَعْدَهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ.

* أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ، وَمَنْصُوبَةٌ فِي: عَمَرَكُ (بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ) اللَّهُ (بِالنَّصْبِ).

* أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ فِي: عَمَرَ اللَّهُ مَا فَعَلْتُ.

* أَنَّهَا اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ كَمَا قِيلَ، أَوْ مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ: تَعْمِيرُكَ اللَّهُ، وَعَمَرُكَ اللَّهُ.

* أَنَّ مَعْنَاهَا: الدِّينُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْعَيْشُ، وَالْعِبَادَةُ، وَالْعِمَارَةُ، وَالْإِعْتِبَارُ كَمَا ذَكَرَ الْمَعْرِيُّ عَلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّهَا الدِّينُ^(١).

* أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي الدُّعَاءِ، وَغَيْرِهِ لَا فِي الْقَسَمِ عِنْدَ النُّحَاةِ فِي: عَمَرُكَ اللَّهُ.

* أَنَّهَا فِي: عَمَرَ اللَّهُ (بِفَتْحِ رَاءٍ: عَمَرَ، وَجَرَّ لَفْظُ الْجَلَالَةِ) تُوسَمُ بِالْقُبْحِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى الرَّفْعُ كَمَا يُفْهَمُ.

* أَنَّهَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ رَبِيعَةَ السَّابِقِ:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمَرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

لَمْ يَرِدِ الْقَسَمُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُطِيلَ عُمَرُكَ كَمَا قِيلَ، عَلَى أَنَّهَا تُؤْمَى إِلَى الدُّعَاءِ. وَتَأْوِيلُ نَصْبِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَوْضُوعَةِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمَزِيدِ (عَمَرُكَ اللَّهُ، وَتَعْمِيرُكَ اللَّهُ) نَحْوِيًّا يَكْمُنُ فِيهَا يَأْتِي:

○ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَثْرُوكٍ إِظْهَارُهُ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مَعْنَى: عَمَّرْتُكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا، وَأَنَّ الزَّائِدَ فِي (تَعْمِيرًا) قَدْ حُذِفَ.

○ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَثْرُوكٍ إِظْهَارُهُ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: أَعَمَّرْتُكَ اللَّهُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ: تُحْلِفُهُ بِاللَّهِ، وَتَسْأَلُهُ بِطُولِ عُمَرِهِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٢٣/١٣.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٢٣/١٣، سيبويه، الكتاب: ٣٢٣/١، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٣٣٥/١.

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي أَلُوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْدِي

وقول الآخر:

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ

على أَنَّ المراد كما قيل: ذَكَرْتُكَ اللَّهُ.

○ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى مَعْنَى: عَمَّرْتُكَ اللَّهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: عَمَّرْتُ اللَّهُ إِيَّاكَ، أَوْ سَأَلْتُ اللَّهُ أَنْ يُعَمِّرَكَ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ ضَمَّنَ مَعْنَى: اسْتَخْلَفْتُهُ بِاللَّهِ، وَتَسْأَلُهُ بِطُولِ عَمْرِهِ، أَوْ: أَسَأَلْتُكَ تَعْمِيرَكَ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْمَصْدَرِ (عَمَّرَ) الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ (تَعْمِيرِكَ).

○ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ، وَبَوَائِي قَسَمَ حُذِفَتْ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَعَمِّرَكَ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ نَائِبَةٌ عَنِ الْبَاءِ: أَقْسَمُ بِعَمْرِكَ، أَوْ بِفِعْلِ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهَا كَمَا مَرَّ، وَالتَّقْدِيرُ: عَمَّرْتُكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا، عَلَى أَنَّ (عَمَّرَكَ) وَضِعَتْ مَوْضِعَ التَّعْمِيرِ، أَوْ مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ مَنْصُوبَةٌ إِلَى الْمُبَرَّدِ.

○ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: سَأَلْتُكَ بِعَمْرِكَ اللَّهُ، أَقْسَمُ عَلَيْكَ بِعَمْرِكَ (بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْدَّوَامِ، وَالْبَقَاءِ، وَيُعَزِّزُ هَذَا الْقَوْلَ دُخُولُ الْبَاءِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ رَبِيعَةَ^(١):

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا فَشَاقَّكَ، أَمْ لَقِيتَ لَهَا خَدِينًا

○ أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ مَعَ (لَعَمْرُكَ) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لَعَمْرُكَ اللَّهُ، وَيَجُوزُ: لَعَمْرُ اللَّهِ، وَعَمَّرَ اللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا.

وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بـ: عَمَّرْتُكَ تَعْمِيرًا، عَلَى أَنَّ التَّعْمِيرَ خُفِّفَ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهَذَا الْفِعْلِ كَمَا مَرَّ: "وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ: عَمَّرَكَ اللَّهُ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ قَالَ: عَمَّرْتُكَ

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٦/١١.

الله بَمَنْزِلَةٍ: نَشَدْتُكَ اللهُ، فَصَارَتْ (عَمَرَكُ اللهُ) مَنْصُوبَةً بِ: عَمَرْتُكَ اللهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَمَرْتُكَ عَمْرًا، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا، وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ^(١).
وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّ (عَمَرَكُ) مَصْدَرٌ اسْتَعْمَلُوهُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ: تَعْمِيرُكَ كَالْقَدْرِ وَالتَّقْدِيرِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ+:
فَإِنْ يَبْرَأَ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي

عَلَى أَنَّ الْقَدْرَ وَضِعَ مَوْضِعَ التَّقْدِيرِ مَصْدَرٍ: قَدَرٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ: عَمَرْتُكَ اللهُ تَعْمِيرًا، وَالْمُرَادُ: سَأَلْتُ اللهُ تَعْمِيرَكَ: " وَالْأَصْلُ فِيهِ: عَمَرْتُكَ اللهُ تَعْمِيرًا مِثْلَ تَعْمِيرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، فَالتَّعْمِيرُ الْأَوَّلُ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ يَعْنِي الْكَافَ، قَالَ: وَالْأَسْمَاءُ الْآخَرَانِ مَفْعُولٌ بِهِمَا، يَعْنِي: إِيَّاهُ نَفْسَكَ، قَالَ: ثُمَّ اخْتُصِرَ هَذَا الْكَلَامُ، وَحُذِفَتْ زَوَائِدُ الْمَصْدَرِ. انْتَهَى كَلَامُهُ^(٢).

وَالْكَافُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا (عَمَر) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ (عَمَر) الَّذِي حُلَّ مَحَلَّ (تَعْمِير) مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى فِي هَذَا التَّقْدِيرِ، وَفِيهِ أَيْضًا حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ، وَمَفْعُولِيهِ، وَهُمَا: الْكَافُ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ، وَبَقَاءُ الْمَصْدَرِ وَصِفَتِهِ (مِثْلَ)، وَالْمَصْدَرُ الَّذِي أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَمَفْعُولِيهِ: تَعْمِيرًا مِثْلَ تَعْمِيرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ (تَعْمِيرًا)، وَحُلَّتْ صِفَتُهُ (مِثْلَ) مَحَلَّهُ: مِثْلَ تَعْمِيرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الصِّفَةُ الْقَائِمَةُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ: تَعْمِيرِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَتْ زَوَائِدُ الْمَصْدَرِ (تَعْمِيرِكَ)، فَصَارَ التَّرْكِيبُ: عَمَرَكُ إِيَّاهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ وَضِعَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ (الله) مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ (إِيَّاهُ)، فَصَارَ التَّرْكِيبُ: عَمَرَكُ اللهُ نَفْسَكَ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي (نَفْسَكَ)، فَصَارَ التَّرْكِيبُ: عَمَرَكُ اللهُ.

وهذا التَّرْكِيبُ فِيهَا مَرَّةٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرِيًّا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ دُعَائِيًّا إِنْشَائِيًّا عَلَى حَسَبِ نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَوَاصُلِهِ مَعَ الْمُخَاطَبِ، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مِنْ مُؤَثِّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ.

(١) سيبويه، الكتاب: ٣٢٢ / ١. ٣٢٣.

(٢) انظر: ابن الشَّجَرِيِّ، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١١٠ / ٢.

وخالف المعري إجماع النحاة، إذ ذهب إلى أن اشتقاق (عمرَك الله) من الاعتبار، والعمرَة، على أن المعنى: عمرت البيت الحرام إذا زرتُه، وأن التقدير: أذكركَ عمرَك الله، وفي هذا التقدير مضاف محذوف تقديره: أذكركَ خدمتك الله، وأجاز أن يكون من: عمرت الدار على أن المراد: بعمرِكَ المنازل المشرقة بذكرِكَ الله، وعبادته كما في قول المتنبي^(١):
عمرَك الله هل رأيت بُدوراً قبلها في براقع وعُشود

على أنه ذهب هذا المذهب في عدّه (عمرَك) مشتقاً من الاعتبار، أو من العبارة فراراً من غموض أقوال النحاة في هذا القول كما ذكر ابن السجري: "فخالف قول فحول النحويين المتقدمين، والمتأخرين فراراً من غموض معاني أقوالهم فيه؛ لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه، فتمحل اشتقاقاً محالاً"^(٢).

ويفهم مما في مظهر هذه المسألة أن (عمرَك) مفعول به ثانٍ لفعل محذوف تقديره: أسأل الله عمرَك، على أن الكاف مضاف إليه، وأن لفظ الجلالة منصوب بالمصدر، وأنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أسأل الله أن يطيل عمرَك، على أن الكاف مضاف إليه، وأن لفظ الجلالة مفعول به لفعل محذوف تقديره: أسأل.

ويتبدى لي أن ما مر من تأويل النحاة لهذه العبارة يؤسم بغموض معانيها، وشيوع التوهم في هذه التأويل التي لا تحتملها طبيعة اللغة.

ولفظ الجلالة فيما مر منصوب على المفعول به للمصدر (تعمير) الذي حل محله (عمر)، والتقدير: تعميرَك الله، على أن الكاف مضاف إليه، وفاعل في المعنى، وأن المراد الإقرار له بالبقاء، وقيل إن المراد: عبادتك الله، وإنه يجوز أن يكون التقدير: أسأل الله تعميرَك، على أن لفظ الجلالة مفعول أول، و(تعميرَك) مفعول ثانٍ.

وقيل إن: عمر الله - قبيح على أن الأحسن: عمرَك، وعمر الله؛ لأن المصدر (عمر) ليس مضافاً إلى الكاف ويغدها لفظ الجلالة منصوباً كما مر: عمرَك الله. ويختلف قولهم: عمرَك الله - عن قولهم: عمر الله - كما ذكر ابن السجري - فيما يأتي:

(١) انظر: ابن السجري، أمالي ابن السجري: ١١٣/٢.

(٢) ابن السجري، أمالي ابن السجري: ١١٣/٢.

- أَنَّ (عَمَرَكَ اللَّهُ) لَيْسَ بِقَسَمٍ عِنْدَ جُلِّ النَّحْوِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُ لَا جَوَابَ لَهُ ظَاهِرًا، أَوْ مُقَدَّرًا ؛
لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَدْعُوَ لِلْمُخَاطَبِ بِالتَّعْمِيرِ كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ السَّابِقِ.
- أَنَّ نَصَبَ (عَمَرَكَ اللَّهُ) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَأَنَّ نَصَبَ (عَمَرَكَ اللَّهُ) عَلَى
الْمُصَدَّرِ.

- أَنَّ الْعَمَرَ فِي (عَمَرَكَ اللَّهُ)، وَ (وَعَمَرَكَ، يَا فَلَانُ) بِمَعْنَى الْعُمَرِ، وَأَنَّ (عَمَرَكَ اللَّهُ) بِمَعْنَى
التَّعْمِيرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُصَدَّرَ أُقِيمَ مُقَامَهُ، وَالتَّقْدِيرُ:
عَمَرْتُكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا (عَمَرًا) كَمَا مَرَّ.

وَتَأْوِيلُ رَفْعِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ فِيهَا حِكَاةُ الْمَازِي: عَمَرَكَ اللَّهُ - يَكْمُنُ فِي أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى
الْفَاعِلِ لـ (عَمَرَكَ) الْقَائِمِ مَقَامَ (تَعْمِيرِكَ) كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيًّا مَفْعُولٌ
بِهِ مَعْنَوِيًّا، وَالْمُرَادُ: عَمَرَكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا.

(ب) الشَّوَاهِدُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا (عَمَرَكَ اللَّهُ) مَرْفُوعًا:

○ لَعَمْرُ أَبِيكَ، لَعَمْرُكَ

○ لَعَمْرُ اللَّهِ، لَعَمْرُ إِلَهِكَ (قَسَمٌ بِبَقَاءِ اللَّهِ، وَدَوَامِهِ).

○ عَمَرَكَ اللَّهُ، عَمَرَكَ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ (بِنَصَبٍ: عَمَرَ، وَعُدَّ ضَعِيفًا، وَقِيلَ إِنَّ نَصَبَهُ وَاجِبٌ إِذَا
حُذِفَتِ اللَّامُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي وَجُوبِ عَدَمِ إِعْمَالِهِ).

○ قَوْلُ زُهَيْرٍ^(١):

لَعَمْرُكَ وَالْحُطُوبُ مُغِيرَاتٌ وَفِي طُؤْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

○ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ^(٢):

لَعَمْرُكَ أَبِي عُمَرَ سَاقَةُ الْمُنَى إِلَى جَسَدٍ يُورِي لَهُ الْأَهَاضِيبُ

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

(١) انظر: اللآمات: ٨٤ / ١ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: اللآمات: ٨٤ / ١ (المكتبة الشاملة).

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه: ٣٥٣ / ٢.

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا تُحَالِطِ اللَّيْلَانِ جَانِبُهُ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بِنُوقِشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاها

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

أَجْهًا لَا تُقُولُ بِنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيِّكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

O قَوْلُ أَبِي شَهَابٍ الْهَذَلِيِّ^(٣):

فَإِنَّكَ عَمَرَ اللَّهُ إِنْ تَسْأَلِيهِمْ بِأَخْسَابِنَا إِذَا تَجِلُّ الْكَبَائِرُ

O قَوْلُ الْأَعَشَى^(٤):

وَلَعَمْرُ مَنْ جَعَلَ الشُّهُورَ عَلامَةً فَبَيْنَ مِنْهَا نَقَصَها وَكَمَالُها

O قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٥):

لَعَمْرِي وَمَا عَمِرِي عَلَيَّ بِهَيِّينَ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلْأِ عَلِيٍّ الْأَقَارِعُ

O قَوْلُ طَرْفَةَ^(٦):

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ أَخْطَأَ الْفَتَى لَكَ الطُّوْلُ الْمُرْخَى وَثِيَاهُ بِالْيَدِ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

(١) ابن الأنباري، الإنصاف: ٢٥١٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٣٣٤ / ١١.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣٩٢ / ١.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤٩٠ / ٦ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي: ٤١ / ١٠، السمين الحلبي، الدر المصون: ١٧٥ / ٧.

(٦) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي: ٤١ / ١٠.

(٧) السمين الحلبي، الدر المصون: ١٧٥ / ٧.

رُقِيَ بِعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمُنَى ثُمَّ امْطَلِينَا

على أَنَّ لَفْظَةَ الْعَمْرِ جُرَتْ بِالْبَاءِ.

○ قَوْلُ عُمَارَةَ بْنِ عَقِيلٍ الْحَنْظَلِيِّ^(١):

رَعْمَلُكَ إِنَّ الطَّائِرَ الْوَاقِعَ الَّذِي تَعَرَّضَ لِي مِنْ طَائِرٍ لَصْدُوقُ

يَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّ أَنْ لَفْظَةَ (عَمْر) تُوسَمُ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ:

○ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ، وَمُضَافَةٌ إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، أَوْ غَيْرِهِ ضَمِيرًا كَانَ، أَوْ اسْمًا.

○ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ، أَوْ مَنْصُوبَةٌ غَيْرُ مَسْبُوقَةٍ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ، وَمُضَافَةٌ إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، أَوْ غَيْرِهِ ضَمِيرًا كَانَ، أَوْ اسْمًا.

○ أَنَّهَا تَخْلُو مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ بَعْدَهَا، وَبَعْدَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ مَنْصُوبًا، كَمَا مَرَّ.

○ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ، وَهُوَ اسْتِغْمَالٌ بِحَاجَةٍ إِلَى جَوَابِ قَسَمٍ مَذْكُورٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ، أَوْ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ.

○ أَنَّ (رَعْمَلُكَ) مَقْلُوبٌ: لَعَمْرُكَ لِتَحْقِيقِ التَّخْفِيفِ لِكثْرَةِ اسْتِغْمَالِ، وَقِيلَ إِنَّهُ لُغَةٌ.

○ أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تُجَرَّ بِالْبَاءِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢) أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ: عَمْرُكَ اللَّهُ - مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِمْ: عَمْرُ اللَّهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَنَّ (عَمْرُكَ اللَّهُ) لَا يُعَدُّ قَسَمًا عِنْدَ جُلِّ النُّحَاةِ، وَأَنَّ (عَمْرُ اللَّهِ) قَسَمٌ، وَيُعَزِّزُهُ بَأَنَّهُ لَا جَوَابَ قَسَمٍ لَهُ مُقَدَّرًا، أَوْ مَذْكُورًا، عَلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ يُؤْمَى إِلَى الدَّعْوَةِ لِلْمُخَاطَبِ بِالتَّعْمِيرِ كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ السَّابِقِ:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عمر: ١٢٧/١٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ: ١٠٨/٢ - ١٠٩.

- أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ فِي (عَمْرُكَ اللَّهُ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْمَصْدَرِ (تَعْمِيرٍ) الَّذِي حُلَّ مَحَلُّهُ (عَمْرٌ)، وَهَذَا الْمَصْدَرُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَوِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ حُلَّ مَحَلُّهُ.

- أَنَّ: عَمْرُ اللَّهِ، وَعَمْرُكَ، يَا فُلَانُ بِمَعْنَى الْعُمُرِ، وَأَنَّهُ فِي (عَمْرِكَ اللَّهُ) بِمَعْنَى التَّعْمِيرِ، كَمَا مَرَّ.

وَتُعَرَّبُ لَفْظَةُ (لَعَمْرُكَ) فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ وَجُوبًا، عَلَى أَنَّ اللَّامَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، وَفِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ لَامُ جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَمْرُكَ لَعَمْرُكَ عَظِيمٌ.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

(١) أَنَّ النُّحَاةَ فِي مَظَانٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُجْمِعُونَ عَلَى نَصْبِ (عَمْرٌ) فِي: عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا طَالَعَنَا بِهِ أَبُو حَيَّانَ، وَالشُّيُوطِيُّ مِنْ حَيْثُ رَفَعَهُ، وَنَصَبَهُ.

(٢) أَنَّ النُّحَاةَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ (عَمْرُكَ اللَّهُ) لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَوَابَ لَهُ ظَاهِرًا، أَوْ مُقَدَّرًا إِلَّا مَا طَالَعَنَا بِهِ أَبُو حَيَّانَ، وَالشُّيُوطِيُّ اللَّذَانِ ذَكَرَا هَذَا الْقَوْلَ فِي بَابِ الْقَسَمِ^(١).

(٣) أَنَّ النُّحَاةَ مُجْمِعُونَ فِي الْغَالِبِ عَلَى نَصْبِ (عَمْرُكَ) فِي: عَمْرُكَ اللَّهُ - عَلَى الْمَصْدَرِ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا فِي الْغَالِبِ كَمَا مَرَّ.

(٤) أَنَّ (عَمْرٌ) فِي: عَمْرُ اللَّهِ، وَعَمْرُكَ، وَعَمْرُ أَيْتِكَ مَرْفُوعٌ، عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ فِيهَا عُدَّ قَبِيحًا.

(٥) أَنَّهُ لَا يُقَالُ: لَعَمْرُكَ اللَّهُ.

(٦) أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ: عَمْرُكَ اللَّهُ، وَعَمْرُ اللَّهِ كَمَا مَرَّ.

(٧) أَنَّ لَفْظَةَ (عَمْرٌ) تُرْفَعُ وَجُوبًا إِذَا اقْتَرَنْتَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ لَمْ تُقْتَرَنَّ بِهَا فِي مِثْلِ: عَمْرُكَ، وَعَمْرُ اللَّهِ بِقَيْدٍ أَلَّا يُذْكَرَ مَعَهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبًا، أَوْ مَرْفُوعًا أَعْلَى أَنَّ نَصْبَهَا فِي: عَمْرُ اللَّهِ عُدَّ قَبِيحًا.

(١) انظر: همع الهوامع: ٢٦٠/٤ - ٢٦١.

(٨) أَنَّ هُنَاكَ غُمُوضًا فِي تَفْسِيرَاتِ النُّحَاةِ نَحْوِيًّا، وَدَلَالِيًّا كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ.

(٩) أَنَّ هُنَاكَ تَوْهُمًا، وَتَحْيَلًا فِي تَأْوِيلَاتِ النُّحَاةِ فَضْلًا عَنْ تَعَدُّدِهَا.

(١٠) أَنَّ هُنَاكَ أَكْثَرَ مِنْ رِوَايَةٍ فِي حَرَكَتَيْ (عَمَرَ)، وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ الْإِعْرَابِيَّتَيْنِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِهَا فِيهَا مِنْ إِشْكَالَاتٍ تَفْرِضُ سُلْطَانَهَا عَلَى الْبَاحِثِ أَنْ يَرْجِعَ النَّظَرَ فِيهَا مَسَائِلَهَا الْمُخْتَلِفَةَ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّوْهُمَاتِ، وَإِزَالَةِ مَا عَلِقَ بِهَا مِنْ غُمُوضٍ رَغْبَةً فِي تَيْسِيرِهَا مِنْ خِلَالِ مَا يَأْتِي:

○ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ يُحْمَلَ نَصَبُ (عَمَرَ)، وَ(اللَّهُ) فِي: عَمَرَكَ اللَّهُ - عَلَى أَنَّهَا يَحْمِلَانِ وَظِيفَةَ دَلَالِيَّةٍ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْفَضَلَاتِ الَّتِي يُسْهِمُ عَامِلُ التَّامِ الْكُوفِيِّ فِي نَصْبِهَا إِنْ رَغَبْنَا فِي الْحِفَاطِ عَلَى كَوْنِهَا مَنْصُوبَتَيْنِ.

○ أَنْ يُكْتَفَى بِالرَّغْبَةِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى هَذَا التَّرَكِيبِ الْأُسْلُوبِيِّ دُونَ التَّعَرُّضِ لِإِعْرَابِ مُكَوِّنَاتِهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ أُسْلُوبٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ خَصَائِصَ يَنْهَازُهَا عَنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي أَسَالِيبِ الْمَدْحِ، وَالذَّمِّ، وَالتَّعْجِبِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ، وَالنَّدْبَةِ، وَالنَّدَاءِ، وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ إِعْرَابَ كُلِّ لَفْظَةٍ فِي هَذِهِ الْأَسَالِيبِ قَدْ يُسْهِمُ فِي إِفْسَادِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَوْمِئَ إِلَيْهِ ظَاهِرِيًّا، وَسِيْمِيًّا، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى الْاِكْتِفَاءِ بِتَدْوِينِهَا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَّفْكِيكِ. وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا رَفْعُ هَذَا الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْقَوْلِ فَضْلًا عَنْ نَصْبِهِ: عَمَرَكَ اللَّهُ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ، وَعَدُّ هَذَا الْمَصْدَرِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ التِّزَامُ اللَّفْظِيَّ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ فِي هَذَا الْأُسْلُوبِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ نَصْبَةً، أَوْ رَفْعَةً كَمَا يَظْهَرُ لِي.

○ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (عَمَرَ) فِي: عَمَرَكَ اللَّهُ - الرَّفْعَ حَمَلًا عَلَى: لَعَمَرَكَ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ انْزِيَا حَا مِنْ الرَّفْعَةِ إِلَى النَّصْبَةِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا كَمَا فِي نَصْبِ: عَمَرَكَ، وَعَمْرِي، وَعَمَرَ أَبْنِكَ الَّذِي عُدَّ قَبِيحًا، عَلَى أَنَّ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ انْزِيَا حَا مِنْ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ مَا مَرَّ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي رَفْعِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ لَيْسَ الْقَسَمُ؛ لِأَنَّ خَبْرَهُ يَجُوزُ ذِكْرُهُ، وَحَذْفُهُ.

○ أَنْ يُعَدَّ مَا جَاءَ فِيهَا مَرَّ مِنْ شَوَاهِدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ أُسْلُوبِ الْقَسَمِ الَّذِي قَدْ يَوْمِئُ إِلَى الدُّعَاءِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بَابٍ غَيْرِهِ.

O أن نصب لفظ الجلالة في: عَمَرَكَ اللهُ يُمكنُ أن يُحمَلَ على أنه يُحمَلُ وَظيفَةً دَلَالِيَّةً؛
لأنه فَضْلَةٌ جِيءَ بِهَا لِتَمْيِيمِ الْمَعْنَى، أو على أن الأَصْلَ رَفَعُهُ كَمَا رُوِيَ: عَمَرَكَ اللهُ - على
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (عَمَر) على أن التَّقْدِيرَ: عَمَرَكَ اللهُ، على أن المراد: عِبَادَتُكَ، أو وَجُودُكَ
خِدْمَةُ اللهِ بِتَنْفِيذِ أَوَامِرِهِ، واجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، أو: عَمَرَكَ عِبَادَةُ اللهِ، على أن فِيهِ حَذْفُ
المُضَافِ، وإِحْلَالِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ. وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ رِوَايَةُ الرَّفْعِ، على الرَّغْمِ مِنْ
أنَّ الأَصْلَ النَّحْوِيُّ فِي ذَلِكَ حَذْفُ الْخَبَرِ وَجُوبًا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَصًّا صَرِيحًا فِي الْقَسَمِ
فِي الْغَالِبِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ أُسْلُوبِ الْقَسَمِ.

قَعْدَكَ، وَقَعْدَكَ اللهُ، وَقَعِيدَكَ اللهُ؛

مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ^(١):

* قَعْدَكَ اللهُ لَا فَعْلَنَ.

* قَعْدَكَ أَلَّا تَفْعَلَ كَذَا.

* قَعِيدَكَ أَلَّا تَقُومَ.

* قَعْدَكَ، وَقَعِيدَكَ لَا آتِيكَ.

* قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

قَعِيدَكُمَا اللهُ الَّذِي أَنْتُمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْيَيْضَتَيْنِ الْمُنَادِيَا

* قَوْلُ قَيْسِ الْعَمِرِيِّ:

قَعِيدَكَ رَبَّ النَّاسِ، يَا أُمَّ مَالِكٍ أَلَمْ تُعَلِّمِينَا نِعَمَ مَا أَوْى الْمُحَصَّبِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَعْدَكَ اللهُ، هَلْ عَلِمْتَ بَأَنِّي فِي هَوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعْنَى

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١١/٣٤٠ -، ابن مالك، شرح الكافية الشافية:

١/٣٩١ -، السيوطي، همع الهوامع: ٤/٢٦١ -، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: ٢/١١٣ -،

الزبيدي، تاج العروس، قعد: ٩/٥٦.

* قَوْلُ مُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ:

فَقَعْدَكَ إِلَّا تُسَمِّعِنِي مَلَامَةً وَلَا تُنَكِّئَنِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَنْجَعَا

* قَوْلُ مُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ السَّابِقِ:

بِقَعْدِكَ إِلَّا تُسَمِّعِنِي مَلَامَةً وَلَا تُنَكِّئَنِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَنْجَعَا

* قَوْلُ قُرَيْبَةَ الْأَعْرَابِيَّةِ:

قَعِيدُكَ، عَمَرَ اللَّهُ، يَا بِنْتَ مَالِكٍ أَلَمْ تُعَلِّمِينَا نِعَمَ مَوْلَى الْمُحَصَّبِ

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّةً:

O أَنْ فِي (قَعْدَكَ) لُغَتَيْنِ: فَتَحَ الْقَافِ، وَكَسَرَهَا.

O أَنْ هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ فِيهِمَا قَوْلَانِ مِنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ الصَّرْفِيُّ، وَدَلَالَتُهُ:

(أ) أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ مِنْ بَابِ (فَعِلٍ)، وَ(فَعِيلٍ)، عَلَى أَنَّ نَظِيرَهُمَا: الْحِسُّ، وَالْحَسِيسُ، وَأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الْمُرَاقَبَةِ.

(ب) أَنَّهُمَا بِمَعْنَى الرَّقِيبِ الْحَفِظِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ نَظِيرَهُمَا: خِلٌّ وَخَلِيلٌ، وَنَدٌّ وَنَدِيدٌ، وَشَبَّةٌ وَشَيْبَةٌ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا فِي هَذَا الْقَوْلِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

O أَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْقَسَمِ بِقَيْدِ تَوَافُرِ قِيُودِ هَذَا الْقَسَمِ كَكَوْنِهِمَا مَصْدَرَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ حُذِفَ الْعَامِلُ فِيهِمَا وَجُوبًا كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَقِيلَ إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُ جَوَابِ الْقَسَمِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: قَعْدَكَ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُمَا ضَمَّنَا مَعْنَى الْقَسَمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُ: عَمَرَكَ اللَّهُ فِي الدُّعَاءِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَثْبَتَكَ اللَّهُ.

O أَنْ فِي نَصْبِهِمَا خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ:

(أ) أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُمَا قَائِمَانِ مَقَامَهُ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: قَعَدْتُكَ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: سَأَلْتُكَ بِقَاءِ اللَّهِ، وَأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ: عَمَرَكَ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلٌ سِيوِيهِ كَمَا مَرَّ.

(ب) أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمُرَاقِبَةِ، وَمَنْصُوبَانِ يَفْعَلُ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَقْسِمُ بِمُرَاقِبَتِكَ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ حُذِفَتْ، فَوَصَلَ فِعْلُ الْقَسَمِ إِلَى مَعْمُولِهِ بِلا وَسَاطَةِ، ثُمَّ حُذِفَ هَذَا الْفِعْلُ تَخْفِيفاً لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ اسْلُوبِ الْقَسَمِ، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَلَّا يُضْمَرَ مَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ.

وَقِيلَ إِنَّ كِلَيْهِمَا بِمَعْنَى: نَاشَدْتُكَ اللَّهُ، وَإِنَّهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ مَعَكَ، وَيَحْفَظُ عَلَيْكَ قَوْلَكَ، وَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا: نَشَدْتُكَ اللَّهُ، وَاللَّهُ مَعَكَ، عَلَى أَنَّ الْقَعِيدَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى الْمُقَاعِدِ (الْمُفَاعِلِ) كَالْخَلِيطِ وَالْمُخَالِطِ، وَالصَّدِيقِ وَالْمُصَادِقِ، وَالْعَشِيرِ، وَالْمُعَاشِرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ، وَصَاحِبُكَ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ كُلِّ نَجْوَى. وَلَا يَخْرُجُ مَا مَرَّ عَنْ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى.

(ج) أَنَّ الْمَازِيَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا فِعْلَ لَقَعِيدٍ بِخِلَافِ: عَمَرَكَ اللَّهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ النُّحَوِيِّينَ الَّذِينَ يَبْنُونَ مِنْ كِلَيْهِمَا فِعْلاً.

O أَنْ فِي نَصْبِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ بَعْدَهُمَا قَوْلَيْنِ:

(أ) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهِمَا عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرَانِ بِمَعْنَى الْمُرَاقِبَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَسْأَلُكَ بِقَعِيدِكَ اللَّهُ، وَتَقْعِيدِكَ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: بَوَصْفِكَ اللَّهُ بِالثَّبَاتِ، وَالِدَّوَامِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ ابْنِ سِيدِهِ.

(ب) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهُمَا (قَعِيدَكَ، وَقَعِيدَكَ) عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الرَّقِيبِ، وَالْحَفِيطِ، وَهُمَا اللَّهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقْسِمُ بِقَعِيدِكَ، وَقَعِيدِكَ، عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْخَفْضِ حُذِفَ تَخْفِيفاً، وَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمَا، فَيَكُونَانِ مَنْصُوبَيْنِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقْسِمُ قَعِيدَكَ، وَقَعِيدَكَ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: أَقْسِمُ بِقَعِيدِكَ، وَقَعِيدِكَ بِاللَّهِ.

O أَنَّ (قَعِيدَكَ)، وَ (عَمَرَ اللَّهُ) قَسَمَانِ قَدْ تَجَاوَرَا، وَهُوَ تَجَاوُزٌ يُعَزِّزُ مُعَامَلَةَ (قَعِيدَكَ) مُعَامَلَةَ (عَمَرَ اللَّهُ)، وَأَنَّ الْقَسَمَ الثَّانِي يُؤَكِّدُ الْقَسَمَ الْأَوَّلَ إِذَا لَمْ يُجْمَلْ هَذَا التَّجَاوُزُ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ.

وَبَعْدُ فَلَا تَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ تَوَهُمَاتُ النُّحَاةِ فِي تَأْوِيلِ نَصْبِ هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ يَدُورُ فِي فَلَكَ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لِتَعَزِيرِ تَفْسِيرِ النَّحْوِ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو:

O إِلَى الْاِكْتِفَاءِ بِحِفْظِ هَذَا الْأُسْلُوبِ بِمُكُونَاتِهِ التَّرْكِيبِيَّةِ بِلا تَفْكِيكِ نَحْوِيٍّ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْكِيكَ يُفْسِدُ مَعْنَاهُ، وَيَتَلَاشَى بِهِ جَمَالُهُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ أُسْلُوبٍ خَصَائِصَ يَنَازِلُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ التَّرَاكِبِ الْأُخْرَى الَّتِي لَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ بَابِ الْأَسَالِيبِ.

O إلى أن يُعَدَّ أَضَلُّ هذا الأُسْلُوبُ: قَعْدُكَ اللهُ، وَقَعِيدُكَ اللهُ، على أَنَّ هُنَاكَ انْزِيَا حَا مِنْ الرِّفْعِ على الاِيتِدَاءِ والْحَيَرِ إلى النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ التَّخْفِيفِ لكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الأُسْلُوبِ، فَضْلاً عَمَّا يَجِبُ أَنْ يَنْهَازَ بِهِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يُؤْمَثُوا إِلَى وُرُودِ هَذَا الرِّفْعِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وهذا على خِلَافِ: عَمَرُكَ اللهُ (عَمَرُكَ اللهُ، وَعَمَرُكَ اللهُ، وَلَعَمَرُكَ، وَعَمَرُكَ، وَعَمَرُكَ)، وَيُمْكِنُ حَمْلُ رَفْعِهِمَا على أَنَّهَا لَيْسَا فِي سِيَاقِ الْقَسَمِ. وَمِنْ الْمَصَادِرِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَائِكَ، وَدَوَائِكَ، وَهَذَاذِيكَ، وَحِجَازِيكَ، وَحَذَارِيكَ بِقَيْدِ التَّشْيِيعِ، والإِضَافَةِ: لَبَّيْكَ؛

يَشْتَمِلُ الْحَدِيثُ عَنْ هَذَا الْمَصْدَرِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بِقَيْدِ التَّشْيِيعِ، والإِضَافَةِ على مَا يَأْتِي:
O بُنِيَّةُ الصَّرْفِيَّةِ: فِي كَوْنِ هَذَا الْمَصْدَرِ مُفْرَداً، أَوْ مُثْنًى قَوْلَانِ^(١):

(أ) أَنَّهُ مُثْنًى وَاحِدُهُ: لَبَّ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَالْحَلِيلِ، وَسَيَبَوِيهِ.
(ب) أَنَّهُ مُفْرَدٌ، على أَنَّ أَضْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُضَافَ: لَبَّيْ (اسْمٌ مَقْصُورٌ)، وَأَنَّ أَلْفَهُ قُلِبَتْ يَاءً لِإِضَافَتِهَا إِلَى كَافِ الضَّمِيرِ كَمَا فِي لَدَيْكَ، وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ.
وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ أَضَلَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ عِنْدَ يُونُسَ هُوَ: لَبَّبْ (فَعْلَلٌ)، على أَنَّ الْبَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنْ هَذَا الْاسْمِ (لَبَّبْ) قُلِبَتْ يَاءً لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّضْعِيفِ، فَصَارَ: لَبَّيْ، ثُمَّ قُلِبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا: لَبَّيْ، وَقَدْ قُلِبَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ يَاءً عِنْدَ إِضَافَتِهَا: لَبَّيْكَ، لَبَّيْهِ كَمَا فِي: لَدَيْكَ، وَلَدَيْهِ^(٢). وَلَا يَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ مَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ مِنَ التَّوَهُّمِ الَّذِي لَا تَحْتَمِلُهُ طَبِيعَةُ اللُّغَةِ.

وَقِيلَ إِنَّ مَا يُؤْهِنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُونُسُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ فِي (لَبَّيْ) الْمُتَوَهَّمَةِ تُقَلَّبُ يَاءً أَيْضاً إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ كَمَا فِي قَوْلِ أَغْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي أَسَدٍ^(٣):

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٥١/١ - ٣٥٣، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٨/٧ - .

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، لِب: ١٨٦/٤ - .

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٨/٧ - ، ابن جني، سر صناعة اعراب: ٧٤٧/٢ - .

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ

على أبا عليٍّ الفارسيّ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ الْمُتَطَرِّفَةَ فِي (لَبَّيْ) تُقَلِّبُ يَاءً فِي الْوَقْفِ كَمَا فِي: هَذِهِ أَفْعَى، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجَرِّي الْوَقْفَ مُجْرَى الْوَصْلِ، وَهُوَ إِجْرَاءٌ يُعَزِّزُ بِهِ قَلْبَ الْأَلِفِ فِي (لَبَّيْ) يَاءً: لَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ، وَمِنْ هَذَا الْإِجْرَاءِ قَوْلُ زُهَيْرٍ^(١):

قَفَرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِثِ مِنْ ضَفَوِي أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسَّذِرِ

على أَنَّ الضَّفَوِي: مَكَانٌ دُونَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّيٍّ أَيْضًا أَنَّ الْأَلِفَ فِي (لَبَّيْ) عِنْدَ بَعْضِ النُّحَاةِ هِيَ يَاءُ التَّثْنَةِ فِي لَبَّيْكَ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَقُّوا فِعْلًا مِنَ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ: لَبَّ (صَوْتُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ - كَمَا فِي: أَمْسِ، وَغَاقِ) فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَيَاءُ التَّثْنَةِ، فَقَالُوا: لَبَّيْتُ (مِنْ: لَبَّيْكَ)، وَهُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِ سَيِّبَوَيْهِ، وَمَنْ تَبِعَهُ.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّبَوَيْهِ^(٢) أَنَّهُ لَا يُقَالُ: لَبَّيْ زَيْدٌ، وَسَعْدَى زَيْدٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤْمَى إِلَى أَنَّ أَصْلَ (لَبَّيْكَ) التَّثْنَةُ عَلَى أَنَّ الْمُفْرَدَ: لَبَّ (مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ (لَبَّيْ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣): دَعَوْنِي، فَيَا لَبَّيْ إِذَا هَدَرْتُ هُمْ شَقَائِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتْهَا هَذِرِي

مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ الْمُضَافُ فِيهِ: لَبَّ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، إِذْ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ: لَبَّيْ - لَقِيلَ: لَبَّايْ، وَلَبَّيْ فِي لُغَةٍ هَذِلٍ. وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ إِضَافَةَ (لَبَّيْ) إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَضَمِيرِ الْغَائِبِ - تُوسَمُ بِالشُّدُودِ كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ^(٤):

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءُ ذَاتُ مَنْزَعٍ يُّوْنِ

لَقُلْتُ: لَبَّيْ لَنْ يَدْعُونِي

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٩/٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٥١/١.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٩/٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٧٩/٧.

وفي موضع الكاف في (لبيك) قولان^(١):

* أنها مضاف إليه نحويًا مفعول به معنويًا، على أن التقدير: لزومًا لطاعتك، وانقيادًا لما ترغب فيه، وهو قول جمهور النحاة.

* أنها حرف خطاب كما في: أبصرك، والنجاءك (اسم فعل غير متمكن)، وأستك، على أن نون التثنية حذفت لشبهه هذا الحرف بضمير المخاطب المتصل، ولأنه واجب الاتصال بالاسم كما في: ذلك، وتلك، وذاك، وأولئك، وهذا الاتصال الواجب لا يتحقق إلا بحذف نون المثني، وهو قول أبي الخطاب الأعلَم.

وبعد فلا محوج إلى تفكيك هذا المصدر، على أنه كالعلم المنقول من المثني، وجمع التصحيح كما في: حسنين، وعوضين، وخالدين، وعابدين، وعطيات، وآيات، وأضرابها، ويمكن الاكتفاء به مضافاً إلى كاف المخاطب لنُدرة المسموع منه مضافاً إلى غيرها، أو أن الكاف حرف خطاب، وهو الأول؛ لأن الحفاظ على بُنيته يسهم في تبين دلالاته في أثناء التليية، ولا مانع من إضافة هذا المصدر المثني إلى الاسم الظاهر، أو ضمير الغائب على حسب الوجهة إليه التليية، على الرغم من توهين كون الكاف حرف خطاب حذفت له نون التثنية، وعليه فلا محوج إلى تبين موضع الكاف الإعرابي؛ لأنها صارت كالجُزء من هذا المصدر.

○ العامل الناصب له:

قيل إن الفعل الناصب لهذا المصدر يفهم من معناه (ألزم طاعتك) لا من لفظه، فكأنه من: ألب بالمكان (أقام به)، على أنه لا يقال: أليتك لباً كما ذكر سيبويه: "ولا تقدر أن تقول: أليتك لباً، وأسعدك سعداً، ولا تقول (سعداً) بدل من: أسعد، ولا (لباً) بدل من: ألب، فلما لم يكن ذلك التمس له شيء من غير لفظه معناه... فالتمست ذلك للبيك، وسعديك، واللفظ الذي اشتقا منه إذا لم يكونا فيه بمنزلة الحمد، والسقي في فعلهما، ولا يتصرفان تصرفهما، فمعناهما القرب، والمتابعة، فمثلت بهما في النصب في لبيك، وسعديك..."^(٢). ولا

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٣/٧ - .

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣٥٣/١ - ٣٥٤.

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَذْهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيؤُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ: أَلَيْكَ إِبَاباً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ كُلَّهُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ مُصَنَّفِي مَعَاجِمِ الْأَفِيظِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى أَنْ يُكْتَفَى بِأَنَّ كُلَّ مُصَدِّرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْمُثَنِّاةِ الْمُنْصُوبَةِ يَحْمِلُ وَظِيفَةً دَلَالِيَّةً، وَهِيَ وَظِيفَةُ تُسْهِمُ فِي حَرَكَتِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ بِعَامِلِ السَّامِ الْكُوفِيِّ، أَوْ بِأَنَّ الْفَضْلَاتِ الْمُتَمَّاتِ لِلْمَعَانِي جَمِيعَهَا مَنْصُوبَةٌ دُونَ تَوْهَمِ فَعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا لَمْ يُسْمَعْ، أَوْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.

○ دَلَالَةُ الثَّنِيَّةِ فِي هَذَا الْمَصَدَرِ:

قِيلَ إِنَّ الثَّنِيَّةَ فِي هَذَا الْمَصَدَرِ حَقِيقِيَّةٌ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: تَلْبِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ بِأُخْرَى، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: حَنَانِيكَ، وَسَعْدِيكَ، وَإِنَّ ثَنِيَّةَ: دَوَالِيكَ حَقِيقِيَّةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُدَاوَلَةَ، تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: هَذَاذِيكَ؛ لِأَنَّ هَذَاذِيكَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَيْضًا. وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا التَّكْثِيرُ، وَمُدَاوَمَةُ الْعَمَلِ. وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَكَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّوَاصُلُ الْإِخْبَارِيُّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ مُؤَثِّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ.

حَنَانِيكَ:

الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَصَدَرِ الْمُثَنَّى كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ التَّصَرُّفِ، وَالنَّصَبُ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا إِلَّا فِي كَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ هَذَا الْمَصَدَرِ: تَحَنَّنَ حَنَانًا، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: تَحَنَّنَ تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنَّنٍ كَمَا فِي قَوْلِ الْحَظِيئَةِ^(١):

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا

عَلَى أَنَّ تَحَنَّنَ بِمَعْنَى: ارْحَمْ، وَاعْطِفْ.

وَاسْتِعْمَالُ هَذَا الْمَصَدَرِ، وَأَضْرَابُهُ مُفْرَدًا دُونَ ثَنِيَّةٍ يُصِيرُهُ مُتَصَرِّفًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْجِيهِ خُذِ الصِّكْرَ بِقُوَّةٍ وَءَاتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيرًا﴾^(٢) وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا^(٣) عَلَى أَنَّ (حَنَانًا) مَعْطُوفٌ عَلَى (الْحُكْمَ) مَفْعُولٍ (آتَى) الثَّانِي.

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، حنن: ٣٤/٤٦١، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٨٠/٧.

(٢) مريم: ١١-١٢.

وَمِنَ الْمُتَصَرِّفِ أَيْضاً قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(١) :
وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَحَى بْنِ حَزْمٍ مَعِيَ زَهُمُ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ

وَاسْتُعْمِلَ الْمُفْرَدُ مُضَافاً كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : حَنَانُكَ .
وَمِنَ الْمُتَصَرِّفِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) :
فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفُ

على أَنَّ (حَنَانُ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوباً . وَذَكَرَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ رَفَعَ (حَنَانُ) أَقْيَسُ مِنْ نَصْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِلَاجٌ : " وَزَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ الرَّفَعَ فِي (حَنَانُ) أَقْيَسُ ، وَأَنَّ قَوْلَكَ : الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْسُ مِنْ : حَنَنًا عَلَيْكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا عِلَاجٌ . وَرُدَّ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ (حَنَنًا عَلَيْكَ) وَاقِعاً ، وَلَيْسَ بِعِلَاجٍ ، فَيَكُونُ عَلَى حَدِّ الْوَاجِبِ عَلَيْنَا حَنَانُ ، فَهَذَا الْبَابُ لَمَّا كَانَ مُنَاجَاةً لَا يَسْتَقِلُّ أَحَدٌ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ قَوِيٍّ فِيهِ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُ وَيَتَنَ الدُّعَاءُ أَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ مَاضِياً ، وَهُوَ مُنَاجَاةٌ " ^(٣) .

وَالْكَافُ فِي (حَنَانِيكَ) إِذَا كَانَتْ فِي سِيَاقِ الطَّلَبِ عُدَّتْ مُضَافاً إِلَيْهِ نَحْوِيّاً فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ : لِحَنْنِكَ ، وَهِيَ فِي (لَبَّيْكَ) ، وَ (سَعْدَيْكَ) ، وَ (حَنَانِيكَ) فِي الْخَيْرِ مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوِيّاً مَفْعُولٌ بِهِ مَعْنَوِيّاً ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ : لَزُومًا ، وَانْقِيَادًا لَطَاعَتِكَ ، وَمُسَاعَدَةً ، وَانْقِيَادًا لَمَّا تُحِبُّ ، عَلَى أَنَّهَا تَعُودُ إِلَى اللَّهِ ، أَوِ الْمَوْجَّهِ إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ .

وَمِنَ الْمَصْدَرِ الْمُشْتَقِّ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ قَوْلُ طَرْفَةِ^(٤) :
أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ نُفَيْلٍ : " حَنَانِيكَ ، يَا رَبِّ " ^(٥) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ : رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ .

(١) انظر : أبو حيان النحوي ، التذيل والتكميل : ١٨٠ / ٧ .

(٢) انظر : أبو حيان النحوي ، التذيل والتكميل : ١٧٨ / ٧ .

(٣) انظر : أبو حيان النحوي ، التذيل والتكميل : ١٧٨ / ٧ .

(٤) انظر : الزبيدي ، تاج العروس ، حنن : ٤٦١ / ٣٤ .

(٥) انظر : الزبيدي ، تاج العروس ، حنن : ٤٦١ / ٣٤ .

دَوَائِيكَ:

ذَكَرَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ (حِجَازِيكَ)، و(دَوَائِيكَ)، و(هَذَاذِيكَ) حُرُوفٌ خَلَقَتْهَا عَلَى هَذَا لَا تُغَيَّرُ، وَأَنَّ (دَوَائِيكَ) مِنْ: تَدَاوَلُوا الْأَمْرَ بَيْنَهُمْ، فَيَأْخُذُهَا هَذَا دَوَلَةً، وَذَلِكَ أُخْرَى كَمَا فِي قَوْلِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ^(١):

إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقَعٌ دَوَائِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَا بِسِ

عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ أَمْرًا شَقَّ ثِيَابَ امْرَأَةٍ لِيَنْظُرَ إِلَى جَسَدِهَا، فَشَقَّتْ هِيَ أَيْضًا ثِيَابَهُ إِثْمًا إِلَى الرَّغْبَةِ فِي تَكْوِينِ الْمَوَدَّةِ، وَتَوْكِيدِهَا، وَهَذَا التَّصَرُّفُ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَالنَّاصِبُ لِهَذَا الْمَصْدَرِ الْمُشْنَى مَحذُوفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: تَدَاوَلْنَا دَوَائِيكَ (تَدَاوَلًا)، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ مَأْخُودٌ مِنَ الْمُدَاوَلَةِ: دَاوَلَ مُدَاوَلَةً، وَدَوَالَ.

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ قَدْ يَقْتَرِنُ بِ (أَل): الدَّوَائِيكَ، فَتُصَيِّرُهُ اسْمًا: الدَّوَائِيكَ كَمَا فِي^(٢):

وَصَاحِبٍ صَاحِبَتُهُ ذِي مَأْفَكَةٍ

يَمْشِي الدَّوَائِيكَ وَيَعْدُو الْبُنْكَةَ^(٣)

عَلَى أَنَّ (الدَّوَائِيكَ) الْمُشْنَى بَتَخْتَرٍ.

وَالْكَافُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُشْنَى تَكُونُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَمُضَافًا إِلَيْهِ فِي النَّحْوِ فِي سِيَاقِ الطَّلَبِ: تَدَاوَلْتُكَ، وَمُدَاوَلْتُكَ غَيْرَكَ.

وَأَجَازَ سَيِّبِيُّهُ^(٤) أَنَّ يُعْرَبَ (دَوَائِيكَ)، و(هَذَاذِيكَ) حَالَيْنِ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ الْمَحذُوفَ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِمَا، وَتَقْدِيرُهُ: نَفَعَلُهُ دَوَائِيكَ (مُدَاوَلَةً)، وَتَوَقَّعُهُ هَذَاذِيكَ (هَذَا). وَمِمَّنْ تَبَعَ سَيِّبِيُّهُ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ، أَوْ حَاوَلَ أَنْ يُفَسِّرَ قَوْلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: (أ) ابْنَا عُصْفُورٍ، وَخُرُوفٍ: ذَكَرْنَا أَنَّ إِجَازَةَ سَيِّبِيِّهِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَعُودُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، دول: ٥٠٨/٢٨.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، دول: ٥٠٨/٢٨.

(٣) الْبُنْكَةُ: الثَّقْلُ.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٥٠/١، وانظر: أبو حيان النجوي، التذييل والتكميل: ١٨٥/٧.

مصادر تشبيهية، على أن المراد: مثل دواليك، ومثل هذاذك، وأن (مثل) نكرة على الرغم من إضافتها إلى معرفة؛ لأنها لا تكتسب التعريف إلا إذا وقعت بين ضدين، وأن المضاف حذف، فحل المضاف إليه محله، فأخذ حكمه في التثنية؛ لأنه منوي، أو مراد على الرغم من أن القائم مقام مثل عند سيويه^(١) لا يعامل معاملة إلا في الشعر. (ب) الأعلام: ذكر أن سيويه أجاز الحال في هذين المصدرين؛ لأنهما نكرتان معتدات بأن الكاف حرف خطاب لا ضمير عنده كما مر.

(ج) أحد أصحاب أبي حيان: ذكر أن نصب هذين المصدرين (دواليك، وهذاذك) في هذين البيتين على الحال في هذه المسألة - يعود إلى أن النصب على المصدر، أو الحال غير منقاس كلاًهما من حيث كون الحال معرفة، ووضع المصدر موضع فعله. وما مر من تأويل لا محوج إليها عند أبي حيان؛ لأن (دواليك)، و(هذاذك) مصدران في الظاهر متكتبان:

(أ) على أن التشبيه لا يكون في المصدر إلا إذا انتصب انتصاب المصدر، وعليه فإنه لا يكون فيه إذا انتصب انتصاب الحال التي لا تكون تشبيهية، فلا يصح أن يقال: جاء زيد ضاحك بني فلان، على أن المراد: جاء زيد ضاحكاً مثل ضاحك بني فلان. (ب) على أن الكاف ليست حرف خطاب عنده.

(ج) على أن النصب على المصدر يرجح في القياس على النصب على الحال؛ لأن المصادر المثناة الأخرى المنصوبة (سعدك، ليك، حذارك، حجازك) تسهم في تعزيز ترجيح النصب على المصدر على النصب على الحال.

وبعد فلا محوج إلى توهم تنكير هذين المصدرين على توهم كون الكاف حرف خطاب، ونصبها على الحال؛ لأن نظائرهما من المصادر المثناة الأخرى تجعلنا نخضعها لها ليطرد الباب، وينقاس فضلاً عن أن الدلالة تعزز هذه المسألة؛ لأن الأصل في الحال أن تكون متقلبة، وأن تكون مشتقة لا جامدة، وعن أن الحمل على الظاهر أولى إذا لم تكن هناك ضرورة ما تفرض سلطانها ولا سيما المعنى، وعن أن التواصل الإخباري بين المتكلم والمخاطب لا بد من أن يراعى في هذه المصادر.

(١) انظر: الكتاب: ٣٦١/١، وانظر: أبو حيان النجوي، التذيل والتكميل: ١٨٥/٧.

مَصْدَرٌ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُثْنَةِ الْمَنْصُوبَةِ بِفِعْلِ مَتْرُوكٍ كَمَا فِي قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ: "لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ" (١)، وَفِي تَفْسِيرِ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مَكُونَاتِ أَقْوَالِ (٢):

* الْأَزْهَرِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ (لَبَّيْكَ) مَأْخُودٌ مِنْ: لَبَّ بِالْمَكَانِ، وَالْبَّ (أَقَامَ بِهِ) لَبَّأً، وَإِلْبَاباً كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَا مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ، وَجِبِبُ لَكَ إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ.
* ابْنُ السَّكَيْتِ: ذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ: إِلْبَاباً بَعْدَ إِلْبَابٍ (لَزُومًا لَطَاعَتِكَ بَعْدَ لَزُومٍ)، وَإِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ.

* ثَعْلَبٌ: ذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ (سَعْدَيْكَ): مُسَاعَدَةٌ لَكَ، ثُمَّ مُسَاعَدَةٌ، وَإِسْعَاداً لِأَمْرِكَ بَعْدَ إِسْعَادٍ.

* ابْنُ الْأَثِيرِ: ذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ: سَاعَدْتُ طَاعَتَكَ مُسَاعَدَةً بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ، وَإِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ.

* الْفَرَّاءُ: ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الْإِسْعَادِ، وَالْمُسَاعَدَةِ: مُتَابَعَةُ الْعَبْدِ أَمْرَ رَبِّهِ، وَرِضَاهُ.
* ابْنُ السَّكَيْتِ، وَالْمُبَرِّدُ: ذَكَرَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْعَبْدَ يُحَاطَبُ رَبَّهُ، وَيَذْكُرُ طَاعَتَهُ، وَلِزُومَهُ أَمْرَهُ، فَيَقُولُ: مُسَاعَدَةً لِأَمْرِكَ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ.

* أَبُو طَالِبٍ النَّخَوِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ: أَسْعَدَنِي اللَّهُ إِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ التَّأْوِيلِ السَّابِقَةِ إِلَّا إِذَا تَوَهَّم أَنَّ الْعَبْدَ بَعْدَ مُتَابَعَتِهِ لِأَمْرِ رَبِّهِ، وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ كَانَ الْحَاصِلُ أَنَّ اللَّهَ أَسْعَدَهُ إِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ.

وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ: كُلَّمَا أَمَرْتَنِي أَطَعْتُكَ، وَسَاعَدْتُكَ مُسَاعَدَةً بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ، وَإِنَّ (سَعْدَيْكَ) لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَسْبُوقاً بِ (لَبَّيْكَ) كَمَا فِي: وَيْلٌ لَكَ، وَعَوْلٌ لَكَ، فَلَا يُقَالُ (عَوْلٌ لَكَ) إِلَّا بَعْدَ (وَيْلٌ لَكَ) كَمَا ذَكَرَ سَيِّبُونِي (٣)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: وَيْلًا لَكَ، وَعَوْلًا لَكَ.

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، سعد: ١٩٣/٨.

(٢) وانظر: أبو حيان النجوي، التذييل والتكميل: ١٨٥، ٧/٧.

(٣) انظر الكتاب: ٣٣٢/١.

وَيَتَبَيَّنُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ فِي تَأْوِيلِ (سَعْدَيْكَ) تَدُورُ فِي فَلَكٍ: مُسَاعَدَةٌ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ، وَإِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى مِنْ هَذَا الْبَابِ.

هَذَاذَيْكَ:

الهِذُّ: مَصْدَرٌ: هَذَا الْكِتَابَ هَذَا (أَسْرَعَ فِيهِ)، عَلَى أَنَّ الْهِذَّ سُرْعَةُ الْقَطْعِ، وَسُرْعَةُ الْقِرَاءَةِ، وَ(هَذَاذَيْكَ): هَذَا بَعْدَ هَذَا (قَطْعًا بَعْدَ قَطْعٍ) كَمَا فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ^(١):

ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخَضًا

عَلَى أَنَّ (هَذَاذَيْكَ) مَنصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: يَهْذُ هَذَاذَيْكَ، وَأَجَازَ سَيَبُويهِ أَنَّ يُعْرَبُ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُشْتَقُّ حَالًا، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونَنَّ مَنصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا مَرَّ لَا طَرَادَ الْبَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَمَا وَرَدَ فِيهِ هَذَا الْمَصْدَرُ قَوْلُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ^(٢):

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ بَرْقُعٌ هَذَاذَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَا بَسُ

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

فَبَاكَرَ مَحْتُمًا عَلَيْهِ سَيَاعُهُ هَذَاذَيْكَ حَتَّى أَنْفَذَ الدَّنَّ أَجْمَعَا

عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: هَذَا بَعْدَ هَذَا (شُرْبًا بَعْدَ شُرْبٍ كَمَا قِيلَ).

حِجَازَيْكَ:

الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُشْتَقِّ كَالْقَوْلِ فِي أَضْرَابِهِ مِنْ حَيْثُ الْعَامِلُ الْمَحذُوفُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَحْجِزْ بَيْنَ الْقَوْمِ حَجْزًا بَعْدَ حَجْزٍ بَلَا فَاصِلٍ، أَوْ: تَحْجِزْ حِجَازَيْكَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمَنَعُ لِلْعِرَاكِ، وَغَيْرِهِ أَنَّ يَقَعَ بَيْنَ اثْنَيْنِ^(٤).

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨٠، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٠

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، هذ: ٩/ ٤٩٨.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، هذ: ٩/ ٤٩٨.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٧/ ١٨١

حَذَارِيكَ:

يُعَدُّ الْفِعْلُ النَّاصِبُ لِهَذَا الْمَصْدَرِ الْمُثْنَى وَالْمَحذُوفُ وَجُوباً - فِعْلٌ أَمْرٌ تَقْدِيرُهُ: اخْذَرْ خَذَرًا بَعْدَ خَذَرٍ (لِيَكُنْ مِنْكَ خَذَرٌ بَعْدَ خَذَرٍ)^(١). وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٢) أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ لَا مُفْرَدَ لَهُ، وَعُدَّ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُثْنَى الْمَنْصُوبُ اسْمَ فِعْلٍ كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا فِي (تاج العروس): "وَمِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ قَوْلُكَ: خَذَرَكَ زَيْدًا وَخَذَارِيكَ زَيْدًا إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْهُ، وَخَذَارَكَ، وَحَكَى اللَّخْيَانِيُّ: خَذَارِكَ بِكُسْرِ الرَّاءِ. وَقِيلَ: مَعْنَى التَّشْيِيعِ أَنَّهُ يُرِيدُ: لِيَكُنْ مِنْكَ خَذَرٌ بَعْدَ خَذَرٍ"^(٣)، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونُ مَصْدَرًا لِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ عَلَيْهِ فَضْلاً عَنِ الْمَعْنَى، وَتَحْقِيقِ اطِّرَادِ الْبَابِ.

حَوَالِيكَ^(٤):

أَجَازَ صَاحِبُ الْبَسِيطِ أَنَّ يَكُونَ (حَوَالِيكَ) مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ مَحذُوفٍ وَجُوباً فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ ظَرْفًا، وَحَالًا: "وَأَمَّا حَوَالِيكَ فِيمَعْنَى الْإِقَامَةِ، وَالْقُرْبِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْإِحَاطَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَحْوَالُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ: إِطَاقَةً بَعْدَ إِطَاقَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَعَلَى الْحَالِ أَيْضاً"^(٥).

هَجَاجِيكَ:

وَرَدَ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُثْنَى الْمَنْصُوبُ فِيمَا يَأْتِي^(٦):

○ مَنْ أَرَادَ كَفَّ النَّاسَ عَنْ شَيْءٍ قَالَ: هَجَاجِيكَ، وَهَذَاذِيكَ.

○ يُقَالُ لِلْأَسَدِ، وَالذِّئْبِ، وَغَيْرِهِمَا فِي التَّسْكِينِ: هَجَاجِيكَ، وَهَذَاذِيكَ.

○ هَجَاجِيكَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا (كُفَّ).

(١) انظر: سيويه، الكتاب: ٣٤٩/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٧/٧

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، حذر: ٥٦٨/١٠، المرادي، توضيح المقاصد: ٨٠٠/٢ (المكتبة الشاملة).

(٣) الزبيدي، تاج العروس، حذر: ٥٦٨/١٠.

(٤) انظر في كَوْنِهِ ظَرْفًا: كتابي: الْمَفْعُولُ فِيهِ فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذَاتُ وَظِيفَةٍ دَلَالِيَّةٌ.

(٥) أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ١٨٧/٧.

(٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس، هجج: ٢٦٨/٦، السيوطي، المزهري: ١٧٦/٢.

○ النَّاسُ هَجَا جَيْكَ (مِثْلُ: دَوَالِيكَ، وَحَوَالِيكَ فِي التَّشْيِيعِ).

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّ أَنْ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ يَفْعَلُ مَحْذُوفٍ وَجُوباً مَعْنَاهُ يَدُورُ فِي فَلَكِ الْكَفِّ، وَالْمَنْعُ بَأْيَةٍ وَسَيْلَةٍ كَالصَّبَاحِ بِالْأَسَدِ، وَغَيْرِهِ، وَزَجْرِهِ لَتَسْكِينِهِ، عَلَى أَنَّ الْهَجْهَجَةَ: حِكَايَةُ صَوْتِ الرَّجُلِ بِالْأَسَدِ، وَالْفِعْلُ: هَجَّهَجْتُ بِالْأَسَدِ (صَحْتُ بِهِ)، وَهَجَّ هَجْجٌ: زَجْرٌ لِلْغَنَمِ، وَالْكَلْبِ، وَالْأَسَدِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمُفْتَرِسَةِ، وَهَجَّهَجَ الرَّجُلُ: رَدَّهَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: كَفَّ النَّاسَ بَعْدَ كَفِّ، وَمَنْعَهُمْ بَعْدَ مَنْعٍ، وَزَجَرَ الْأَسَدِ، وَغَيْرِهِ بَعْدَ زَجْرِ. وَيَعْدُ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ الْمُثَنَّى الْمَنْصُوبَةَ تُوسِّمُ:

(أ) بَأَنَّ مِنْهَا مَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ كَمَا فِي: حَجَازِيكَ، وَحَذَارِيكَ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ.

(ب) أَنَّ الْاِلْتِجَاءَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا يُؤْمَرُ إِلَى رَغْبَةِ الْمُتَكَلِّمِ فِي التَّكْثِيرِ الْمُرَادِ مِنْهُ الْمُبَالَغَةُ.
(ج) أَنَّهَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا تَحْمِلاً عَلَى أَنَّ النُّحَاةَ الْقُدَامَى لَمْ يُطَالِغْنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ قَدْ صَرَخَ بِذَلِكَ فَضْلاً عَنْ أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ قَلِيلٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الرُّوَاةَ، وَالنُّحَاةَ لَمْ يَجْمَعُوا إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى الْقِيَاسِ عَلَيْهَا إِذَا رَغِبَ الْمُتَكَلِّمُ فِي تَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا.

(٣) أَسَالِيبُ خَيْرِيَّةٌ مَحْضَةٌ لَا تَحْمِلُ الدَّلَالَهَ عَلَى الدُّعَاءِ:

تَشْتَمِلُ هَذِهِ الْأَسَالِيبُ عَلَى تَرَائِيْبٍ لُغَوِيَّةٍ يُقَاسُ عَلَيْهَا بِقَيْدِ كَوْنِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَجُوباً مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ، وَمَادَّتِهِ، وَهَذِهِ التَّرَائِيْبُ تُوزَّعُ عَلَى مَا يَأْتِي:

◊ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ وَاقِعاً فِي سِيَاقِ التَّفْصِيلِ لِمَا قَبْلَهُ بَعْدَ (إِمَّا)، كَمَا فِي:

○ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّخَضْتُمُوهُمْ فِئَةً قَدُوسًا فَفُتُّوا أَلْفًا مِّنَ الْوُثَاقِ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءُ ۚ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فِيمَا أَنْ تَمْنُوا مَنَّا، وَإِنَّمَا أَنْ تُفَادُوهُمْ فِدَاءً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مَفْعُولَيْنِ لِفَعْلَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ تَقْدِيرُهُمَا: فِيمَا أَنْ تُؤْلُوهُمْ مَنَّا، وَإِنَّمَا أَنْ تَقْبَلُوا فِدَاءً.

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

(١) محمد: ٤.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٤/٧.

لأَجْهَدَنَّ فِيمَا دَرَأَ وَاقِعَةً مُخْشَى، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَإِمَّا أَنْ أَدْرَأَ دَرَأً وَاقِعَةً، وَإِمَّا أَنْ أَبْلُغَ بُلُوغَ السُّؤْلِ.
وَمِنْ الْمُعْرِينَ الْقَدَامَى مَنْ جَعَلَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ الْمَقْدَرَّ مَسْبُوقاً بِـ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ
النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ كَمَا مَرَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ اكْتَفَى بِهَذَا الْفِعْلِ غَيْرَ مَسْبُوقٍ بِهَذَا الْحَرْفِ: فِيمَا تَمْثُلُونَ
مَنَا، وَإِمَّا تُفَادُونَ فِدَاءً، وَقَدْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْمُحَدِّثُونَ كَعَبَّاسٍ حَسَنٍ^(١)، عَلَى أَنَّ ذِكْرَ (أَنْ)
يُوجِبُ تَأْوِيلَ مَصْدَرِ مُؤَوَّلٍ مِنْهَا، وَمِمَّا فِي حَيْزِهَا، وَيُعَرَّبُ هَذَا الْمَصْدَرُ فَاعِلاً لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: فِيمَا يَكُونُ مِنْكُمْ مَنْ، وَإِمَّا يَكُونُ مِنْكُمْ فِدَاءً عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ تَامٌ فَاعِلُهُ الْمَصْدَرُ
الْمُؤَوَّلُ، وَالْأَوَّلَى عَدَمُ ذِكْرِ هَذَا الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ تَأْوِيلِ مَصْدَرِ مُؤَوَّلٍ فِي
مَوْضِعٍ إِعْرَابِيٍّ.

○ قَوْلُكَ لِلطَّالِبِ غَيْرِ الْمُتَّبِعِ إِلَى الْمُحَاضَرَةِ: إِمَّا انْتِبَاهًا، وَإِمَّا صَمْتًا، وَإِمَّا اسْتِيعَا إِلَى مَا
أَقُولُ، وَإِمَّا سُكُوتًا.

○ قَوْلُكَ لِلْمُسَاءِ إِلَيْهِ: إِمَّا عَفْوًا عَنِ الْمُسِيءِ، وَإِمَّا تَأْنِيًا لَهُ مِنْ خِلَالِ تَبْيِينِ أَثَرِ إِسَاءَتِهِ
إِلَيْكَ.

وَتُقَيَّدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْقِيُودِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ:

(أ) أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ مَصْدَرًا يُبَيِّنُ أَمْرًا مُبْهَمًا فِي جُمْلَةٍ قَبْلَهُ، وَيُفَصِّلُ عَاقِبَةَ هَذَا الْأَمْرِ
الْمُبْهَمِ الَّذِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ.

(ب) أَنْ يُسَبِّقَ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى أَمْرِ مُبْهَمٍ.

(ج) أَنْ يَتَوَلَّى هَذَا الْمَصْدَرُ تَفْصِيلَ عَاقِبَةِ هَذَا الْأَمْرِ الْمُبْهَمِ.

◊ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ مُحْضُورًا بَعْدَ أَدَاتِي الْحَضَرِ (إِلَّا)، وَ (إِنَّمَا) فِي الْمَعْنَى، عَلَى أَنْ
يَكُونَ مَا قَبْلَ (إِلَّا) مُبْتَدَأً مِنْ بَابِ اسْمِ الذَّاتِ، كَمَا فِي: مَا أَنْتَ إِلَّا لَعِبَاءٌ، وَإِلَّا قِرَاءَةٌ، وَإِلَّا
مَشْيًا، وَإِلَّا صَبْرًا، وَإِنَّمَا أَنْتَ مَشْيًا، وَصَبْرًا، وَلَعِبَاءٌ، وَقِرَاءَةٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا أَنْتَ إِلَّا
تَلْعَبُ لَعِبَاءً، وَإِلَّا تَقْرَأُ قِرَاءَةً، وَإِلَّا تَمْشِي مَشْيًا، وَإِلَّا تَصْبِرُ صَبْرًا، وَإِنَّمَا أَنْتَ تَمْشِي مَشْيًا،

(١) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

وَتَصْبِرُ صَبْرًا، وَتَلْعَبُ لَعِبًا، وَتَقْرَأُ قِرَاءَةً، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، وَفَاعِلِهِ وَالْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ (أَنْتَ).

وَمِنْ حِجْيٍ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا بَعْدَ (إِنَّمَا) قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
أَلَا إِنَّهَا الْمُسْتَوْجِبُونَ تَفْضُلًا بَدَارًا بِدَارًا إِلَى نَيْلِ التَّقَدُّمِ وَالْفَضْلِ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّمَا الْمُسْتَوْجِبُونَ تَفْضُلًا يُبَادِرُونَ بِدَارًا، أَوْ مُبَادَرَةً.
وَمَحَلُّ حَذْفِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَصْدَرِ عَلَى أَنَّ الْحَضَرَ كَأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ التَّكْرِيرِ؛ عَلَى أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا يَعُودُ إِلَى أَنَّ فِي الْحَضَرَ تَقْوِيَةً لِلْمَعْنَى، وَهِيَ تَقْوِيَةٌ يَقُومُ مَقَامَ التَّكْرِيرِ.
وَتَقْيِدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَا بَعْدَهَا (تَكْرِيرُ الْمَصْدَرِ) بَأَن يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ اسْمَ عَيْنٍ، أَوْ ذَاتٍ لَا اسْمَ مَعْنَى (مَصْدَرٌ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَرُفِعَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْخَيْرِ، فَيُقَالُ: مَا أَنْتَ إِلَّا مَشْيٌ، أَوْ لَعِبٌ، وَ: أَنْتَ مَشْيٌ مَشْيٌ، وَلَعِبٌ لَعِبٌ، وَجِدٌ جِدٌ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الْمَصْدَرِ خَيْرًا عَنِ اسْمِ الذَّاتِ، أَوْ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجَازًا كَمَا قِيلَ^(٢).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْمَلَ هَذَا النَّصْبُ عَلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِثْرِيَّاحِ بِجَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا عَلَى أَنْ يُحْمَلَ تَجْوِيزُ الْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ عَنِ اسْمِ الذَّاتِ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ الْمُبَالِغَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مُضَافًا مَحْذُوفًا، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِالْمَشْقِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْخَيْرِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُفْرَدٌ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَأَخْفُ مِنْ كَوْنِهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً حُذِفَ فِيهَا الْفِعْلُ الْعَامِلُ.

وَيُعَزِّزُ مَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ مَا جَاءَ فِي (التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ): "وَهَذَا النَّوعُ، يَعْنِي مَا نُصِبَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ إِضْمَارُهُ - يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ، وَالِاتِّسَاعِ"^(٣)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الرَّفْعَ فِي الْمَكْرَرِ وَسِمَ بِالضَّعْفِ لِقُوَّةِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْمُعَالَجَةِ، لَكِنَّهُ جَائِزٌ، وَهَذَا الرَّفْعُ يَكُونُ فِي الْمَصْدَرَيْنِ لَا فِي أَحَدِهِمَا. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي جَوَازِ نَصْبِ هَذَا الْمَصْدَرِ، وَرَفْعِهِ إِذَا لَمْ تَتَوَافَرَ قِيُودُ نَصْبِهِ وَجُوبًا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ وَجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَجَوَازُ رَفْعِهِ كَمَا يَظْهَرُ لِي.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٤/٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٥/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٦/٧.

ويعززه قول سيبويه: " وإن شئت رفعت هذا كله، فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام. من ذلك قول الحنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال، وإدبار

فجعلها الإقبال، والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: تهارك صائم، وليلك قائم...^(١)

ويعززه أيضاً جواز رفع الأول، وجوب نصب الثاني إذا كان المتعطفان منفصلين في المعنى كما في: ما زيد ضرب وقتلاً، وكما في قول متمم بن نويرة^(٢):

لعمرك ما دهرني بتأين هالك ولا جزع بما أصاب وأوجعا

على أن المراد: وما دهرني دهر جزع، وأن نصبه جائز.

وقيل إن حكم ما لا يتفصلان فيه في المعنى وجوب الرفع: " وأما إن لم يتفصلا نحو: زيد سيراً، ورداً؛ لأنك تريد: لا يثبت على حالة، فهذا المعنى لا يستقل به أحدهما، فلا بد من رفعهما كقوله...^(٣)

وبعد فإن الاكتفاء بوضع إعرابي واحد أولى، وأخف كما مر فضلاً عن أن الرفع الأصل لكونه ركناً أساسياً في التركيب اللغوي العربي.

أن يكون المصدر المنصوب مكرراً، أو مؤكداً تؤكداً لفظياً، ومسبوقاً بمبتدأ من باب اسم الذات، كما في: أنت مشياً مشياً، أنت صوماً صوماً، الخيل سُرعة سُرعة، الولد بكاء بكاء، على أن الفعل المحذوف وجوباً، وفاعله، والمصدر المنصوب في محل رفع على خبر المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

أنا جداً جداً، وهوك يزد إذا ما إلى اتفاق سبيل

(١) سيبويه، الكتاب: ٣٣٦/١ - ٣٣٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٣٧/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٧/٧.

(٣) أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٧/٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٤/٧.

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنَا أَجِدُّ جِدًّا (الجِدُّ: الاجْتِهَادُ)، وَأَنَّ أَحَدَ الْمَصْدَرَيْنِ يُعَدُّ عَوْضاً مِنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ.

وَيُعَدُّ مِنْ بَابِ التَّكْرِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

○ مَا كَانَ فِيهِ الْمَصْدَرُ الثَّانِي لَفْظُهُ غَيْرَ لَفْظِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي: أَنْتَ قِيَاماً قُعُوداً إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ لَا يُرِيدُ أَحَدَهُمَا.

○ مَا كَانَ فِيهِ الْمَصْدَرُ الثَّانِي مَعْطُوفاً عَلَى الْأَوَّلِ بِالْوَاوِ، أَوْ غَيْرِهَا كَمَا فِي: زَيْدٌ سَيِراً وَرَدّاً، وَضَرْباً وَقِتْلاً، زَيْدٌ إِمّاً قِيَاماً وَإِمّاً قُعُوداً^(١).

◊ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَسْبُوقاً بِاسْتِفْهَامٍ كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ سَيِراً، أَوْ غَضَباً، أَوْ فَرَحاً؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي يَطْلُبُ الْفِعْلَ كَأَنَّهُ يُغْنِي عَنِ التَّكْرِيرِ، أَوْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

◊ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُؤَكِّداً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، أَوْ مَعْنَاهَا: لِهَذَا الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَوْعَانِ:

○ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لِنَفْسِهِ: يُوسَمُ هَذَا الْمَصْدَرُ بِهِذِهِ السَّمَةِ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ لَا الْمَجَازِيُّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ نَفْسَهُ عَلَى الْأَثَرِ تَوَمَّيْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ مَعْنَاهُ، فَيَكُونُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ، وَكَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَهُ عَلَى عَشْرُونَ دِينَاراً اعْتِرَافاً، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ (لَهُ عَلَى عَشْرُونَ دِينَاراً) نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى اعْتِرَافِ الْمُتَكَلِّمِ بِهَذَا الْمَبْلَغِ، وَلَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَمَذْلُوهَا مَذْلُوهُ هَذَا الْمَصْدَرِ، وَهَذَا التَّوَافُقُ الدَّلَالِيُّ صَيَّرَ هَذَا الْمَصْدَرَ كَأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ. وَتَقْدِيرُ هَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَجُوباً الَّذِي نَابَ عَنْهُ مَصْدَرُهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ: تَعَرَّفَ اعْتِرَافاً.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: لَوَالِدَيْكَ عَلَيْكَ حَقٌّ إِطَاعَتِهَا يَقِيناً، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ (لَوَالِدَيْكَ عَلَيْكَ حَقٌّ...) هُوَ مَعْنَى (يَقِيناً) نَفْسُهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ، وَتَقْدِيرُ هَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَجُوباً الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ: تَوَقَّنْ يَقِيناً.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٥/٧.

ومنه قولك لمن تراه يركض: يعجبني ركضك مسرعاً حقاً، على أن الجملة (يعجبني ركضك...) هو الحق؛ لأن إعجابي بركضك مسرعاً حقاً، على أن مضمون الجملة هو مضمون المصدر (حقاً)، ولذلك نابت عن الناصب لهذا المصدر المحذوف وجوباً، وتقدير هذا الفعل: أحمق حقاً.

ويظهر لي أن هذا التوكيد يمكن إدراجه تحت باب التوكيد اللفظي، وعليه فإن هذا المصدر المؤكد لا يصح أن يتقدم على هذه الجملة على وفق أصل التوكيد اللفظي. وتعد (البتة) ^(١) في قولك: لا أفعل الأمر البتة، وأنت طالق البتة، ولا عودة له البتة - من هذا الباب على أنها مصدر المرة من: بت الشيء بته، وتفيد استمرار النفي الذي تومئ إليه الجملة المصدرية ب (لا)، وتستعمل في كل أمر لا ترد فيه، ولا رجعة فيه. ومن هذه الاستعمالات: مالك عليه عتب، لا يشك في هذا الأمر البتة، ولا عهد له البتة. وتستعمل مرفوعة كما في: صدقة بته، ومنصوبة: حلف على ذلك يميناً بته، وبتاتاً، وأعطى هذه القطعة بته ^(٢).

ويقال: لا أفعله بته بالتكثير على مذهب الفراء، على الرغم من أن سيبويه، ومن أتبعه لا يستعملونها إلا معرفة إذا أريد التأكيد، ولذلك حملت لفظة (بتاتاً) في قول أبي صخر الهذلي ^(٣):

وإني لا أتيها وفي النفس هجرها بتاتاً لأخرى الدهر ما طلع الفجر

على الشذوذ، أو على الحال.

O المصدر المؤكد لغيره: يؤسم المصدر في هذه المسألة بهذه السمة إذا كان ليس الجملة التي قبله لفظاً، ومعنى، أو أن هذه الجملة تحتل معاني أخرى منها معنى هذا المصدر المنصوب قبل ذكره معها مكوناً من مكوناتها، وهذا الاحتمال يتلشى بذكره تماماً،

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٨/٧، محمد النجار، ضياء السلك: ١٢٨/٢ - ١٢٩، النحو الوافي: ٢٢٦/٢.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس: بتت: ٤٢١/٤ - .

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٨/٧ - .

وَيَصِيرُ الْمَعْنَى نَصًّا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ كَوْنُهُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ لَيْسَ مُتَوَافِرًا كَذَلِكَ الَّذِي يَكُونُ كَذَلِكَ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: هُوَ ابْنِي حَقًّا، وَهُوَ أَبِي حَقًّا، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي حَقًّا، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ تُؤْمِيءُ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْمَجَازِ الْمُرَادِ مِنْهُ أَنَّهُ مِثْلُ ابْنِي حُنُوءًا، وَقُرْبًا، وَهَذَا الْمَصْدَرُ تَوَلَّى إِزَالََةَ الشَّكِّ بِإِزَالَةِ هَذَا الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ، وَبِذَلِكَ تُبَيِّنُ الْحَقِيقَةُ وَتَثْبُتُ مُؤَكَّدَةً بِهَذَا الْمَصْدَرِ، وَلِذَلِكَ عُدَّ مُؤَكَّدًا لغيره لَا لِنَفْسِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ لَفْظًا، أَوْ مَعْنَى، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهَا كَمَا فِي الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ حَقًّا، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ مُسَافِرٌ) يَحْتَمِلُ السَّفَرَ، وَعَدَمَ السَّفَرِ، فَجِيءَ بِ(حَقًّا)، فَازَالَتْ اخْتِمَالَ عَدَمِ السَّفَرِ. وَيُعَدُّ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لغيره نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ الْمَحذُوفِ وَجُوبًا.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّوَكُّيدِ نَفْيُ اخْتِمَالَ إِيرَادَةِ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي، فَصَارَ بِذَلِكَ تَوْكِيدًا لِمَعْنَاهُ الَّذِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ فَضْلًا عَنْ بَعْضِ الْمَعَانِي الْأُخْرَى الْمَجَازِيَّةِ، أَوْ تَوْكِيدًا لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ النَّوعِ الْأَوَّلِ.

وَذَكَرَ عَبَّاسٌ حَسَنٌ أَنَّ فَاعِلَ الْمَصْدَرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ وَجُوبًا، وَلَسْتُ أَذِرِي عِلَامَ اعْتِمَادٍ فِي اسْتِتَارِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صَرَّحَ بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ هَذَا الْفِعْلِ، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَا مَحْجُوزَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَاعِلَ حُذِفَ مَعَ فِعْلِهِ الْمَحذُوفِ وَجُوبًا: أَحَقُّ حَقًّا.

وَأَجَازَ نُحَاةٌ كَثِيرُونَ جِيءَ هَذَا الْمَصْدَرُ بِنَوْعِيَّةِ نَكْرَةٍ، وَمُضَافًا، وَمُقْتَرِنًا بِ(أَل) كَمَا فِي: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا، وَيَقِينًا، وَقِطْعًا، وَقِيلَ إِنَّ مِنَ النِّكَرَةِ قَوْلُكَ: هُوَ عَالِمٌ جِدًّا، وَقَوْلُ الْمُقَنَّعِ الْكِنْدِيِّ^(١):
وَلِإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي وَبَيْنَ بَنِي عَمِّي لِمُخْتَلَفٍ جِدًّا

عَلَى أَنَّ (جِدًّا) مَنْصُوبَةٌ عِنْدَ سَيِّبُونِهِ^(٢) عَلَى الْحَالِ لَا الْمَصْدَرِ فِي مِثْلِ: هُوَ حَسِيبٌ جِدًّا؛ لِأَنَّ (جِدًّا) عِنْدَهُ تُعَامَلُ عَلَى أَنَّهَا وَصْفٌ كَمَا فِي: هُوَ الْعَالِمُ جِدًّا الْعَالِمُ.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٨/٧.

(٢) انظر: الكتاب: ١١٨/٢.

وَمِنَ الْمَعْرِفَةِ: هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ، وَالْيَقِينُ لَا الشَّكَّ، وَ(غَيْرُ)، (وَقَوْلُ) بِقَيْدِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ كَمَا فِي: هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ مَا تَقُولُ. وَقَدْ اسْتُثْنِيَ مِنَ التَّنْكِيرِ (الْبَيِّنَةُ) كَمَا مَرَّ.

وَقَدْ يَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَفْظُهُ لَفْظٌ مُكَوَّنٌ مِنْ مُكَوِّنَاتِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ فِي الْكَلَامِ الْمَثْبُتِ كَمَا فِي^(١):

* هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَقِّ.

* هَذَا كَلَامُكَ لَا كَلَامَ النَّاسِ.

* هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ (غَيْرُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُضَافَةً إِلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ الَّذِي تُشْتَمِلُ صِلَتُهُ عَلَى فِعْلِ الْقَوْلِ كَمَا فِي: هَذَا زَيْدٌ غَيْرَ مَا تَقُولُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ (حَقًّا)، أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَصْدَرِ الْقَوْلِ كَمَا فِي: هَذَا الْأَمْرُ غَيْرُ قِيلٍ بَاطِلٍ، عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، وَمَنْزِلَتِهِ، أَوْ أَنَّ (غَيْرَ قِيلٍ بَاطِلٍ) يُؤْمَرُ إِلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى: حَقًّا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: هَذَا الْأَمْرُ حَقًّا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي (غَيْرِ ذِي شَكٍّ) فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غَيْرِ ذِي شَكٍّ.

وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ، وَالْمُبَرِّدُ رَفَعَ مَا مَرَّ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَهُوَ رَفَعَ تَعَزُّزُهُ قِرَاءَةً عَاصِمٍ، وَنَافِعٍ: "ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلُ الْحَقِّ"^(٢) بَرَفَعَ (قَوْلُ الْحَقِّ) عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَقِّ. وَلِلنُّحَاةِ فِي تَأْوِيلِ النَّصْبِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ^(٣):

○ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

○ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَذْحِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ اللَّهُ تَعَالَى.

○ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارٍ: أَغْنَى.

○ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ مِنْ عِيسَى.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٨/٧ - .

(٢) مريم: ٣٤ .

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥٩٨/٧ .

ويُعَدُّ هذا الرَّفْعُ أَوَّلَى عِنْدَ صَاحِبِ (البسيط) ؛ لَأَنَّهُ إِنْخَبَارٌ ثَانٍ بزيادة فائدة. وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ حَمْلَ مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ جَمِيعُهَا عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَفَاعِلٍ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْمَنْصُوبِ أَيْضاً عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ^(١)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدَ ثَرَّةً تُعَزِّزُ مَجِيءَ الْحَالِ مَصْدَرًا عَلَى وَفْقِ الْمَكُونِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ حَمْلَ الْمَنْصُوبِ فِيهَا مَرَّةً عَلَى الْإِنْزِيَاكِ مِنَ الرَّفْعِ الْأَصْلِ إِلَى النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَاكِ بِجَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّفْعَ يُلْتَمَسُ لَهُ مَا يُجِيزُهُ كَالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ النَّعْتِ، أَوْ عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ - أَقْلُ تَكْلُفًا.

وَفِي تَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِنَوْعِيهِ (مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ، وَمُؤَكَّدٌ لغيرِهِ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ قَبْلَهُ، وَتَوْسِيطِهِ - قَوْلَانِ^(٢):

(أ) أَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ تَقْدِيمِ هَذَا الْمَصْدَرِ بِنَوْعِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَهَذَا الْفِعْلُ يُفْسِّرُهُ مَضْمُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: اعْتِرَافًا لَهُ عَلَى أَلْفِ دِينَارٍ، وَلَا: حَقًّا هُوَ ابْنِي ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ لِهَذَا الْفِعْلِ مَعْنَى يَجْعَلُهُ يُشَبِّهُ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ.

(ب) أَنَّ التَّقْدِيمَ جَائِزٌ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ الْعَرَبِ: أَحَقًّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟، وَهَذِهِ الْهَمْزَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِهَذَا الْمَصْدَرِ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَحَقُّ حَقًّا ؟ عَلَى أَنَّهَا لَوْ أُجِيزَ دُخُولُهَا عَلَى مَا بَعْدَ هَذَا الْمَصْدَرِ لَكَانَ الْمَعْنَى: أَزِيدُ مُنْطَلِقٌ حَقًّا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُفْضِي - إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَالْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ، وَهُوَ فَضْلٌ لَمْ يُجِزْهُ إِلَّا يُؤَسُّ بْنُ حَبِيبٍ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِنْصَهْ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى: أَتَرَى - يَا حَارِ - بَرْقًا.

(١) انظر الحال المؤكدة في كتابي: الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية .

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٠٩/٧ - ٢١٣، السيوطي، همع الهوامع: ١٢٤/٣ .

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٨٩/٢، ٢١٢/٧ .

وتأويل من منع أن يتقدم هذا المصدر على الجملة المؤكدة قبله - يكمن في أن (حقاً) في قولهم: أحقاً زيد منطلق - منصوب انتصاب الظرف لا انتصاب المصدر المؤكد كما مر، على أن التقدير: أفي حق زيد منطلق، والقول نفسه عند سيويه^(١) في مثل قولك: أحقاً أنك منطلق، على أن التقدير: أفي حق أنك منطلق، وأن (في حق) شبه جملة في موضع رفع على خير المبتدأ المصدر المؤول من (أن)، وما في حيزها.

وأجاز أبو علي الفارسي تقديم (غير ذي شك) في قولك: زيد منطلق غير ذي شك، إذ يقال: غير ذي شك زيد منطلق؛ لأن (غير ذي شك) نقيض: ظني الذي أجري مجرى الظرف الذي يعمل فيه المعنى متقدماً كما في قولك: أكل يوم لك ثوب. وفي تأويل أبي علي السابق حمل النقيض على نقيضه كما في إعمال (لا) النافية للجنس إعمال (إن) التي تعد نقيضاً لـ (لا)؛ لأنها إثبات، و (لا) نفي، وهي علة تحتاج إلى مسائل أخرى غير المتوافرة يمكن أن تسهم في أن يعتد بها في القياس.

ومما يدل ظاهره على تعزيز إجازة التقديم قول العرب: أجذك لا تفعل كذا؟ وكذا، وللنحاة في هذه المسألة أقوال^(٢):

* سيويه: ذكر أن أصل هذا المصدر من الجذ، وأنه مصدر غير متصرف، ولا يستعمل إلا مضافاً كما في: لبيك، وأضراجه، وأن معناه: أحقاً لا تفعل كذا، وكذا. ويتبين من ظاهر كلام سيويه أن هذا المصدر المؤكد لمضمون الجملة (لا تفعل كذا، وكذا؟) قد تقدم عليها، على الرغم من أنه يمنع مثل هذا التقدم: "ومثل ذلك في الاستفهام: أجذك لا تفعل كذا، وكذا؟ كانه قال: أحقاً لا تفعل كذا، وكذا؟ وأصله من الجذ كانه قال: أجداً؟ ولكنه لا يتصرف، ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في: لبيك، ومعاذ الله^(٣)."

(١) انظر: الكتاب: ١٣٤/٣ - ١٣٧.

(٢) انظر: سيويه، الكتاب: ٣٧٩/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٠/٧، السيوطي،

همع الهوامع: ١٢٥/٣.

(٣) سيويه، الكتاب: ٣٧٩/١.

وَيَتَصَدَّى أَبُو حَيَّانَ لِتَوْضِيحِ كَلَامِ سَيِّوَيْهِ الَّذِي يُؤْمِي ظَاهِرُهُ إِلَى تَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي جِيءَ بِهِ لِتَوْكِيدِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ تَكْمُنُ فِي أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ يُؤَكِّدُ جُمْلَةً قَبْلَهُ غَيْرَ مَذْكُورَةٍ، عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: أَنَا لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا، وَأَنَّ كَلَامَ هَذَا الْمُتَكَلِّمِ يُحْمَلُ عَلَى الْجِدِّ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ: أَجِدُّ ذَلِكَ جِدًّا، فَيَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ تَوْكِيدًا لِمَا قَبْلَهُ لَا لِمَا بَعْدَهُ: أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا.

وَقِيلَ إِنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بَعْدَ: لَا، أَوْ لَمْ، أَوْ لَنْ^(١).
وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى تَبَيُّنِ التَّوَاصُلِ الْإِخْبَارِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنْ مُؤَثَّرَاتِ دَاخِلِ النَّصِّ، وَخَارِجِهِ.
* أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِي: ذَكَرَ أَنَّ (أَجِدُّكَ) فِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ، وَلِذَلِكَ قُدِّمَ عَلَى أَنَّ (لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ) جَوَابُ الْقَسَمِ.

* أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ فِيهِ تَقْدِيرَيْنِ:
- أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ (لَا تَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ كَافِ الْمُخَاطَبِ.

- أَنَّ أَصْلَ (أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا): أَجِدُّكَ أَنَّ لَا تَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ اِرْتَفَعَ بَعْدَ حَذْفِ (أَنَّ)، عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ) الْمَحذُوفَةِ، وَمَا فِي حَيْزِهَا مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ الْمَحذُوفَةِ: أَجِدُّكَ بَأَنَّ لَا تَفْعَلُ كَذَا، وَكَذَا (بَعْدَ الْفِعْلِ)، وَأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُؤَكِّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ.
وَيَبْدُو لِي أَنَّ هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ يُؤْمِنَانِ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُؤَكِّدَةَ مَحذُوفَةً عَلَى أَنَّ (جِدُّكَ) الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ لِمَضْمُونِهَا جَاءَ بَعْدَهَا، وَلَيْسَ مُقَدِّمًا عَلَيْهَا كَمَا مَرَّ فِي تَأْوِيلِ أَبِي حَيَّانَ لِقَوْلِ سَيِّوَيْهِ السَّابِقِ.

* ابْنُ الْأَثِيرِ: أَنَّ (أَجِدُّكَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ يُؤَكِّدُ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الضَّمِيرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ هَذَا الْمَصْدَرُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُطَابِقَ فَاعِلَ الْفِعْلِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ الْمُؤَكِّدَةِ بَعْدَهُ تَكَلُّمًا، وَخِطَابًا، وَغِيَّةً كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَجِدُّنِي أَكْرَمْتُكَ، وَأَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ، وَأَجِدُّكَ لَمْ

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١٢٥/٣.

تَفْعَلْ، وَأَجِدَّهُ لَمْ يَزُرْنَا؛ لَأَنَّ إِضَافَتَهُ لَغَيْرِ فَاعِلٍ هَذَا الْفِعْلِ فِي الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ يُفْضِي إِلَى اخْتِلَالِ التَّوَكِيدِ^(١).

وَمَّا وَرَدَ فِيهِ هَذَا الْمَصْدَرُ:

O قَوْلُ قِسِّ بْنِ سَاعِدَةَ^(٢):

خَلِيلِي، هُبَا، طَالَمَا قَدَرَقَدْتُمَا أَجِدُّكُمَا لَا تَقْضِيَانِ كَرَامَا

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بُعَيْلِيَّاتٍ وَلَا يَبِيدَانِ نَاجِيَةً ذُمُولَا

O قَوْلُ الْأَعَشَى^(٤):

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقُّدُهَا مَعَ رُقَادِهَا

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

أَجِدَّكَ لَمْ تَسْمَعْ وَصَاةَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الْإِلَهِ حِينَ أَوْصَى وَأَشْهَدَا

O قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

أَجِدَّكَ أَمَا كُنْتَ فِي النَّاسِ نَاعِقًا تُرَاعِي بِأَعْلَى ذِي الْحِجَارِ الْوَصَايَا

(ج) أَنَّ تَوَسُّطَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ - جَائِزٌ كَمَا فِي: لَهُ عَلَيَّ عُرْفًا أَلْفُ دِينَارٍ، وَاللَّهِ قَسَمًا لَا فَعْلَنَ، وَفِي قَوْلِ الْأَخْوَصِ^(٧):

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٥٦/١، السيوطي، مع الهوامع: ٣/١٢٥ - ١٢٦

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٠/٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٠/٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٠/٧.

(٥) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٣٦٢/٢ (المكتبة الشاملة).

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤٤٩/٤.

(٧) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٢/٧.

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ

على أَنَّ الْأَصْلَ: إِنِّي لَأَمِيلُ إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ قَسَمًا. وَمِنْ أَجَارَ هَذَا التَّوَسُّطِ الزَّجَاجُ. وَبَعْدُ فَإِنَّ النُّحَاةَ فِي هَذَا الْمَنْعِ، أَوْ الْإِجَارَةَ تَقْدِيمًا، وَتَوَسُّطًا يَدُورُونَ فِي فَلَكِ الْأَصْلِ النَّحْوِيِّ مُتَنَاسِلِينَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَقِّقَهُ هَذَا التَّقْدِيمُ، أَوْ التَّوَسُّطُ دَلَالَةً، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى إِجَارَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَضْيِيرَ الْمُقَدِّمِ، أَوْ التَّوَسُّطِ - مَحْوَرًا، أَوْ بُؤْرَةً فَضْلًا عَنْ أَنَّ وَظِيفَةَ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ دَلَالِيَّةٌ مُكَمِّلَةٌ لِلْمَعْنَى، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى تَوَهُمِ الْعَامِلِ إِنْ لَمْ يُعْتَدَ بِالتَّامِ الْكُوفِيِّ عَامِلًا، أَوْ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُؤَكَّدَ مَضْمُونُهَا مَحْذُوفَةٌ عَلَى أَنَّهَا فِي كَلَامٍ سَابِقٍ تَمَّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مُرَاعَاةَ التَّوَاصُلِ الْإِنْجَارِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُؤَلَّى الْعِنَايَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا فَضْلًا عَمَّا يُؤَثَّرُ فِي النَّصِّ مِنْ مُؤَثَّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ نَحْوُ جُمْلٍ لَيْسَتْ فِي نَصُوصٍ.

٥ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ يَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ وَقَبْلَهُ جُمْلَةٌ تَشْتَمِلُ إِنْجَمَالًا عَلَى فِعْلِهِ، وَفَاعِلِهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا، وَلَا تَشْتَمِلُ عَلَى عَامِلٍ يَصْلُحُ لِلْعَمَلِ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ غَيْرَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ^(١):

يُقَيَّدُ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ وَجُوبًا فِي هَذَا الْمَصْدَرِ بِمَا يَأْتِي:

○ أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ مَصْدَرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يُنْصَبُ نَصَبَ الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَهُ جِسْمٌ جِسْمٌ فَيْلٌ، وَلَهُ يَدٌ يَدٌ أَسَدٌ، وَلَهُ عُنُقٌ عُنُقٌ غَزَالٍ، وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ الصِّفَةِ عَلَى نِيَّةٍ مُضَافٍ: مِثْلُ أَسَدٍ، وَمِثْلُ جِسْمٍ فَيْلٍ، وَمِثْلُ عُنُقٍ غَزَالٍ، أَوْ عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

○ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ يُشْعِرُ بِالتَّجَدُّدِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ عِلَاجِيًّا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّجَدُّدِ الْحُدُوثُ الْمُتَجَدِّدُ لَا الْأَمْرُ الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَتَجَدَّدُ، أَوْ السَّجَايَا الْفِطْرِيَّةُ الثَّابِتَةُ الَّتِي تُلَازِمُ صَاحِبَهَا كَالذِّكَاةِ، وَالطُّولِ، وَالْقَصْرِ، وَالْاِكْتِنَازِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلَاجِيِّ مَا يُسْهِمُ فِي

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٣/٧، التجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك:

١٢٩/٢، سيويه، الكتاب: ٣٥٥/١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٠/٢.

وَقُوْعِهِ عُضْوٌ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ كَالضَّرْبِ، وَالْأَكْلِ، وَالْكَلَامِ، وَالْمَشْيِ،
وغيرها. ومن ذلك:

* مَرَزْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جَمَارٍ.

* مَرَزْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صُراخٌ صُراخِ الثَّكَلِ.

* قَوْلُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي^(١):

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّخْصِ بَارِهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفِ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ^(٢)

* قَوْلُ الْجَعْدِيِّ^(٣):

هَلَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَذِيهِ وَرَنَةٌ مَنْ يَبْكِي إِذَا كَانَ بَاكِيًا

هَدِيرٌ هَدِيرِ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ بَرُوقِيهِ الْكِلابِ الضُّوَارِيَا

* قَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ الْهَذَلِيِّ^(٤):

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ

على أَنَّ (طَيِّ الْمَحْمَلِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ وَجُوبًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ
عَدَمِ تَوَافُرِ قِيُودِ هَذَا النَّصْبِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ (مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ) بِمَثَرَةٍ: لَهُ طَيٌّ كَمَا ذَكَرَ
سَيَبَوِيهِ^(٥).

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ: لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءَ الْعَالِمِ، وَلَهُ عِلْمٌ عِلْمَ النَّابِغِينَ؛ لِأَنَّ
الْمَصْدَرَ (ذَكَاءً) لَيْسَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَطْرَأُ، وَتَتَجَدَّدُ، بَلْ هُوَ مِنَ السَّجَايَا الْفَطْرِيَّةِ كَمَا مَرَّ،

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٣/٧، سيبويه، الكتاب: ٣٥٥/١.

(٢) الصَّرِيفُ: الصَّيَاحُ، وَالْمَسَدُ: الْحَبْلُ، وَالْقَعْوُ: مَا تَدَوَّرُ عَلَيْهِ الْبَكْرَةُ، وَالنَّخْصُ: اللَّحْمُ، وَالذَّخِيسُ:
مَا تَدَاخَلَ مِنَ اللَّحْمِ، وَتَرَكَبَ.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢١٣/٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٢٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٦٠/١، أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل: ٢٢٠.

وقيل إنَّ عِبْرَ عَنْ عَمَلٍ يَدُلُّ عَلَى ذِكَاةٍ بِالذِّكَاةِ جَاَزَ نَضْبُهُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: لَهُ طُولٌ طُولَ الزَّرَافَةِ، وَأَضْرَابِ ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ نَضْبُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ بَلْ يَجِبُ الرِّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ بِمَا قَبْلَهَا.

○ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ دَالًّا عَلَى التَّشْبِيهِ: يَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُشَبَّهًا بِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ الْمَصْدَرُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ نَضْبُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لَهُ صَوْتُ صَوْتٍ مُرْتَفِعٌ لَعَدَمِ تَوَافُرِ التَّشْبِيهِ.

○ أَنْ يُسَبِّقَ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ بِجُمْلَةٍ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ نَضْبُ هَذَا الْمَصْدَرِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَهَدِيرُهُ هَدِيرُ أَسَدٍ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ ثَكَلَى؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُسَبِّقْ بِجُمْلَةٍ بَلْ سَبَقَ بِمُفْرَدٍ.

○ أَنْ تَشْتَمِلَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى مَعْنَاهُ، وَعَلَى فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ نَضْبُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لَهُ ضَرْبٌ صَوْتِ حِمَارٍ، وَلَهُ أَكْلٌ صَوْتِ بُبُلٍ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ.

○ أَنْ تَشْتَمِلَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى، أَوْ عَلَى صَاحِبِهِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ نَضْبُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي الْخَيْرِ شَبَّهَ الْجُمْلَةَ (لَهُ) لِلْمَصْدَرِ لَا لِصَاحِبِهِ، وَقَوْلِكَ: فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحُ نَوْحِ الْحَمَامِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي (عَلَيْهِ) يَعُودُ عَلَى الْمُنُوحِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى النَّائِحِ، وَبِذَلِكَ تَخْلُو الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَ الْمَصْدَرِ مِنْ فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى. وَيَجُوزُ نَضْبُ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي شَبَّهَ الْجُمْلَةَ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى الرِّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ النَّعْتِ كَمَا مَرَّ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا لَمْ تَتَوَافَرْ فِيهِ قِيُودُ النَّضْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا فِي: لَهُ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ، وَلَهُ عِلْمٌ عِلْمُ نَبْعَةٍ، وَلَهُ ضَرْبٌ ضَرْبُ حِمَارٍ - مِنْ حَيْثُ الرِّفْعُ، وَالنَّضْبُ عَلَى الْحَالِ عَلَى نِيَّةٍ مُضَافٍ (مِثْل).

○ أَلَّا تَشْتَمِلَ الْجُمْلَةُ قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ: يُقَيَّدُ نَضْبُ الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفًا لَا مَذْكُورًا، عَلَى أَنْ تَشْتَمِلَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى مَعْنَاهُ لَا عَلَى لَفْظِهِ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ نَضِبَ الْمَصْدَرِ فِي مِثْلِ: هُوَ يَبْكِي بُكَاءَ

ثكلَى - لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ فِي الْمَصْدَرِ مَذْكُورٌ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: هُوَ مُصَوِّتٌ صَوْتٌ جَمَارٍ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَصْدَرِ اسْمُ الْفَاعِلِ (مُصَوِّتٌ).

وَبَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى الْاِكْتِفَاءِ بِكَوْنِ هَذَا الْمَصْدَرِ مَرْفُوعاً عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ عَلَى الصِّفَةِ، أَوْ عَلَى خَيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ حَرَكَةُ انْزِياعٍ مِنَ الرَّفْعِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْانْزِياعِ بِجَذْبِ الْاِثْبَاهِ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ النُّحَاةَ أَجَازُوا هَذَا الرَّفْعَ، وَالنَّصْبَ عَلَى الْحَالِ فَضْلاً عَنِ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلَسْتُ أَشْتَبِعُ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ مِنَ النُّحَاةِ ؛ لِأَنَّ الشُّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ وَصَلْتُ إِلَيْنَا مَكْتُوبَةً:

(أ) أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الشَّلُوبِينَ أَجَازَ النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالْحَالِ إِنْ كَانَ هَذَا الْمَصْدَرُ نَكِرَةً عَلَى نِيَّةٍ (مِثْلَ).

(ب) أَنَّ النُّحَاةَ أَجَازُوا رَفْعَهُ عَلَى الصِّفَةِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً، وَأَجَازَ الْحَلِيلُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَمَا فِي: لَهُ هَدِيرٌ هَدِيرُ الثَّوْرِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النُّكِرَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سَيِّوِيَهُ وَسَمَ هَذِهِ الْإِجَازَةَ بِالْقُبْحِ، وَأَنَّ مَكَانَهَا الشُّعْرُ.

(ج) أَنَّ ابْنَ خَرُوفٍ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ الْوَجْهَ، وَالْأَقْوَى ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ، وَالْاِتِّسَاعِ.

(د) أَنَّ ابْنَ عُصْفُورٍ ذَكَرَ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُتَكَافِئَانِ ؛ لِأَنَّ فِي النَّصْبِ إِضْهَاراً، وَأَنَّ فِي الرَّفْعِ مَجَازاً.

(هـ) أَنَّ الدَّمَامِينِيَّ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ.

(و) أَنَّ الرَّضِيَّ ذَكَرَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سَيِّوِيَهُ يُؤْمِي إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَنْصُوبَ فِي: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جَمَارٍ - مَنْصُوبٌ بـ (صَوْتٌ) فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ: " فَإِنَّمَا انْتَصَبَ هَذَا ؛ لِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي حَالِ تَضْوِيَةٍ، وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الْآخِرَ صِفَةً لِلأَوَّلِ، وَلَا بَدَلاً مِنْهُ، وَلَكِنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: لَهُ صَوْتٌ - عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ عَمَلٌ، فَصَارَ قَوْلُكَ: لَهُ صَوْتٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ، فَحَمَلْتَ الثَّانِيَّ عَلَى الْمَعْنَى ... " (١).

(١) سيبويه، الكتاب: ٣٥٦/١.

(ب) ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق:

يتبين لنا من الألفاظ الآتية الواردة في النص السابق: ثماني جلدة، والضمير في: لا أعذبه، وكل الميل، وقليلًا، وكثيراً - أن هناك ألفاظاً حلت، أو نابت مناب مصادر الأفعال قبلها، وهذه الألفاظ تعرب مفاعيل مطلقه نائبة عن مصادر الأفعال الأصلية قبلها، ولست أتفق مع المحدثين في تسميتها بالنائب عن المفعول المطلق. وفي العربية ألفاظ تؤدي هذه الوظيفة النحوية، وهي:

(١) أسماء العدد: ينوب اسم العدد عن المصدر في باب المفعول المطلق بقيد أن يكون مضافاً إلى مصدر الفعل العامل، أو مميّزاً به (اسم المرة)، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا هُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(١)، و﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢). ويندرج تحت أسماء العدد في هذه المسألة: المرة، ومثنأها، وجمعها، كما في قوله تعالى: ﴿لَنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾^(٣)، على أن (مرتين) مفعول مطلق نائب عن المصدر، والتقدير: إفسادتين مرتين، وأن الموصوف حذف، فحلت الصفة محله، كما يظهر لي، على الرغم من أن النحاة عدوه مصدرًا^(٤) العامل فيه من غير لفظه. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٥)، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٦).

والقول نفسه فيما يعد من باب كنيات العدد كما في (كم) الاستفهامية كما في قولك: كم قراءة قرأت القصة؟، و(كم) الخبرية كما في قولك: كم قراءة، وقراءات قرأت القصة!، وتقيدان بأن يكون تمييز الاستفهامية المنصوب مصدر المرة للفعل بعدها، وأن يكون تمييز الخبرية المجرور مصدر المرة مفرداً، ومجموعاً، وكذا، كما في: قرأت القصة كذا قراءة، وكذا وكذا قراءة.

(١) النور: ٤.

(٢) النور: ٢.

(٣) الإسراء: ٤.

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٩٣/٥ - ٩٤، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٨١٢.

(٥) الأنعام: ٩٤.

(٦) التوبة: ٨٣.

(٢) بَعْضُ الْأَلْفَاظِ: مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: كُلُّ، وَبَعْضُ، وَمِثْلُ، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَأَيُّ اسْمٍ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، وَجَمِيعُ، وَنِصْفُ، وَثُلُثُ، وَرُبُعُ، وَشَيْءٌ، وَأُضْرَابُهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُقَيَّدَةٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَى مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْعَامِلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١)، ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(٢)، وَقَوْلِ قَيْسِ بْنِ الْمَلُوحِ^(٣):
وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

وَقَوْلِكَ: تَصَدَّقَ الْابْنُ عَلَى الْمُسْكِينِ مِثْلَ تَصَدَّقَ أَبِيهِ، وَتَأْدَبَ السَّارِقُ فِي كَلَامِهِ بَعْضُ التَّأْدَبِ، وَأَيُّ قِرَاءَةٍ تَقْرَأُ الْقِصَّةَ تُحَقِّقُ فَايِدَةً مِنْهَا، عَلَى أَنْ (أَيًّا) اسْمٌ شَرْطٍ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٤)، عَلَى أَنْ (أَيًّا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ، وَ(مُنْقَلَبٍ) مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، وَقَوْلِكَ: تَصَدَّقَ الرَّجُلُ عَلَى الْفَقِيرِ غَيْرَ تَصَدَّقَ صَدِيقِهِ، وَسِوَى تَصَدَّقَ صَدِيقِهِ، وَنَاقِشَ الطُّلَّابُ الْمَسْأَلَةَ جَمِيعَ الْمُنَاقَشَاتِ، وَرَكَضَ الْمُعَوِّقُ نِصْفَ الرِّكَضِ.

وَقَدْ عُدَّ (شَيْئًا)^(٥) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَضُرُّهُمْ شَيْئًا﴾^(٦)، وَ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾^(٧) - مَفْعُولًا مُطْلَقًا نَائِبًا عَنِ الْمَصْدَرِ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الْعَدَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى تَوْهُمِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: بَعْضُ الضَّرَرِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ شَيْئًا صِفَةً لِلْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: ضَرَرًا شَيْئًا، عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (شَيْئًا) فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى مَفْعُولًا ثَانِيًا إِذَا ضُمِّنَ الْفِعْلُ (يَظْلِمُ) مَعْنَى (يَنْقُصُ) الَّذِي يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا، كَمَا فِي: نَقَصَ الشَّيْءُ، وَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَمَا فِي: نَقَصَ الرَّجُلُ النَّاسَ الْحَقَّ.

(١) النساء: ١٢٩.

(٢) الإسراء: ٢٩.

(٣) انظر: النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١١٩/٢.

(٤) الشعراء: ٢٢٧.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥٥/٧.

(٦) هود: ٥٧.

(٧) يونس: ٤٤.

(٣) صفة المصدر: تُغني هذه الصفة عن المصدر المحذوف اختصاراً؛ لأن المعنى بيّن، ومفهوم، كما في المثال الوارد في هذا النص: جزاك الله كثيراً، على أن المراد: جزاك الله جزاءً كثيراً، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُكَ كَثِيرًا﴾^(١)، وتقدم البلاد سريعاً، واشتمل الصماء، على أن الأصل: اشتمل الشملة الصماء، وضربه ضرب الأمير، على أن الأصل: ضربه ضرباً مثل ضرب الأمير.

ويظهر لي أن الأولى أن تكون الصفة في هذه المسألة من باب الصفات اللازمة، أو الخاصة، أو ما يعزز إقامتها مقام المصدر التواصل الإخباري بين المتكلم، والمخاطب، أو السامع، أو السياق اللغوي، وهي مسألة قد تُعرب فيها الصفة حالاً إذا لم يتوافر ما مر؛ لأن الصفة الأصل فيها أن تكون من المشتقات، وهو أصل يعزز التصب على الحالية. وتنبؤ هذه الصفة عن المصدر في هذه المسألة إذا أضيفت إلى مصدر الفعل العامل كما في: سرت أحسن السير، وعومل الفقير أحسن معاملة.

ومما عُدَّ من باب الصفات النائية عن المصدر في باب المفعول المطلق عند بعض النحاة: هينئاً مريئاً في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِنَاءً مَرِيئًا﴾^(٢)، وقيل إنهما نصباً على الحال^(٣)، على أن (هينئاً) إما أن تكون صفة مُشَبَّهة مُشْتَقَّة من: هِنُو الطعام، وإما أن تكون مثال مُبالغة مُشتقة من: هِنائي الطعام، والقول نفسه في (مريئاً)، على أنه مُشتق من: مرأني الطعام، ومرؤ الطعام، وقيل إنهما من باب المصادر التي جاءت على زنة (فَعِيل) كالصَّهِيل، ومصدرا هاتين اللفظتين: هِنَاءة، ومَرَاءة، على أنهما مَصْدَرا: هِنُو، ومرؤ، ومصدراهما مُشتقتان من: هِنائي، ومرأني: هِنءٌ، وهِنءٌ، ومرءٌ، وإمرأٌ على أن (مرأني) إذا أُفِرِدَ قيل: أمرأني، كما قيل، ومرءٌ، ومرءٌ إذا قيس على: هِنائي، على الرغم من أن هذين المصدرين لم يذكرهما الزبيدي^(٤)، ومرأ الإنسان: طعم، والمرء: الإطعام، كما قيل.

(١) آل عمران: ٤١.

(٢) النساء: ٤.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط "٣/ ١٣٢"، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

٢٢٣/٧، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢٤/٤.

(٤) انظر: تاج العروس، مرأ: ١/ ٤٢٧.

ومنه أيضاً ما يُصَدَّرُ بالكاف حرفاً جاراً بمعنى (مثل) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(١)، على أن التقدير: جِئْتُمُونَا مَجِيئاً كَخَلْقِكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وأن (ما) مَصْدَرِيَّةٌ.

(٤) ما، وأي الاستيفاهيتين، والشرطيتين، وكم استيفاهية، وخبرية، كما في قولك: ما تَضْرِبُ زيداً؟، وأي ضَرْبٍ تَضْرِبُهُ؟، وما شئت فقل، على أن المراد: أي قيام شئت فقل.

(٥) اسم المصدر: يُعَدُّ هذا المصطلح الصرفي من زيادة بغض المتأخرين، وهو كالمصدر معنى، ودلالة، ويختلف عنه فيما يأتي:

- أن حُرُوفَهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَقَلَّ مِنْ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ الْقِيَاسِيِّ الْمَزِيدِ، وَأَنَّ حُرُوفَهُ لَا تَتَوَافَرُ فِيهَا حُرُوفُ هَذَا الْمَصْدَرِ جَمِيعُهَا، عَلَى الْإِذَاكَ النَّقْصُ مَصْدَرُهُ التَّغْوِيضُ كَالْعِدَّةِ، وَالْعِظَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْقِيَاسِيَّ لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهُ عَنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ أَصِيلَةً، أَوْ زَائِدَةً.

- أَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ مُؤَكِّدًا، أَوْ مُبَيِّنًا كَمَا فِي: حَمَادٍ، فَلَا يُقَالُ: حَمَدْتُ حَمَادٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَلَمَ يَزِيدُ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ لَا تَسْمَحُ لَهُ بِأَنْ يُنَزَّلَ مَنْزِلَةً هَذَا الْفِعْلِ الْعَامِلِ مِنْ حَيْثُ التَّكْرِيرُ، وَلِأَنَّهُ كَاسْمِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ كَمَا قِيلَ.

- أَنَّهُ يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ لَا الْقِيَاسِ.

- أَنَّهُ نَوْعَانِ:

* عَلَمٌ كَمَا فِي: بَرَّةَ (عَلَمٌ عَلَى جِنْسِ الْبَرِّ)، وَفَجَارٍ: عَلَمٌ مَعْدُودٌ عَنِ فَجْرَةٍ، وَفَجْرَةٍ عَلَمٌ مُنَوَّعٌ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي^(٢)، وَسُبْحَانَ اللَّهِ (عَلَمٌ لِلتَّسْبِيحِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مِنْ: سَبَّحَ، وَمِنْ: سَبَّحَ). وَاسْمُ الْعِلْمِ هَذَا لَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ.

* غَيْرُ عَلَمٍ، وَيُخْتَلَفُ عَنِ اسْمِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ يَعْمَلُ.

وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ بَابِ اسْمِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْعِلْمِ: اغْتَسَلَ غُسْلًا، وَكَلَمَهُ كَلَامًا، وَأَعْطَاهُ عَطَاءً، وَسَلَّمْ سَلَامًا، وَتَوَضَّأَ وَضُوءًا، وَأَعَانَهُ عَوْنًا، وَأَثَابَهُ ثَوَابًا، وَأَنْبَتَ نَبَاتًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، فجر: ٣٠١/١٣.

تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، وَأَضَلَّهُ ضَلَالًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(٢)، وَأَصْلَحَ صُلْحًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾^(٣)، وَأَقْرَضَهُ قَرْضًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٤)، وَأَنْشَأَ نَشَأً، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٥).

ومصادر هذه الأفعال القياسية هي: اغْتَسَالَ، وَتَكَلَّمَ، وَإِعْطَا، وَتَسَلَّمَ، وَتَوَضَّأَ، وَإِعَانَةً، وَإِنْبَاتٌ، وَإِضْلَالٌ، وَإِصْلَاحٌ، وَإِقْرَاضٌ، وَإِنْشَاءٌ.

(٦) مُرَادِفُ مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الْمُؤَكِّدِ لِعَامِلِهِ: مِنْ ذَلِكَ: فَرِحَ جَدَلًا، وَقَامَ وَقُوفًا، وَقَعَدَ جُلُوسًا، وَجَلَسَ قُعُودًا، وَكَرِهَهُ بُغْضًا، وَسَلَّمَ تَحِيَّةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكََةً طَيِّبَةً﴾^(٦)، ودعاهم جهارًا، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(٧)، على أن الجهار أحد نوعي الدعاء^(٨)، وَقَرَّبَهُ زُلْفَى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(٩)، وراه جَهْرَةً، كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(١٠).

(١) نوح: ١٧.

(٢) النساء: ٦٠.

(٣) النساء: ١٢٨.

(٤) المائدة: ١٢.

(٥) العنكبوت: ٢٠.

(٦) النور: ٦١.

(٧) نوح: ٨.

(٨) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣٣٩/٨.

(٩) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٠/٢، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣٨٥/٧.

(١٠) سبأ: ٣٧.

(١١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢١٠-٢١١.

(١٢) البقرة: ٥٥.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرَقًا﴾^(١) عَلَى أَنَّ (غَرَقًا) مَنْصُوبٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (النَّازِعَاتِ) ؛ لِأَنَّ النَّازِعَ الْمُغْرِقُ، وَأَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ (إِغْرَاقًا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا عَلَى نِيَّةٍ مُضَافٍ: وَالنَّازِعَاتِ ذَوَاتِ غَرَقٍ^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَأَلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ

عَلَى أَنَّ (حَلْفَةً) مُرَادِفَةٌ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ: أَلَتْ.

وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤَبَةَ^(٤):

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَبَقَ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوَّى لِلْسَّبَقِ

عَلَى أَنَّ مَعْنَى (لَوْحَهَا): ضَمَرَهَا.

(٧) آلَةُ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ: تُقَيَّدُ هَذِهِ الْآلَةُ بِأَنْ تَكُونَ مَعْهُودَةً لِالِاسْتِعْمَالِ آلَةٍ فِي إِحْدَاثِ دَلَالَةٍ مَصْدَرِ الْفِعْلِ، كَمَا فِي: ضَرَبَ اللَّاعِبُ الْكُرَةَ رَأْسًا، أَوْ رِجْلًا، وَضَرَبَ الشُّرْطِيُّ اللَّصَّ سَوْطًا، أَوْ عَصًا، أَوْ مِقْرَعَةً، أَوْ كَفًّا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: ضَرَبَهُ خَشَبَةً، وَرَمَيْتُهُ آجُرَةً، وَسَقَيْتُهُ دُلُوءًا؛ لِأَنَّ الْخَشَبَةَ آلَةٌ لِلرَّمْيِ، وَهِيَ لَمْ تُعْهَدْ آلَةٌ لِلضَّرْبِ، وَالِدُلُوءُ لَمْ يُعْهَدْ آلَةٌ لِلسَّقْيِ. وَأَصْلُ الْآلَةِ الَّتِي نَابَتْ عَنِ الْمَصْدَرِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، عَلَى أَنَّهَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْمُضَافِ بَعْدَ حَذْفِهِ: ضَرَبَ اللَّاعِبُ الْكُرَةَ ضَرَبَ رَأْسٍ، أَوْ ضَرَبَ رِجْلٍ، أَوْ ضَرَبَ سَوْطًا، أَوْ ضَرَبَ عَصًا، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ.

(٨) اسْمُ الْإِشَارَةِ: يُسْتَعْمَلُ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا نَائِبًا عَنِ الْمَصْدَرِ مَتَّبِعًا بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ الَّذِي يُعْرَبُ بَدَلًا مِنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: جَاهَدَ الْمُسْلِمُ هَذَا الْجِهَادَ، وَأَعَانَهُ تِلْكَ الْإِعَانَةَ، وَتَوَضَّأَ ذَلِكَ التَّوَضُّؤَ، وَكَافَأَهُ تِلْكَ الْمُكَافَأَةَ.

(١) النازعات : ١ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٦٦٧ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١٢٦٩ / ٢ .

(٣) انظر : أبو حيان النحوي ، التذيل والتكميل : ١٥٣ / ٧ .

(٤) انظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٣٥٨ ، أبو حيان النحوي ، التذيل والتكميل : ١٥٣ / ٧ .

(٩) ضمير المصدر المحذوف، كما في: شرح الأستاذ المحاضرة شرحاً لم يشرحه أستاذ آخر، وأكرمه الرجل إكراماً لم يكرمه إياه آخر، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً﴾^(١)، على أن المصدر حذف تخفيفاً، وجيء بالضمير كناية عنه، والتقدير: شرحاً لم يشرح المحاضرة الشرح، وإكراماً لم يكرمه الإكرام، وعذاباً لا أعذب العذاب أحداً.

(١٠) بعض الألفاظ مضافة إلى مصدر الفعل العامل: من هذه الألفاظ: حق، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٢)، و﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣)، وأحسن، وأفضل، وأتم، وكمال، وغيرها.

(١١) مصدر الهيئة: يصاغ هذا المصدر من الفعل الثلاثي على زنة (فعلية)، كما في: جلس جلسة الواثق، وغضب غضبة المظلوم.

(١٢) وقت المصدر: عاش ساعة المريض، وخاف منه يوم المظلوم، وفرح ليلة المنتصر، على أن الأصل: عاش عيش ساعة المريض، وخاف منه خوف يوم المظلوم، وفرح فرح ليلة المنتصر. ومنه قول الأعشى^(٤):

ألم تغتمض عيناك ليلة أزمدا وبث كابات السليم مسهدا

على أن المراد: اغتمض ليلة أزمدا.

(١٣) نوع المصدر: من ذلك: قعد القرصاء (نوع من القعود)، ورجع القهقري (القهقري)، ونام ملء جفونه، على أن التقدير: قعد قعود القرصاء، ورجع رجوع القهقري، ونام نوماً ملء الجفون.

(١) المائدة: ١٥٥.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) آل عمران: ١٠٢.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١٠٢/٣.

التدريب

أولاً: شواهد وأمثلة مغربية:

(١) قول الشاعر^(١):

لأَجْهَدَنَّ فِيمَا دَرَّةٌ وَاقِعَةٌ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

دَرَّةٌ: مفعول مطلق لفعل محذوف هو وفاعله وجوباً تقديره: أذراً دَرَّةٌ واقعة، أو أن أذراً، على أن المصدر المؤول من (أن) وما في حيزها في محل رفع على الفاعل لفعل محذوف تقديره: يَكُنْ دَرَّةٌ واقعة، والمصدر بعد (إمّا) الثانية معطوف على المصدر الأول، والأولى أن يُقدَّرَ الفعل دون حرف مصدرِيٍّ؛ لأن فيه هجراً للتقدير، والتوهم.

واقعة: مضاف إليه مجرور، وهو مفعول به في المعنى، وفي كون الإضافة حقيقية، أو لفظية خلاف؛ لأن المضاف مصدر فعل متعد.

تُخْشَى: فعل مضارع مبني للمفعول مرفوع منع من ظهور الضمة التعذر، ونائب الفاعل، أو مفعول ما لم يُسم فاعله ضمير مستتر يعود على (واقعة)، والجملة الفعلية في محل جر على الصفة لـ (واقعة).

بُلُوغُ السُّؤْلِ: القول في إغراب (بُلُوغ) كالقول في (دَرَّةٌ واقعة) من حيث كونه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وجوباً تقديره: أبلغ بُلُوغُ السُّؤْلِ، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أحقق بُلُوغُ السُّؤْلِ، ويجوز أن يكون التقدير: أن أبلغ، أو أن أحقق بُلُوغُ السُّؤْلِ، والجملة الفعلية، أو المصدر المؤول من (أن)، وما في حيزها معطوفة، أو معطوفة على ما بعد (إمّا) الأولى.

(٢) دافع سُكَّانُ غَزَّةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلَ مُدَافَعَةٍ فِي أَثْنَاءِ مُحَاوَلَةِ إِسْرَائِيلَ تَدْمِيرِهَا كُلِّ تَدْمِيرٍ:

أَفْضَلَ: مفعول مطلق نائب عن المصدر.

مُدَافَعَةٍ: مضاف إليه مجرور.

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٠٤ / ٧.

في أثناء: جارٌّ ومجرورٌ (مفعولٌ فيه غير صريح).

مُحاوَلَة: مضافٌ إليه مجرورٌ.

إِسْرَائِيلَ: مضافٌ إليه مجرورٌ علامة جرّه الفتحَة ؛ لأنّه مُنْتَوَعٌ مِنَ الصَّرْفِ (فاعلٌ في المعنى).

تَدْمِيرُهَا: تَدْمِيرٌ: مفعولٌ به للمصدر (مُحاوَلَة)، والهاء: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلٍّ جرٌّ على المضافِ إليه (مفعولٌ به في المعنى).

كُلٌّ: مفعولٌ مُطلَقٌ نائبٌ عن المصدر منصوبٌ.

تَدْمِيرٌ: مضافٌ إليه مجرورٌ.

(٣) " وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْنَا " (١):

كُلًّا: فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على حذفِ النونِ لإِسْنَادِهِ إِلَى أَلِفِ الاثْنَيْنِ أَوْ هَذِهِ الْأَلِفُ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى الْفَاعِلِ.

رَغَدًا: يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مَنْصُوبًا، عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ (كُلًّا)، وَالتَّقْدِيرُ: كُلًّا مِنْهَا أَكْلًا رَغَدًا، وَأَنْ يُعْرَبَ حَالًا.

حَيْثُ: ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي الْأَصْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ (مَتَى)، وَ (كَيْفَ) زِيَادَةٌ عَلَى مَعْنَاهُ الْأَصِيلِ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ الْمُرَكَّبَةُ تَجْعَلُهُ يَحْتَمِلُ الْحَالَ بِالذَّلَالَةِ الثَّلَاثِ.

شِئْنَا: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبَيْنِ آدَمَ، وَحَوَاءَ، وَهَذَا الضَّمِيرُ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى الْفَاعِلِ، وَمَفْعُولٌ فِعْلٍ الْمَشِيئَةِ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فِي مَحَلٍّ جَرٌّ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ (حَيْثُ).

(٤) قَوْلُ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةِ (٢):

نَظَرْتُ وَدُونِي مِنْ عَمَايَةِ مَنْكِبٍ وَيَطْنِ الرُّكَّاءِ أَيُّ نَظَرَةٍ نَاطِرٍ (٣)

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥٤/٧.

(٣) عَمَايَة: اسْمُ جَبَلٍ، وَالْمَنْكِبُ: الْمُرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالرُّكَّاءُ: وَادٍ فِي دِيَارِ بَنِي عَقِيلٍ.

أي: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب، على أنها كمالية، وصيغة للمصدر المحذوف تقديره: نظرت نظرة أي نظرة ناظر.

نظرة: مضاف إليه مجرور.

ناظر: مضاف إليه مجرور.

(٥) احتفل الكويتيون شيوخاً، وشباناً وعجائز وشواب بعيد الكويت الوطني السادس والعشرين مجموعة احتفالات، وفرحوا ليلة فرح المتصير: شيوخاً: حال منصوبة

وشباناً: معطوف على (شيوخاً) منصوب.

وعجائز: معطوف على (شيوخاً) منصوب، وهو ممنوع من الصرف.

وشواب: معطوف على ما قبله منصوب، وهو ممنوع من الصرف.

السادس: نعت لـ (عيد الكويت).

والعشرين: معطوف على (السادس) مجرور، وعلامة جرّه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

مجموعة: مفعول مطلق منصوب نائب عن المصدر.

احتفالات: مضاف إليه مجرور.

ليلة: مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ لأنه وقت المصدر.

فرح: مضاف إليه مجرور.

المتصير مضاف إليه مجرور.

(٦) رب إكرام جيد أكرمت الفقير:

رب: حرف جر شبهة بالزائد يفيد التكرير في الغالب.

إكرام: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق قدّم على عامله (أكرمت).

جيد: نعت مجرور.

أكرمت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع على الفاعل.

الفَقِير: مفعول به منصوب.

(٧) رَبَّ إِكْرَامٍ جَيِّدٍ أَكْرَمْتَهُ الْفَقِيرُ:

رَبَّ: إعرابها كما في الجملة السابقة.

إِكْرَامٍ: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.

جَيِّدٍ: إعرابها كما في الجملة السابقة.

أَكْرَمْتَهُ: أَكْرَمَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ لِإِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ، والهاءُ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ النَّائِبِ عَنِ الْمَصْدَرِ.

الْفَقِيرُ: إعرابها كما في الجملة السابقة. والجملة الفعلية في محلِّ رَفْعٍ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ.

(٨) وَسَيَعْلَمُ الْأَهْلُونَ أَيَّ اخْتِرَامٍ تَحْتَرِمُهُمْ؟

الْأَهْلُونَ: فاعِلٌ مرفوعٌ علامةُ رَفْعِهِ الْوَائِ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ فِي الْإِعْرَابِ.

أَيَّ: اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ، مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ نائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ وَجُوباً؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْاسْتِفْهَامِ لَهَا صَدَارَةُ الْجُمْلَةِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلٌ قَبْلَهَا إِلَّا الْمُضَافُ، وَالْجَارُ.

اخْتِرَامٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ.

تَحْتَرِمُهُمْ: تَحْتَرِمُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وَ(هُمْ): ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْفَاعِلُ: ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ.

(٩) مَا الطَّالِبُ إِلَّا انْتِبَاهًا:

ما: حَرْفُ نَفْيٍ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَمِيمِيًّا فَلَا يَعْمَلُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حِجَازِيًّا مُهْمَلًا؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ سَبَقَ بِ(إِلَّا) أَدَاةِ الْحَضَرِ.

الطَّالِبُ: مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ.

إِلَّا: أَدَاةُ حَضَرٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي إِعْرَابِ مَا بَعْدَهَا.

انْتِبَاهًا: مفعولٌ مطلقٌ عامِلُهُ مَحذُوفٌ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ: إِلَّا يَنْتَبِهُ انْتِبَاهًا. والجملة الفعلية خبرٌ المُبْتَدَأِ.

(١٠) لَهُ عَلَى مِثَّةِ دِينَارٍ اعْتِرَافًا:

له: شبه الجملة في محل رفع على خير المبتدأ، وهو مقدم جوازا.
علي: شبه جملة في محل رفع على الخير الثاني، وهو مقدم جوازا، ويجوز أن يكون أحدهما
الخبر على أن الثاني حال من النكرة المخصصة (مئة دينار)؛ لأنه في الأصل صفة لها.
مئة: مبتدأ مؤخر جوازا.

دينار: مضاف إليه مجرور، وهو تمييز في المعنى.
اعترافا: مفعول مطلق مؤكد لنفسه عاملة محذوف وجوبا.

ثانياً:

طلب الأستاذ من طلابه مرتين أن يعودوا إلى أحد تأليف الجاحظ عودة المدقق كل
التدقيق لتزويده بنص يصف فيه حزم السادة، فقال أحدهم: قرأت بغض كتبه إحدى عشرة
قراءة ولم أوفق في الاهتداء إلى ما طلبت، فقال الأستاذ: سبحان الله، وقال آخر: يا أستاذ،
وجدت نصاً في كتاب (البيان والتبيين) (١) وصف فيه الجاحظ حزم هؤلاء السادة (أيها
وصف) لم يصفه أحداً به، وجاء في هذا الوصف أن عامة هؤلاء لم يكن شأنهم أن يردوا
الناس (بغض الرد) إلى أهوائهم، وإلى الانسياق لهم (بعنف) السوق (مثل) هذا الانسياق،
وهم مع ذلك هجوا أفتح هجاء: "ومتى أحب السيد الجامع، والرئيس الكامل قومه
(أشد) الحب، وحاطهم على حسب حبه هم كان بغض أعدائهم على حسب حب قومه
له...".

(أ) اذكر من هذا النص:

- (١) مصدراً يدل على العدد يُعرب مفعولاً مطلقاً.
- (٢) مصدراً مؤولاً يُعرب مفعولاً به.
- (٣) شبه جملة يُعرب خبراً لفعلٍ ناسخ.
- (٤) مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع.
- (٥) ثلاثة مفاعيل مطلقّة تنوب عن المصادر لإضافتها إلى مصدر الفعل العامل.

(١) انظر: ٩٤/٢.

- (٦) اسماً مَوْضُولاً، ثُمَّ أَعْرَبَهُ.
 (٧) مَفْعُولاً مُطْلَقاً حُذِفَ عَامِلُهُ وَجُوباً.
 (٨) ضَمِيرًا يُعْرَبُ مَفْعُولاً مُطْلَقاً.
 (٩) مَفْعُولاً بِهِ مُقَدِّماً عَلَى فَاعِلِهِ مَضْحُوباً بِذِكْرِ السَّبَبِ.
 (١٠) اسماً بَعْدَ اسْمٍ إِشَارَةٍ، ثُمَّ أَعْرَبَهُ.
 (ب) أَعْرَبَ مَا بَيْنَ الْقَوْمَيْنِ:

ثالثاً:

- اكتُبْ فِي كُلِّ فَرَاغٍ الْمَطْلُوبَ مَضْبُوطاً نَخَوِيّاً:
 (١) اسْتَمِعْ إِلَى الْمَحَاضِرَةِ..... جَيْدًا (اسم مَصْدَر).
 (٢) كَمْ..... (تَمَيِّزُ تُعْرَبُ بِهِ كَمْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً).
 (٣) ارْكُضْ..... (مَصْدَرٌ مُبَيَّنٌ لِلنَّوعِ).
 (٤) لِلرَّجُلِ بُكَاءٌ..... الْطِفْلُ (مَصْدَرٌ يَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ).
 (٥)..... وَإِهْمَالاً (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ وَجُوباً).
 (٦) يَعْطِفُ الْأَبُ عَلَى أَوْلَادِهِ عَطْفًا..... عَلَى أَحَدٍ (ضَمِيرٌ يُعْرَبُ مَفْعُولاً مُطْلَقاً نَائِباً عَنِ الْمَصْدَرِ).
 (٧) جَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..... الْجِهَادِ (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ).
 (٨) لَا يَفْعَلُ الرَّجُلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ..... (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُؤَكِّدٌ لَغَيْرِهِ).
 (٩) إِمَّا..... وَإِمَّا..... لِلْقَاعَةِ (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ وَجُوباً).
 (١٠) مَشَى الْجُنْدِيُّ..... (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُبَيَّنٌ لِلْهَيْئَةِ).

رابعاً:

- اخْتَرِ الْإِجَابَةَ الصَّحِيحَةَ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِمَّا يَأْتِي:
 (١) الرَّجُلُ أَظْهَرَ الْقَوْمِ (فَضلاً):
 (أ) تَمَيِّزٌ مَنْصُوبٌ (ب) حَالٌ مَنْصُوبَةٌ (ج) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ
 (د) لَيْسَ وَاحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٢) إِنَّ هَذَا (الرَّجُلَ) لَا يَكَادُ يُوصَفُ إِلَّا بِالسِّيَادَةِ:

(أ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ (ب) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ (ج) بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَنْصُوبٌ (د) خَبَرٌ (إِنَّ) مَرْفُوعٌ.

(٣) قَرَأَ الطَّالِبُ الْقَصِيدَةَ (خَمْسَ) مَرَّاتٍ:

(أ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ (ب) مَفْعُولٌ فِيهِ مَنْصُوبٌ (د) تَمَيِّزٌ مَنْصُوبٌ (د) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ.

(٤) ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) ﴾^(١):

(أ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ جَوَازاً (ب) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ وَجُوباً (ج) مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ (د) لَيْسَ وَاحِداً تَمَّ مَرَّ.

(٥) (سُخْفًا) لِإِسْرَائِيلَ:

(أ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ جَوَازاً (ب) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ وَجُوباً؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَى إِلَى الدُّعَاءِ (ج) مُبْتَدَأٌ مَنْصُوبٌ مُسَوِّغٌ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِيرَةِ أَنَّهَا تُؤْمَى إِلَى الدُّعَاءِ (د) لَيْسَ وَاحِداً تَمَّ مَرَّ.

(٦) مَا قَرَأَ الطُّلَّابُ إِلَّا (قِرَاءَةً):

(أ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُؤَكَّدٌ لِعَامِلِهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُفَرَّغاً (ب) مُسْتَشْنَى مَنْصُوبٌ (ج) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُبَيَّنٌ لِلنَّوْعِ عَلَى نِيَّةِ صِفَةٍ، أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ (د) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ.

(٧) جَاءَتِ الطَّالِبَةُ إِلَى الْجَامِعَةِ (غَيْرَ) مُتَأَخِّرَةٍ:

(أ) مُسْتَشْنَى مَنْصُوبٌ (ب) حَالٌ مَنْصُوبَةٌ (ج) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ (د) اسْمٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

(٨) أَجَابَ الطَّالِبُ عَنِ السُّؤَالِ (مِثْلَ) صِدِّيقِهِ:

(أ) حال منصوبة (ب) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف (ج) مفعول به منصوب (د) ليس واحداً مما مر.

(٩) هذا أخوه (حقاً):

(أ) حال منصوبة مؤكدة لمضمون الجملة (ب) مفعول مطلق حذف عامله جوازا (ج) مفعول مطلق حذف عامله وجوباً ؛ لأنه مؤكد لنفسه (د) مفعول مطلق حذف عامله وجوباً ؛ لأنه مؤكد لغيره.

(١٠) أكرم الأستاذ الطالب النجيب (كرماً) يستحقه:

(أ) مفعول مطلق منصوب ؛ لأنه مصدر الفعل العامل قياساً (ب) مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل القياسي ؛ لأنه اسم مصدر (ج) مفعول مطلق عامله محذوف (د) ليس واحداً مما مر.

(١١) أكرم الأستاذ تلميذه النجيب كرمًا لم يكرمه أحدًا: الهاء في (يكرمه):

(أ) مفعول به في محل نصب (ب) مضاف إليه في محل جر (ج) مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل العامل (د) ليس واحداً مما مر.

(١٢) صوت الطفل صوت مغنٍ: ضبط (صوت مغنٍ):

(أ) الرفع على خير المبتدأ (ب) النصب على المفعول المطلق العامل فيه (صوت) قبله (ج) النصب على المفعول المطلق العامل فيه محذوف وجوباً (د) ليس واحداً مما مر.

خامساً:

شواهد على المفعول المطلق من المثل العربي:

(١) تقلدها طوق حمامة: تقلدها تقلد طوق الحمامة، على أن الهاء للخصلة القبيحة، على أن المراد أن هذه الخصلة تلامز، ولا تفارقه حتى يفارق طوق الحمامة الحمامة^(١).

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/١٤٧-١٤٨.

(٢) جَرِي المَذَكِّي حَسَرَتْ عَنْهُ الحُمُرُ^(١): يَجْرِي يَوْمَ السَّابِقِ جَرِي المَذَكِّي (يُضْرَبُ لِمَنْ يَسْبِقُ أَقْرَانَهُ)^(٢).

(٣) جَزَاءَ سِنِّارٍ^(٣): جَزَائِي جَزَاءَ سِنِّارٍ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعَالِنَا جَزَاءَ سِنِّارٍ وَمَا كَانَ ذَنْبٌ^(٤)

(٤) جَذَّهَا جَذَّ العَيْرِ الصُّلْيَانَةِ^(٥): يُضْرَبُ لِمَنْ يُسْرِعُ الحَلْفَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّثٍ.

(٥) جَلَبَتْ جَلَبَةً ثُمَّ أَقْلَعَتْ^(٦): يُضْرَبُ لِلْجَبَانِ يَتَوَعَّدُ ثُمَّ يَسْكُتُ.

(٦) بُؤْسَاءُ لَهُ، وَتُؤْسَاءُ لَهُ، وَجُؤْسَاءُ لَهُ^(٧): يُقَالُ هَذَا الْمَثَلُ عِنْدَ الدُّعَاءِ عَلَى إِنْسَانٍ.

(٧) تَعَلَّلَ بِيَدَيْهِ تَعَلَّلَ الْبَكْرُ^(٨).

(٨) تَعَلَّقَ الْحَجْنُ بِأَرْفَاعِ الْعَنْسِ^(٩): يُضْرَبُ لِمَنْ يَلْصِقُ بِآخِرِ حَتَّى يَنَالَ مَا يُرِيدُ.

(٩) أَبْغَضَ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا^(١٠): هَوْنًا: صِفَةُ لِمُصَدِّرٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: بُغْضًا هَوْنًا مَا.

(١٠) رَعْدَاءٌ، وَبَرْقًا وَالْجِهَامُ جَافِرٌ^(١١): رَعْدَاءٌ، وَبَرْقًا: مَنْصُوبَانِ عَلَى الْمُصَدِّرِ، عَلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِكِلَيْهِمَا مَحْدُوفٌ: يَرَعْدُ رَعْدًا، وَيَبْرِقُ بَرْقًا (يُضْرَبُ لِمَنْ يَتَرَّى بِمَا لَيْسَ فِيهِ).

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٥٩/١.

(٢) حَسَرَتْ: عَجَزَتْ عَنْهُ.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٥٩/١. جَذَّهَا: قَطَعَهَا، وَالصُّلْيَانُ: بَقْلٌ، وَالْهَاءُ كِنَايَةٌ عَنِ الْيَمِينِ.

(٤) عَمَايَةَ: اسْمُ جَبَلٍ، وَالْمَنْكِبُ: الْمُرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالرُّكَاءُ: وَادٍ فِي دِيَارِ بَنِي عَقِيلٍ.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٥٩/١.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٦٠/١. جَلَبَتْ: صَاحَتْ.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٠٦/١.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٣٩/١.

(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٤٠/١. الْحَجْنُ (الْحَجْنُ: مُحَقَّفُ الْحَجْنِ): الصَّبِيُّ السَّيِّئُ الْغِنَاءِ، وَالْعَنْسُ: النَّاقَةُ الصُّلْبَةُ، وَالْأَرْفَاعُ: بَوَاطِنُ الْفَخَذَيْنِ، وَأَصُولُهُمَا.

(١٠) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١٠٧/١.

(١١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣١١/١.

(١١) زُرْ غِبًّا تَزِدُّ حُبًّا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (غِبًّا) مَفْعُولًا مُطْلَقًا نَائِبًا عَنِ الْمَصْدَرِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: زُرْ زِيَارَةً غِبًّا، عَلَى أَنَّ الْغَيْبَ فِي الزِّيَارَةِ أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: زُرْ غَابًا (غَبَّ الرَّجُلُ: جَاءَ زَائِرًا بَعْدَ أَيَّامٍ).

(١٢) زَقَّهْ زَقَّ الْحَمَامَةِ فَرْخَهَا^(١).

(١٣) سَكَتَ أَلْفًا، وَنَطَقَ خَلْفًا^(٢): أَلْفًا: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ عَدَدُهُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: سَكَتَ أَلْفَ سَكْتَةٍ.

(١٤) أَشَبَّ لِي إِشْبَابًا^(٣).

(١٥) صَبْرًا عَلَى مَجَامِرِ الْكِرَامِ^(٤): يُضْرَبُ لِمَنْ يُؤَمِّرُ بِالصَّبْرِ عَلَى مَا يَكْرَهُ تَهْكُمًا.

(١٦) أَصَاخَ إِصَاخَةَ الْمِنْدَةِ لِلنَّاشِدِ^(٥): يُضْرَبُ لِمَنْ يَجِدُّ فِي الطَّلَبِ، ثُمَّ يَعْجَزُ عَنْهُ.

(١٧) صَبْرًا، أَتَانُ، فَالْجَحَاشُ حَوْلُ^(٦): يُضْرَبُ لِمَنْ وَعَدَ وَعَدًا حَسَنًا دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْعُودُ مَوْجُودًا.

(١٨) صَكًّا وَدَرْهَمًا لَكَ^(٧): يُضْرَبُ لِمَنْ يَعْمَلُ الْعَمَلَ الصَّغْبَ.

(١٩) ضَرْبُهُ ضَرْبَ غَرَائِبِ الْإِبِلِ^(٨).

(٢٠) أَضْرَطًّا وَأَنْتَ الْأَعْلَى^(٩): يُضْرَبُ لِمَنْ يَشْكُو فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّكْوَى.

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣٢٤ / ١.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣٣٠ / ١. الخلف: الرديء من القول.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣٧٣ / ١. الإشباب: الرفع.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣٩٣ / ١.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٣٩٨ / ١. الإصاخة: الشكوت، والنّاديه: الزّاجرُ الإبل، والنّاشد: مَنْ يَنْشُدُ الشَّيْءَ.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٠٦ / ١.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٠٧ / ١.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤١٩ / ١.

(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٢٠ / ١.

(٢١) ضَرَبَا، وَطَعْنَا أَوْ يَمُوتَ الْأَعْجَلُ^(١).

(٢٢) ضَرَبَهُ ضَرْبَةً ابْنَةً اقْعُدِي، وَقُومِي^(٢).

(٢٣) أَضْرِبْ طَا آخِرَ الْيَوْمِ وَقَدْ زَالَ الظُّهْرُ^(٣).

(٢٤) أَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ^(٤).

سادساً:

شَوَاهِدٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ:

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَبْنَى لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾^(٥).

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَضَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾^(٦).

(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَبِيرَةً تَأْخِيرًا﴾^(٧).

(٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾^(٨).

(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَذُّهُمْ أَرْأًا﴾^(٩).

(٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفَنَّكَ فَتُونًا﴾^(١٠).

(٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١١).

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٢١ / ١.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٢٢ / ١. ابنة قومي، واقْعُدِي: الأَمَةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: قُومِي، واقْعُدِي.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٢٣ / ١.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٤٣١ / ١.

(٥) يوسف: ٥.

(٦) الإسراء: ١٢.

(٧) الإسراء: ١١١.

(٨) الكهف: ٩٩.

(٩) مريم: ٨٣.

(١٠) طه: ٤٠.

- (٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ هُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ مَا كَانُوا يَأْتِينَا بِمُحَدُّونَ﴾^(١)
- (٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٢).
- (١٠) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٣).
- (١١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾^(٤).
- (١٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾^(٥).
- (١٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدَلٍ لَا يُوْخَذُ مِنْهَا﴾^(٦).
- (١٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(٧).
- (١٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّأُوا مَا عَلُوا تَتَبَرَّأُوا﴾^(٨).
- (١٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٩).
- (١٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(١٠).
- (١٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾^(١١).

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) فصلت: ٢٨.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) الحج: ٧٨.

(٥) آل عمران: ١٠٢.

(٦) الجاثية: ٣٢.

(٧) الأنعام: ٧٠.

(٨) الإسراء: ٢٩.

(٩) الإسراء: ٧.

(١٠) الإسراء: ٥١.

(١١) الإسراء: ٤.

(١٢) التوبة: ١٠١.

- (١٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾^(١).
- (٢٠) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾^(٢).
- (٢١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٣).
- (٢٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِثْلَ آبَائِهِمْ خَنِيفًا... صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾^(٤): للنحويين في إعراب (صِبْغَةَ اللَّهِ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ^(٥):
- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحذُوفٌ وَجُوبًا.
 - أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْإِغْرَاءِ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ النَّاصِبَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: الزَّمُوا صِبْغَةَ اللَّهِ.
 - أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اتَّبِعُوا صِبْغَةَ اللَّهِ.
 - أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ)، وَهُوَ وَجْهٌ وَسِمَ بِالضَّعْفِ لَطُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْبَدَلِ، وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ.
- (٢٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَى الْجِبَالِ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾^(٦) للنحويين في إعراب (صُنِعَ اللَّهُ) وَجْهَانِ^(٧):

(١) التوبة: ١٢٦.

(٢) القصص: ٥٤.

(٣) التوبة: ٨٠.

(٤) دَوْنَتْ الْأَوْجُهَ الْجَائِزَةَ فِي نَصْبِ اللَّفْظَةِ مَوْضِعِ الْإِسْتِشْهَادِ؛ لِيَتَبَيَّنَ الْقَارِئُ، أَوِ الطَّالِبُ الْفِكْرَ اللَّغَوِيَّ لِلنُّحَاةِ فَضْلًا عَنْ رِبْطِ مَسَائِلِ النُّحْوِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَلِتَكُونَ لَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أُسْوَةً فِي خَوْضِهِ غِمَارَ الْإِغْرَابِ.

(٥) البقرة: ١٣٥ - ١٣٨.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١٤٣/٢، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢/١.

(٧) النمل: ٨٨.

(٨) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٤٥/٨.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ وَهِيَ تَكْرُرُ مَرَّ السَّحَابِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحذُوفٌ وَجُوباً.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْإِغْرَاءِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: انْظُرُوا صُنْعَ اللَّهِ.
(٢٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾^(١): فِي نَصْبِ (الْحَقِّ) أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ^(٢):

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحذُوفٌ وَجُوباً.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَغْنِي.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ مِنْ (عِيسَى).

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَذْحِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ اللَّهُ.

(٢٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾^(٣): فِي نَصْبِ (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ^(٤):

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحذُوفٌ وَجُوباً.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ وَجْهٌ وَسِمَ بِالضَّعْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ لَيْسَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّمْيِيزِ الْمَعْرُوفَةِ.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْإِغْرَاءِ.

(٢٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا دُخْلَنَّهُمْ جَنَّتِ بَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾^(٥): فِي نَصْبِ (ثَوَابًا) خَمْسَةٌ أَوْجُهٌ^(٦):

(١) مريم: ٣٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥٩٨/٧.

(٣) آل عمران: ١٤٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤١٩/٣، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٧/١.

(٥) آل عمران: ١٩٥.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤٨٠/٣.

- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ.
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ مِنْ (جَنَاتٍ).
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (جَنَاتٍ)، عَلَى نِيَّةِ تَضْمِينِ الْفِعْلِ (لَاذْخِلَنَّهُمْ مَعَنَى (لَاُعْطِيَنَّهُمْ)).
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يُعْطِيَنَّهُمْ ثَوَاباً.
- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ.
- (٢٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾^(١) فِي نَصْبِ (نِحْلَةً) أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ^(٢):
- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ ب (أَتُوا) ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: انْحَلُّوهُنَّ.
- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْحَالِ مِنْ وَائِ الْجَمَاعَةِ فِي (أَتُوهُنَّ)، أَوْ مِنْ (صَدُقَاتِهِنَّ)، أَوْ مِنْ (النِّسَاءِ).
- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الشَّرْعَةِ.
- أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ فِيهَا فِعْلٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: نَحَلَ اللَّهُ نِحْلَةً (شَرَعَ اللَّهُ).
- (٢٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٣) فِي نَصْبِ (فَرِيضَةٌ) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ^(٤):

(١) النساء : ٤ .

(٢) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣ / ٥٧١ .

(٣) النساء : ١١ .

(٤) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٣ / ٥٤٤ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٥ .

- أن تكون منصوبة على المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبلها، على أن معنى (يُوصيكم الله): يفرض لكم.

- أن تكون منصوبة على الحال المؤكدة، وهو قول مكّي بن أبي طالب، وغيره؛ لأنّ الفريضة ليست مصدرًا.

- أن تكون منصوبة على المصدر لفعل محذوف تقديره: فرض الله فريضة.

(٢٩) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾^(١) في نصب (وصية) ثلاثة أوجه (٢):

- أن تكون منصوبة على المصدر المؤكد على أن التقدير: يوصيكم الله وصية.

- أن تكون منصوبة على الحال العامل فيها: يوصيكم.

- أن تكون منصوبة على المفعول به بـ (مضار) تجاوزاً؛ لأنّ المضارة تقع بالورثة لا بالوصية، فكانّ المضارة الواقعة بهم واقعة بالوصية نفسها لتحقيق المبالغة، وقيل إنّ ما يعزّز هذا قراءة الحسن: "غير مضار وصية" بالإضافة، وإنّ (وصية) منصوبة بعد حذف الخافض: غير مضار في وصية كما في: يا سارق الليلة، على أن التقدير: يا سارقاً في الليلة

(٣٠) قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَأْتُوا بَغْيَ اللَّهِ تَكْفِيرًا﴾^(٢) سنة الله في الدين خلوا من قبل ولكن تجد لسنة الله تبديلاً^(٣) في نصب (سنة الله) أوجه منها:

- أن تكون منصوبة على المصدر، على أن العامل فيها محذوف.

- أنّها اسم وضع موضع المصدر.

(١) النساء: ١٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦١٣/٣، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٣٣٧/١،

الزنجشيري، الكشف: ٨٦/١، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥٤٩/٣.

(٣) الأحزاب: ٦١-٦٢.

- أن تكون منصوبة على الإغراء كما ذكر ابن عطية على أن فعل الإغراء محذوف، وهو حذف لا يجوز عند أبي حيان.

(٣١) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(١): يجوز في (حقاً) أن يكون منصوباً على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله^(٢).

(٣٢) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٣): وعد الله: منصوب على المصدر المؤكّد لنفسه؛ لأنه مؤكّد لقوله سبحانه (سنُدخلهم جنات)، و(حقاً): مصدر مؤكّد لغيره (وعداً)^(٤).

(٣٣) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾^(٥): قوله (وعد الصّدق): منصوب على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة (أولئك الذين تتقبّل عنهم...) قبله؛ لأنها تؤول إلى الوعد الحق^(٦).

(٣٤) قوله تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾^(٧) و﴿وُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا﴾^(٨) فكانت هباءً منبثاً^(٩).

(١) النساء: ١٥١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢٧١/٥.

(٣) النساء: ١٢٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٩٥/٤.

(٥) الأحقاف: ١٦.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٦٧٠/٩.

(٧) الواقعة: ٤-٦.

(أ) البحوث:

- ١ - تأويل ما له أكثر من وجه إملائي في العربية-مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩، العراق.
- ٢ - العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩ م، الكويت.
- ٣ - رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-عمان، العدد ١٤٣٤ هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨ م، الأردن.
- ٤ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧، الأردن.
- ٥ - باب التصغير في مغان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني-العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨ م الأردن.
- ٦ - رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ شمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الأول ١٩٨٧ م.
- ٧ - المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران ١٩٨٦، الأردن.
- ٨ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧ م، الكويت.
- ٩ - مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل-اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م، اليمن.
- ١٠ - النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد-بغداد، العدد الثالث ١٩٩٠ م العراق.

- ١١- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول ١٩٩٠، الأردن.
- ١٢- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م، الأردن.
- ١٣- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلةوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ١٤- النظر وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ١٩٩٠م الكويت.
- ١٥- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثرة في ميطان النحو والصرف، أجز للنشر- في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت.
- ١٦- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القراز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الروؤف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الرياض.
- ١٧- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩٤م الأردن.
- ١٨- لفظة الشر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في ميطان الأدب والنحو واللغة، أجز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.
- ١٩- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م الأردن.
- ٢٠- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني- عمان، المطبعة الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٦ الأردن.
- ٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول، ١٩٨١م السعودية.

- ٢٢- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، ١٩٨٢ م السعودية.
- ٢٣- رسالة كشف الضو عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، ١٩٨٤ م السعودية.
- ٢٤- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي ٢٠٠٤ م).
- ٢٥- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-٢٠٠٣ م).
- ٢٦- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير ٢٠٠٥/٥/١٩).
- ٢٧- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ٢٠٠٨ م.
- ٢٨- سيميائية العنوان في السور القرآنية ذوات البؤرة الاستفهامية ونظرية نحو النص، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، العدد: ٧٢، ٢٠١٤ م.
- ٢٩- توهم النحاة قدامى ومحدثين في تأويل عبارة سيبويه (ما أغفله عنك شيئاً أي: دع الشك عنك، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، العدد: ٧١، ٢٠١٣ م).
- ٣٠- توهمات النحاة في تأويل مكوّنات القسم باستعمال لفظتي (عمر)، و(قعدك، وقعيدك)، مجلة الجامعة الليبية، ٢٠١٣ م.
- ٣١- مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية، لشكري سعيد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - جامعة الكويت، ٢٠١٤ م.

(ب) الكتب:

- ١ - ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل - عمان - دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

- ٢- معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٣- الحذف في المثل العربي، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- ٤- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض-مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- ٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم، م، عمان-دار جريب للنشر والتوزيع، ٢٠١١م (رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى، ١٩٨١م).
- ٦- ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير-جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.
- ٧- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٨- رسالة أي المشددة، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٩- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الانصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.
- ١٠- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.
- ١١- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، نشر بدعم من جامعة مؤته.
- ١٢- فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان-دار جريب للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

- ١٣- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر- بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٤- فن الإملاء في العربية، جزآن، عمان- عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م..
- ١٥- تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.
- ١٦- جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء، قيد الطبع، عمان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ١٧- الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان- دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- ١٨- لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليًا، وصرفيًا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطبع، عمان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٠م أ
- ١٩- تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك.
- ٢٠- أسلوب الاستثناء والمحورية، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ٢١- بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ٢٢- انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمان - دار جرير للنشر- والتوزيع، ٢٠١١م.
- ٢٣- القطع نحويًا والمعنى، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، ٢٠٠٨م.
- ٢٤- وسائل المدح والذم والتعجب في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، ٢٠٠٨م.
- ٢٥- المتشابه اللفظي في شواهد سيويه النثرية والمعنى، عمان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ٢٦- توهم النحاة في جمع التكسير، عمان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠٠٩م.
- ٢٧- معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، ٢٠٠٨م.

- ٢٨- سيميائية التواصل والتفاهم في التراث العربي القديم، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ٢٩- نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
- ٣٠- معجم أعلام الإناث في دولي الكويت - سيمبائياً، وتأصيلياً، عمان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٢م.
- ٣١- معاشتي للنحو، والصرف، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٢- السور القرآنية ذوات البؤرة الاستفهامية ونظرية نحو النص، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٣- الحال (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٤- المفعول فيه (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٥- المفعول له (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٦- المفعول المطلق (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٧- التمييز في الكلام العربي (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
- ٣٨- ابن جني في بعض إبياءاته والمناهج اللغوية المعاصرة، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

(ج) - كتب لما تكتمل:

- ١- معجم المعتل في العربية.
- ٢- توسعة التركيب اللغوي، وتطويله والدلالة.

المفعول المطلق

فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية

Bibliotheca Alexandrina



1241918



9 789957 383114

دار جرير
للنشر والتوزيع



عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص

هاتف : +96264651650 - فاكس : +96264643105

ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com